جامعة العربي التبسي–تبسة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير النزاعات الحدودية على التجربة التكاملية الخليجية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة:
منية براح
عيدة قريد

إشراف الأستاذ:(ة)
أ.سمية بلعيد

لجنة المناقشة

رقية بالقاسمي	أستاذ مساعد – أ–	رئيسا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد – أ–	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد – أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015 – 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

قال تعالى:"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" صدق الله العظيم.

أول من يستحق الإجلال والشكر، هو الله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى.

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء.

الحمد لله الذي خضع، لملكه كل شيء.

الحمد لله الذي ذل لعزته كل شيء.

ربي بفضلك علما وبنعمتك ورحمتك أتممنا، فالشكر لك والحمد لك يا أرحم الراحمين والصلاة والسلام على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ ة المشرفة "سمية بلعيد" على كل المجهودات والنصائح والتوجيهات والمجهودات التي بذلتها من أجلنا، و من أجل الارتقاء بنا إلى أرقى مستويات المعرفة.

ونتقدم بخالص التقدير وجزيل الشكر

لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

و نخص بالشكر [illegible] أساتذة كلية العلوم السياسية

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

الفهرس.....

مقدمة.....1

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة.....9

المبحث الأول: النزاعات الحدودية دراسة في المفاهيم 9

المطلب الأول: ماهية النزاع الحدودي.....9

أولا: الحدود والنزاعات.....9.

ثانيا: مفهوم النزاع الحدودي.....15

المطلب الثاني: أسباب قيام النزاعات الحدودية.....16

اولا: نزاعات الحدود(الاسباب).....17

ثانيا: التفرقة بين النزاع الإقليمي والنزاع الحدودي.....18

المطلب الثالث: النزاعات الحدودية بين آليات التسوية القانونية والسياسية.....18,

أولا: التفاوض.....19

ثانيا: الوساطة والمساعي الحميدة.....19

ثالثا: التحكيم الدولي.....20

المبحث الثاني: الإطار العام لظاهرة التكامل.....22

المطلب الاول: مفهوم العملية التكاملية.....22.

اولا: التكامل لغة واصطلاحا.....22.

ثانيا: المفاهيم المشابهة لمفهوم التكامل.....24

ثالثا: أنواع التكامل.....25

المطلب الثاني: مقومات واهداف التكامل.....26

أولا: مقومات العملية التكاملية.....26

ثانيا: أهداف العملية التكاملية.....28

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التكامل.....30

أولا: المنهج الدستوري.....30

ثانيا: النظرية الوظيفية.....34

خلاصة الفصل الاول

الفصل الثاني: مجلس التعاون الخليجي كتجربة تكاملية.....41.

المبحث الأول: التعريف بمجلس التعاون الخليجي.....41

المطلب الأول: دواعي نشأة مجلس التعاون الخليجي.....41

اولا: نشأة مجلس التعاون الخليجي.....41

ثانيا: تعريف مجلس التعاون الخليجي.....43

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمجلس التعاون الخليجي.....44

اولا: مؤسسات مجلس التعاون الخليجي.....44

ثانيا: اهداف مجلس التعاون الخليجي.....45

المبحث الثاني: دوافع ومجالات التكامل في مجلس التعاون الخليجي.....46.

المطلب الاول: دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي.....46

اولا: الدوافع السياسية والامنية 46

ثانيا: الدوافع الاقتصادية.....48

ثالثا: دوافع جغرافية:.....48

المطلب الثاني: مجالات التكامل في مجلس التعاون الخليجي.....49

أولا: المجال التجاري.....49

ثانيا: المجال الخدماتي.....52

ثالثا: مجال راس المال.....54

رابعا: المجال العسكري والامني.....54.

المبحث الثالث: التحديات المواجهة لنجاح تكامل مجلس التعاون الخليج 55

المطلب الاول: معضلة السيادة في منطقة الخليج وتأثيرها على مجلس التكامل الخليجي:.....56

اولا: مفهوم السيادة.....56

ثانيا: السيادة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.....57

المطلب الثاني: اشكالية النزاعات الحدودية.....60.

اولا: الدور البريطاني في معضلة الحدود:.....62.

ثانيا: أثر النزاعات الحدودية على المنطقة الخليجية.....64

المطلب الثالث: تنامي الدور القطري الجديد في المنطقة.....64

أولا: مرتكزات السياسة الخارجية لدولة قطر.....64

ثانيا:القناة الفضائية "الجزيرة" كمقوم للدور القطري:.....66

المطلب الرابع: التهديد الايراني.....67

أولا: السياسة الخارجية الايرانية 68

ثانيا: تأثير السياسة الطائفية الايرانية على منطقة الخليج.....69

خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: النزاع الحدودي بين قطر و السعودية وأثره على التجربة التكاملية لدول الخليج العربية..73

المبحث الأول: مدخل عام لدراسة النزاع القطري السعودي.....73

المطلب الأول: دراسة عامة حول منطقة النزاع.....73

المطلب الثاني: أطراف النزاع المباشرة: السعودية وقطر.....74

أولا: المملكة العربية السعودية.....74

ثانيا: دولة قطر 76

المطلب الثالث: السياق التاريخي للنزاع القطري السعودي.....77

المطلب الرابع: النزاع القطري السعودي: قراءة في الأسباب.....79

أولا: سياسة الهيمنة السعودية في المنطقة الخليجية.....80

ثانيا: التموضع القطري الجديد والخروج من العباءة السعودية.....80

المبحث الثاني: النزاع القطري السعودي والتجربة التكاملية الخليجية: ثنائية التأثير والتأثر.....81

المطلب الأول: أثر النزاع القطري السعودي على العلاقات بين البلدين 81

أولا: العلاقات السعودية القطرية قبل النزاع 81

ثانيا: العلاقات السعودية القطرية وإشكالية الحدود.....82

المطلب الثاني: تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي لاحتواء النزاع القطري السعودي.....84

المطلب الثالث: مدى تأثر التجربة التكاملية بالنزاع القطري السعودي.....84

أولا: على الصعيد السياسي والأمني.....85

ثانيا: على المستوي الاقتصادي.....86

المطلب الرابع: مستقبل التجربة التكاملية الخليجية في ظل النزاعات الحدودية العالقة.....86

أولا: على صعيد التهديد الداخلي (البيني).....87

ثانيا: على صعيد التهديد الخارجي (الإقليمي) 87

خلاصة الفصل الثالث.....

الخاتمة.....90

قائمة المراجع

الملخص

مقدمة

عرف العالم العربي منذ القدم بوحدة الأرض وبعراقة شعوبه وتوحد ماضيه الذي مزج بالأصالة لغة وتاريخا وعادات وتقاليد ميزته عن غيره من الشعوب، سواء في المشرق أو المغرب العربي، إلا أن التدخل الأجنبي في المنطقة العربية ككل أدى إلى تقسيمها وتفتيتها إلى مناطق وأقاليم بموجب حدود مصطنعة تقسم المنطقة حسب التخطيط الغربي، محدثة بذلك تصدعات وقلاقل في تلك المناطق التي تتميز بكونها مرجع استراتيجي هام للقوي الغربية الإقليمية وحتى العالمية

و لم تستثنى منطقة الخليج العربي من هذا الإشكال حيث شهدت المنطقة جملة من النزاعات بسبب عدم ترسيم الحدود فيما بينها بطريقة واضحة ما جعلها عرضة للتوترات والمناوشات من حين لأخر و التي وصلت في بعض الأحيان إلى المواجهة المسلحة وهو ما حصل فعلا بين المملكة السعودية ودولة قطر.

ومن اجل التخفيف من حدة التوترات بين الأطراف الخليجية ومن اجل التحصن من التهديدات الإقليمية والدولية، جاءت فكرة إنشاء مجلس تكاملي يضم الدول الخليجية الست من اجل التعاون والتنسيق فيما بينها من اجل مواجهة تهديدات الخلافات البينية وحتى الخارجية.

وقد كانت نشأة مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 نتيجة للتطورات السياسية في منطقة الخليج وخاصة بعد استشعار دول المنطقة للتهديد الايراني بنجاح الثورة الايرانية والتمدد الشيعي في المنطقة، ويعتبر العامل السياسي الركيزة الرئيسية لقيام مجلس التعاون الخليجي، اضافة الى سعيه الى تحقيق المزيد من التكامل في باقي المجالات كالمجال التجاري، المجال العسكري، المجال الخدماتي.....الخ.

كما يسعى مجلس التعاون الخليجي لتحقيق اهداف معينة نذكر منها على سبيل المثال، الوصول الى درجات متقدمة من مراحل العملية التكاملية، القضاء نهائيا على مصادر وبؤر النزاعات الحدودية بين مجلس التعاون الخليجي، اضافة الى العمل على الحماية السياسية والاقتصادية للدول الاعضاء من التهديدات الاقليمية وكذا الخارجية.

وتبرز النزاعات الحدودية والتي ترد اسبابها بالدرجة الاولى الى التقسيم البريطاني غير العادل للمنطقة، كمعرقل اساسي لمسار التجربة التكاملية الخليجية في ظل تباين سياسات الدول الاعضاء وتمسكها بمبدأ السيادة المطلقة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في وجود دور متنامي لنزاعات الحدود في الخليج العربي وتأثيره الواضح والجلي على العلاقات البينية وحتى الخارجية لدول الخليج العربي، وانه رغم وجود مساعي جادة للتقليل من اثر هذه الظاهرة كقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا أن المساعي لم تكن جادة بما فيه الكفاية لدعم وتفعيل الدور المنوط به لهذه المنظمة الإقليمية، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة كونها تكشف عن أن النزاعات الحدودية أدت إلى إعاقة أداء المجلس في فترات مختلفة منذ قيامه.

كما تتمثل الأهمية العلمية والنظرية للدراسة في توجه العلاقات الدولية نحو المزيد من التخصص والدقة في توصيف وتحليل التفاعلات الدولية، من حيث العلاقات الناشئة بين دول الإقليم الواحد والتي تصب اشكالياتها عادة في تحديد وترسيم الحدود السياسية، وكذا زيادة أهمية الدراسات والبحوث التي تعنى بالإلمام بجوانب التفاعلات المختلفة بين دول العالم أو ما يعرف بالدراسات الجهوية والتي ركزت عليها العديد من مراكز الأبحاث الأكاديمية والعلمية الأمريكية والفرنسية وعلى رأسها معهد (Broking) للدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، إضافة إلى الحركية المتنامية للباحثين في مجال العلاقات الدولية

أهداف الدراسة:

يهدف الموضوع المتناول بالدراسة إلى ما يلي:

1- التعريف بالنزاعات الحدودية واليات الحل المساهمة في تخفيف أثاره.
2- الوقوف على ما قدمته التجربة التكاملية لمجلس دول الخليج العربي منذ قيام سنة1981 لدول المنطقة
3- التعرض بالدراسة والتحليل للنزاع القطري السعودي وتقييم أداء المجلس تجاه هذا النزاع

4- محاولة استشراف مستقبل المجلس في ظل النزاعات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أسباب اختيار الموضوع:

انتظمت الدوافع البحثية وراء اختيار موضوع " أثر النزاعات الحدودية على التجربة التكاملية الخليجية" كموضوع للدراسة في ثنايا الاعتبارات الذاتية والموضوعية:

أسباب ذاتية: لا يخلو اي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع الى انجازه، ولعل وما يدفعنا لدراسة هذا الموضوع بالدرجة الاولى هو انتمائنا الى العالم العربي والرغبة في معرفة ما يدور في المنطقة محل الدراسة من تفاعلات ونزاعات، اضافة الى وجود رغبة لمحاولة الإسهام في سد النقص في الأبحاث العلمية التي تناولت موضوع النزاعات الحدودية والعمليات التكاملية في العالم العربي والخليجي خاصة، فمن الممكن أن تساهم هذه الدراسة- ولو بالقدر اليسير- في تحقيق تراكم معرفي من شأنه مد العون للباحثين.

الأسباب الموضوعية: تمثلت المبررات الموضوعية أساسا في أهمية الموضوع بحد ذاته من جهة، ومن جهة أخرى إلى خصوصية هذه المسالة التي شكلت ولا تزال تشكل مصدر تخوف لدى الدول الخليجية المعنية بنزاعات الحدود، وما لهذه الظاهرة من تأثيرات سلبية على التجربة التكاملية الخليجية.

أدبيات الدراسة:

من بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها كمرجعية في اعداد هذا البحث ما يلي:

1/**الدكتور يوسف خليفة اليوسف،** في كتابه المعنون ب **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة النفط والقوى الاجنبية،** ركز الباحث في دراسته للموضوع على الجانب السياسي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وخلصت الدراسة إلى أن المقومات الجغرافية والثروات الطبيعية تؤهل دول الخليج لتكون في مصاف الدول المتقدمة لولا وجود المعيقات البينية التي لم تحاول المجلس مجتمعة ولا منفردة حلها.

2/محمد ذيب، **التسوية السلمية لتزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية)، عالجت الرسالة نزاعات الحدود وكيفية التوصل الى حلها او تسويتها عن طريق الوسائل القانونية والدبلوماسية.

3/**ماجد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي**، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية،العدد49، بغداد،2010. تعالج الدراسة الدور المتنامي للقطر في الساحة السياسية الخليجية والعالمية رغم محدودية مكانتها الجيوبوليتيكية ونزاعاتها الحدودية مع الدول المجاورة .

4/ حشوف ياسين، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في اسباب استمرارية التجربة والسيناريوهات المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية واستراتيجية، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2008. تعالج هذه الدراسة مقومات قيام مجلس التعاون الخليجي والظروف التي ساهمت في ذلك بدا بالمحاولات الاولى للتكامل في منطقة الخليج، وكذا تحليل اسباب استمرارية هذه التجربة وما مدى تأثير التحديات الداخلية والخارجية على مستقبل المجلس.

وتضيف درستنا هذه البعد التكاملي للدول الخليجية في ظل وجود نزاعات بينية تثير النعرات من وقت لأخر وما مدى امكانية التأثير هذه الاخيرة على التجربة التكاملية الخليجية.

حدود الدراسة:

استجابة لطبيعة الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل فقد ارتأينا معالجته ضمن مجالين زماني ومكاني تم تحديدهما على النحو التالي:

المجال الزماني: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 1981 الى غاية 2008 وهي الفترة التي شهدت فيها منطقة الخليج العربي جملة من التحولات العميقة على المستوى الداخلي والخارجي لدول المنطقة

المجال المكاني:يمكن تحديد المجال الجغرافي للدراسة في منطقة الخليج العربي وتحديدا دولتي قطر والسعودية كونهما محور الدراسة مع التركيز على بعض دول المنطقة التي تعتبر عنصرا فاعلا في توجيه سياسات المنطقة.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تتضح لنا معالم الاشكالية الرئيسية في هذه الدراسة والتي ستكون كما يلي:

كيف تؤثر النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي على أداء وفاعلية التجربة التكاملية الخليجية ؟

ويتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف ظهرت النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربية وما هي ابرز أسبابها؟
2- ما مدى مساهمة التجربة التكاملية في توحيد السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؟
3- ما هو مستقبل التجربة التكاملية الخليجية في ظل وجود تحديات مختلفة وفي مقدمتها النزاعات الحدودية العالقة بين الدول الاعضاء؟

الفرضية:

من خلال الإشكالية المطروحة، سنحاول دراسة هذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- تعتبر النزاعات الحدودية العائق الاساسي لتكامل حقيقي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

- مستوى ودرجة التكامل الاقتصادي بين الدول الخليجية من شانه العمل على حل النزاعات الحدودية.

-اداء مجلس التعاون الخليجي في احتواء النزاعات الحدودية مرهون بتجاوز الدول الاعضاء للسيادة المطلقة.

المقاربة المنهجية للدراسة:

بغرض تحليل الموضوع ومعالجته تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمقاربة المنهجية التالية:

1/ المنهج التاريخي:الذي يساعدنا في تتبع التطورات التي مرت بها النزاعات الحدودية و التجربة التكاملية في الخليج العربي وأهم الأحداث التي تمس بطريقة مباشرة موضوعنا هذا.

2/المنهج الوصفي: والذي اعتمدناه من خلال ادراج الهيكل التنظيمي للمجلس، الاهداف، المفاهيم، اضافة الى ادراج طبيعة كل من قطر والسعودية والمنطقة محل النزاع.

3/ منهج دراسة الحالة: والذي ساهم في حصر الأمثلة المقدمة من النزاعات البينية بين دول الخليج العربي في النزاع السعودي القطري وتحليل اثار هذا النزاع على التجربة التكاملية.

هيكلية الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية وإثبات أو نفي فروض الدراسة قُسم الموضوع إلى ثلاث فصول وفقا للخطة التالية:

جاء الفصل الأول موسوم بالتأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة، لأن الخوض في أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية تستدعي الرجوع الى الخلفية المعرفية والفكرية والمرجعية النظرية لها،أي إن هناك علاقة طردية بين الجانبالمفاهيميوالنظري من جهة،والواقع العملي من جهة أخرى، ويعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة سبيل الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي لموضوع الدراسة واستجابة لذلك تضمن هذا الفصل مبحثين، تناول المبحث الأول ضبط مفاهيمي لمصطلحات الدراسة، وخصص المبحث الثاني للمقتربات النظرية المفسرة لظاهرة التكامل.

بينما جاء الفصل الثاني معنون بمجلس التعاون الخليجي كتجربة تكاملية عربية، هذا لأنه خصص لعرض جزئية بحثية أساسية، حيث جسد هذا الفصل الانتقالإلى الجانب العملي من الدراسة الذي يقوم فيه الباحث بالإنجاز التطبيقي لتصوره النظري للدراسة، واستجابة لذلك تناولنا ثلاث مباحث الأول يضم التعريف بالمجلس ونشأته والتنظيم الهيكلي الخاص به، والمبحث الثاني خصص لمجالات التكامل بين دول المجلس، اما المبحث الثالث فقد تناول التحديات المواجهة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

اما بالنسبة للفصل الثالث فقد جاء موسوم بالنزاع الحدودي بين قطر والسعودية وأثره على التجربة التكاملية لدول الخليج العربية، جاء هذا الفصل لدراسة أثر النزاع الحدودي بين دولتين من دول الخليج الأعضاء في المجلس وأثره على الدور المناط به في مجاله الإقليمي، ومحاولة تقديم تصورات مستقبلية، وتندرج ضمنه ثلاث

مباحث، الأول،مدخل عام لدراسة النزاع القطري السعودي، المبحث الثاني تتبع النزاع القطري السعودي والتجربة التكاملية الخليجية من خلال ثنائية التأثير والتأثر، وصولا الى الخاتمة من خلال تقديم الاجابة عن اشكالية الدراسة.

الصعوبات البحثية

تمثلت الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا في اعداد هذا الحث في الحداثة العلمية للموضوع وقلة الدراسات السابقة المتخصصة خاصة من فئة الكتب، الذي شكل عناءا في جميع أجزاء الموضوع، خاصة عند ربط النزاع بالتكامل في الخليج العربي، وهو ما دفعنا إلى صيغة التركيب عن طريق الاقتباس غير المباشر من المادة البحثية المتوفرة من مقالات ، الأمر الذي حال دون الإلمام الكافي بالموضوع وتغطية جميع جوانبه مما يجعله بحاجة إلى دراسات إضافية وبحوث مستفيضة.

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة

يعتبر التأصيل المفاهيمي والنظري الركيزة الاولى التي يبنى عليها اي بحث علمي اكاديمي، والنزاعات الحدودية وتأثيرها على ظاهرة التكامل كغيرها من الدراسات تحتاج الى اطار نظري ومفاهيمي حتي يزيل الغموض عن الظاهرة وتسمح للباحث ان ينتقل الى تحليل الظاهرة دونما اية صعوبات.

المبحث الأول: النزاعات الحدودية دراسة في المفاهيم

تعتبر مشكلة الحدود بطابعها السياسي والجغرافي معضلة عالمية في السياسة الدولية ومما لاشك فيه أن كل دول العالم دونما استثناء لديها مشكلات تتعلق بالحدود، سواءً كان ذلك على صعيد دول أمريكا اللاتينية أو دول آسيا وأفريقيا أو الدول الأوروبية وكذلك الدول العربية، فأحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت على صلة وثيقة بجزر اللورانس أو ما يعرف بنهر الدانوب، وهو ما يعني أن نزاعات الحدود باعتبارها مشكلة دولية تداخلت على صعيد المياه واليابسة، ومشكلة الحدود في الوطن العربي م قديمة وليست وليدة الساعة ولإشكالية الحدود في الوطن العربي بعدان أساسيان أحداهما على صلة بحدود الدول العربية مع بعضها البعض والآخر على صلة بحدود الدول الأجنبية، وإن كانت جذور تلك المشكلة يرجع بالأساس إلى الحركات الاستعمارية، فالاستعمار بكافة أشكاله وأنواعه هو الذي اوجد (نزاعات الحدود السياسية) بين البلدان العربية ودول أخرى مجاورة لها بدءا من انتهاء الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى وما نتج عن ذلك من تقاسم أملاك الرجل المريض.

المطلب الأول: ماهية النزاع الحدودي

قبل التطرق إلي النزاع الحدودي بالشرح والتوضيح سنعالج في هذا المطلب جملة من المفاهيم المتعلقة بإقليم الدولة وحدودها ثم التعريج على النزاعات التي تثور حول حدودها البينية كما سنتعرف على أهم الآليات التي تقوم على حل هذه النزاعات.

أولا: الحدود والنزاعات الدولية

أ/ تعريف الاقليم

يمكن تعريف إقليم الدولة بأنه، النطاق الذي تتمتع الدولة في داخله بكل السلطات التي يقررها القانون الدولي العام، فهو ذلك الجزء الذي يشغل حيز من الكرة الأرضية تتمتع فيه الدولة بسلطاتها وتمارس عليه سيادتها ويتكون إقليم الدولة من قطاع يابس من ارض المعمورة وما يعلوه من فضاء وما قد يحيط به من ماء، والعنصر الأصلي من الإقليم هو القطاع اليابس، ويرجع ذلك إلى أن العنصر المائي ليس شرطا جوهريا في تكوين إقليم الدولة، حيث هناك العديد من الدول التي لا يحيط بها الماء مثل المجر والتشيك سلوفاكيا، كما لا يشترط في إقليم الدولة أن يكون وحدة قائمة بحد ذاتها أو ذو عناصر متصلة، بل قد يقع إقليم الدولة منشطرا مثال على ذلك وجود الهند كاملة بين إقليم باكستان الشرقية والغربية قبل انفصال دولة بنغلاديش 1971.أيضا الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقع كاملة في إقليم واحد عدا إقليم ألاسكا حيث يفصله الإقليم الكندي عن بقية الولايات المتحدة أو مثل دولة اندونيسيا التي يتكون إقليمها من عدة جزر.[1]

ويفترض البعض أن الدول ثابتة وقائمة على الدوام عبر معظم بقاع الأرض، ولكن في الواقع تعيش الدول حالة تغير مستمر، فغالبا ما تتغير حدودها إما بسبب الحرب أو المفاوضات، أو التحكيم، أو حتى بيع الأرض مقابل المال مثل ما فعلت روسيا عندما باعت منطقة ألاسكا إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو ما حصل أيضا مع إقليم كشمير، وقد تمكنت بعض الدول من الاستمرار إلى اليوم لكن في المقابل اختفت دول أخرى وهو ما حصل فعلا مع تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، اليمن الشمالي والجنوبي، وطبعا جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية سابقا.[2]

ويتمتع الإقليم بخاصيتين هامتين:[3]

*خاصية الثبات بمعنى أن الإقليم يكون ثابتا وأن مجموعة من البشر تقيم فوق هذا الإقليم بشكل دائم إضافة إلى توافر العناصر الجغرافية، الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تبقى مفتقرة إلى الصفة القانونية، لذلك تعتبر دول الرحل

[1].صالح محمد محمود بدر الدين، **التحكيم في نزاعات الحدود الدولية "دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل"**، (القاهرة :دار الفكر العربي، 1999)، ص. 22

[2].**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مارتن غريفيتش، تيري اوكلاهان، (مركز الخليج العربي للأبحاث)، ص. 216

[3].صالح محمد محمود بدر الدين، **مرجع سابق**، ص ص.24-25

المؤلفة من مساحات الرعاة المقيمين في محيط البحر الأبيض المتوسط ليست إلا مجموعة من البشر ضمن حدود مطاطية.

*خاصية التحديد على وجه الدقة بما يتفق مع المشروعية الدولية

وهذه الخاصية تنحصر في أن يكون الإقليم محددا واضح المعالم، بحيث يفرق بين سيادة الدول ويعين النطاق الذي تمارس فيه كل دولة مالها من اختصاصات وصلاحيات.

ب/ تعريف الحدود الدولية

جاء تعريف الحدود في معظم معاجم اللغة العربية بمعاني متقاربة، حيث يعرفه ابن منظور في معجمه لسان العرب بأنه الفاصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر أو لئلا يتعد أحدهما على الأخر، وجمع الحد حدود، وفلان حديد فلان إذا كانت داره أو أرضه بجانب أرضه.[1]

وتوضح خريطة العالم السياسية مجموعة من خطوط الحدود الفاصلة بين الدول المختلفة وتجري هذه الحدود على اليابسة في شتى الاتجاهات مرتبطة أحيانا بظواهر طبيعية كالجبال والأنهار والغابات والمستنقعات ومتعارضة في أحيان أخرى معها لكي تحدد ظواهر بشرية مختلفة أو توضح جهود القوة العسكرية للدول في تخطيط حدودها.[2]

ولقد تعددت محاولات تعريف الحدود الدولية واختلفت في مضامينها باختلاف المركز والزاوية التي ينظر من خلالها إلى الحدود فيعرفها رجال السياسة بأنها موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وينتهي عنده نفوذ وقوانين كل منهما، بمعنى هي الخطوط التي تحدد كيان الدولة ومساحتها الإقليمية، البرية والبحرية حيث تباشر سيادتها وسلطانها.[3]

[1]. **لسان العرب**، ابن منظور، (لبنان: د.د.ن،ج3،1300)، ص. 140

[2]. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص. 147

[3]. على عبد العزيز العشاوي، على أبو هاني، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2010)،ص. 327

وعليه فالحدود الدولية هي تلك الحدود التي تحدد كيان الدولة وإقليمها الأرضي وتحدد مساحتها الأرضية أو التي تمارس الدولة سيادتها عليها، وكذلك تحديد مساحتها المائية.[1]

وتقسم الحدود الدولية إلى عدة تصنيفات وأشكال وأبرزها التصنيف الفقهي للحدود الدولية والتي قسمها إلى:[2]

1/الحدود الطبيعية

ويقصد بها الحدود التي تتفق في سيرها مع الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار.

2/الحدود الصناعية وهي التي تم تعيينها من طرف الإنسان وتقسم إلى

*حدود تاريخية أزلية

و هي الحدود التي وضعت بطريقة ما في الماضي و لم تتغير منذ زمن طويل وأكسبتها قوة بموجب الحيازة الأزلية على أساس المبدأ المعترف به في القانون الدولي الذي يقر أن القبول الطويل بحيازة إقليم وممارسة السيادة عليه حاسم على صحة السند والسلطة والشرعية لتلك الدولة.

*حدود اتفاقية

و هي التي تتم عن طريق الاتفاق بموجب معاهدة أو اتفاقية تحدد الحدود بين دولتين أو أكثر وهي الطريقة الاعتيادية لتحديد الحدود بين الدول.

إضافة إلى الحدود الناشئة عن حالة الحرب والتي اعتمدت كحدود فاصلة في حالات اللاّاستقرار الدولي وتقسم هي الأخرى إلى:[3]

*خط وقف إطلاق النار

وينشأ هذا الخط نتيجة للضرورات الحربية وظروف الحرب، فلا يترتب على هذا الخط أي نتائج في المستقبل.

---

[1].**موسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج1، 1990)ص. 166

[2].حسين عبد الرحمان سليمان، **تامين المنافذ البرية والبحرية والجوية**،(أبو ظبي: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ص23.

[3].صالح محمد محمود بدر الدين، **مرجع سابق**، ص ص. 58-61

*خط الهدنة

وهو خط مؤقت ويفصل المتحاربين بموجب اتفاقية بين المتحاربين لمدة معينة لوقف القتال كما نصت عليه المادة -36- من لوائح لاهاي للحرب البرية على أن الهدنة هي (توقف العمليات العسكرية بالاتفاق المتبادل بين الأطراف المتحاربة).

*خط الحدود الهندسية

و هي التي لعبة دورا مهما في تحديد العديد من الحدود الدولية، وهو الخط الهندسي الذي يتمثل في أن يتبع الخط الفاصل بين دولتين.

ج/تعريف النزاع الدولي

تنشب النزاعات بين الدول أساسا من خلاف حول موقف معين يراه الطرفان بصورة مختلفة، وحياة الدول عبارة عن نزاع أو صراع متصل من اجل الحفاظ على بقائها والدفاع عن مصالحها بكل الوسائل، فالدول تتصارع حول مسائل مختلفة، ولكن ليس بالضرورة الوصول إلى حالة الحرب، فهذه الأخيرة هي أعلى مظاهر الصراع الدولي وإحدى وسائله ولكنها ليست على أهميتها الوسيلة الوحيدة، وبشكل عام يمكن القول بأن الدول تتصارع أساسا حول مصالح مادية كالحدود، والاقتصاد، والسيطرة على السلطة، أو تخوض الصراعات للدفاع عن قيم غير ملموسة كالدين، العرق، والإيديولوجيا.[1]

وقد عمل فقهاء القانون الدولي ومنظري العلاقات الدولية على توضيح مفهوم النزاع الدولي، والذي اختلف باختلاف رؤى الفقهاء والمنظرين، هذه التعاريف وان كانت تختلف في صياغتها، فهي تحتوي المضمون نفسه، والذي يتمحور حول الوضعية او الحالة التنافسية التي يكون فيها طرفان او اكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لاحد الاطراف ان يحتل فيها مكان الاخر، بما لا يتطابق مع رغباته[2].

[1].خليل حسين، **العلاقات الدولية "النظرية والواقع–الأشخاص والقضايا"**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص ص. 465-466

[2]. Abdelkrim Kibeche, **general theoties of international conflit,** unpublished work , Constantine, 2005,pp10-11.

حيث يعرف "ناصيف يوسف حتى" بأنه الصراع والتراع والصدام والتضارب، والشقاق و التراع لغة يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الإنجليزية Conflict وهي من أصل الكلمة اليونانية Conflictus ويستخدم التراع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة، كتضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي...إلخ.[1]

اما اصطلاحا يحدث التراع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، فالتراع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل فيما بعد معيارا أساسيا لتصنيف التراعات

كما تعرفه محكمة العدل الدولية بأنه "مطالبة من أحد الاطراف يعارضها الطرف الأخر معارضة صريحة".[2]

بينما يذهب إسماعيل صبري مقلد، إلى استخدام مصطلح الصراع بدلا من التراع ويعرفه بقوله "الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة".[3]

ان النظرة الموسعة للتراعات تدخل في تعريفها حالات الاختلاف والتضارب في المصالح حيث نون امام نزاع كامن او هيكلي غير مباشر وغير مادي، وبالتالي فان التراع يعمل تحت قاعدة استمرار اللاتوافق مع ادراك الدول لذلك، الامر الذي يساعد على فهم سلوكياتها نتيجة لهذا الادراك وليس من الضروري ان يترجم الادراك، وليس من الضروري ان يترجم لإدراك الى سلوك عنفي، فالعنف هو احد الوسائل من بين اخرى للتعبير عن التراع[4].

---

[1].ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان: دار الكتاب العربي،1985)، ص. 327

[2].أمين قايد اليوسفي، **تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية**، (بيروت: دار الحداثة للطبع والنشر،1997)،ص. 12

[3]. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991)، ص. 223

[4] . Lan Doucet, **Thinking about conflict**, sur site internet:
www. International- aller.org/pdf/publ**A/R**es**PK**_ Section2. pdf

ويختلف النزاع عن الحرب في ان هذه الاخيرة هي حالة نزاعية تقوم لى الخلافات بين الاطراف بواسطة القوة، وتعبر عن ذروة التنافس بين دولتين[1].

فالعلاقات الدولية ليست دائما مستقرة أو هادئة، إذ كلما تعارضت مصالحها إلا وقام النزاع بين أطرافها، ومن ثمة فالمقصود بالنزاع هو كل نزاع دولي توفر فيه عنصران اثنان أولهما أن تكون أطرافه من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية وثانيهما أن يكون صراعا ظاهرا، معبر عنه بسلوك معين ومحدد يتزايد أو يتناقص من حيث الشدة كالمطالبة بضم إقليم أو جزء منه بالعنف أو التدني إلى اسقاط الجنسية عن المواطنين، وينتج عن مسالة ضم إقليم أو جزء منه ما يعرف بالنزاع الحدودي أو الإقليمي.[2]

فالنزاع حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها بين الأفراد والدول والمنظمات الدولية، بسبب العلاقات الاضطرارية بين أشخاص القانون الدولي[3].

من خلال ما تقدم نلاحظ أن المحاور الأساسية في النزاع الدولي هي:

* أنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الاختلاف والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها

* أنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظا على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها

* أن العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف أو أطراف تمس بمصالح وإمكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.

وفي كل الحالات فإن هذا التناقض والاختلاف لا يخرج عن دائرة النزاع الدولي الذي لا يصل عادة إلى استخدام الوسائل العسكرية لحسمه، وإلا تحولنا من النزاع الدولي إلى الحرب المسلحة، وهي مجال آخر من الدراسات الأكاديمية، التي تختص بدراستها المراكز العسكرية والاستراتيجية، لا يسعنا المجال هنا للحديث عنها

---

[1]. Guy Hmet, et autres, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 5eme Edition, (édition Dalloz, paris 2001), p.109

[2].عبد الحميد دغبار، **تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية**، (الجزائر:دارهومة،ط2،2008)،ص.160

والخوض في تفاصيلها، وتمثل هذه الحالة (الحرب المسلحة)النقطة القصوى أو الأعلى في مراحل النزاعات الدولية.

ثانيا: مفهوم النزاع الحدودي

يعرف النزاع الحدودي على انه نزاع دولي تتوفر فيه مجموعة من المقومات تجعله من ابرز التهديدات التي تهدد استقرار الدول، ذلك انه ينصب بشكل أساسي على المسار الصحيح للخط الفاصل بين دولتين، وعليه فالنزاع الحدودي يتضمن بالضرورة ادعاءات متعارضة حول السيادة على المناطق الجغرافية الواقعة على جانبي الحدود موضوع النزاع.[1]

ويعبر عن النزاعات الحدودية بأنها تلك النزاعات التي تقع بين الدول على الخطوط الحدودية التابعة لها، وهي نزاعات إقليمية ترتبط بسند الحق والسيادة على المناطق المتنازع عليها، والتي يمكن أن تمارس الدولة عليها سلطتها و وظائفها كاملة، وترتبط نزاعات الحدود بثلاث عناصر أساسية، أولا أشخاصها دول، وموضوعها إقليم أو حدود متنازع عليها، ووجود تطابق دقيق بين موضوع ومادة الخلاف، ومن جهة أخرى ترتبط نزاعات الحدود بموارد وثروات مساحة معينة، وهنا يتأثر النزاع بمكان وكيفية إقامة الحدود وذلك بسبب غياب التخطيط الدقيق للحدود، كما تقوم النزاعات الحدودية من خلال الادعاءات التي تقوم بها الدول وقد يكون الادعاء فردي فلا يمتلك أسس قانونية وقد يكون ادعاء تاريخي أو متقابل كادعاء الدول العربية عروبة الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغر و أبو موسى.[2]

كما تحمل عبارة نزاعات الحدود معان مختلفة فهي نزاع يثور بين دولتين أو أكثر بسبب الرغبة في التوسع أو ظهور موارد معدنية أو نفطية، أو حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين.[3]

---

[1].عمر بن أبو بكر باخشب، "تسوية الخلافات الحدودية بين إمارتي دبي والشارقة من خلال التحكيم الدولي"، **مجلة الحقوق الكويت**، (م1، ع28، 2008)، ص. 141

[2].العشاوي، أبو هاني، **مرجع سابق**، ص ص. 313-314

[3].محمد ذيب، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية، 2010)، ص.8

كما تعرف نزاعات الحدود بأنها تلك المجموعة الكبيرة من النزاعات والادعاءات الأحادية الجانب وغيرها من مسائل وإشكاليات الحدود، التي حل البعض منها في حين لا يزال الأخر معلقا لحد ألان، إلا أن المسار الجغرافي للنزاعات والخلافات تغير ألآن بدرجة كبيرة فإذا كان سابقا متمركزا أساسا في أوربا وفي جنوب وشمال القارة الأمريكية، فان الغالبية العظمى منها ألان توجد في أسيا وإفريقيا فهناك نزاعات حدودية خطيرة قائمة في الهند الصينية، فالهند تعتقد أن رسم الحدود بينها وبين الصين لم يجر في حينه إلا أن الحدود بين الطرفين قامت ووثقت دوليا، بينما تعتبر الصين أن الحدود لم تقام رسميا بين البلدين وكل ما هناك وجود خط حدودي تقليدي متعارف عليه، هذا التناقض بين الاطراف هو الشيء الذي يجعل النزاع ينفجر من حين لآخر.[1]

وأغلب نزاعات الحدود يمكن توزيعها على صنفين: نزاعات حول رسم الحدود، ونزاعات حول عائدية مساحة معينة، وهذا التوزيع للنزاعات الإقليمية نجده لدى كل من (Jennings و(cukwurach) والقانوني الهندي (Sharma) وغيرهم.[2]

المطلب الثاني: نزاعات الحدود: قراءة في الاسباب

تعتبر النزاعات الحدودية واحدة من أهم النزاعات بين الدول، فقد تنوعت مصادرها وأسبابها وأهدافها واختلفت صورها وإشكالها، حسب الزمان والمكان وتعتبر الحدود فكرة قديمة جديدة لارتباطها الوثيق بخاصية الملكية، ومع التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي والتكنولوجي الذي نما داخل المجتمعات الإنسانية المستقرة والتي تحولت إلى كيانات سياسية منظمة نشأ عنها مفهوم الدولة الحديثة.[3]

---

[1].نورى مرزه جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**،(د. ب.ن، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ة.ن)، ص. 27- 28

[2]. صالح محمد محمود بدر الدين، **مرجع سابق**، ص .16

[3].سنان عبد الله حسن الدعيس، دور المفاوضات في حل النزعات الحدودية الدولية "دراسة تطبيقية لتسوية النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية" متاح على الموقع: http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=26910

كما ساعدت التطورات التقنية على اكتشاف واستغلال الثروات الطبيعية والمنابع النفطية والغازية التي أظهرت بدورها الخلافات والتوسعات الحدودية بين الدول التي خاضت ولا تزال حروبا حدودية تهدد السلم والأمن الدوليين.[1]

أولا: اختلاف الاسباب في ظهور النزاعات الحدودية

تثور نزاعات الحدود لأسباب متعددة لا يمكن حصرها ولا يسعنا المجال للتفصيل فيها، لذا سنكتفي بإيراد جملة من هذه الأسباب:[2]

1/أسباب تتصل بتحديد الحدود بمعنى عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود، ويحدث هذا في الحالات التي لا تكون فيها الحدود قد حددت أو خططت بموجب معاهدة أو قرار قضائي أو تحكيمي أو إداري مثال على ذلك تحكيم كوتش "Rann of kutch" وخلافا لما ادعته كل من الهند وباكستان، قضت محكمة التحكيم بعدم وجود حدود ثابتة أو معترف بها تاريخيا في المنطقة المتنازع عليها عشية استقلال الهند.

2/ أسباب تتصل بتخطيط الحدود وإعداد الخرائط.

3/ أسباب تتصل بالاستعمار ودوره في تقسيم مناطق النفوذ عقب الاستقلال عن الدول المستعمرة الذي عمق الحدود السياسية بين الدول و التي أنشأها عند خروجه وجعلها الهدف الرئيسي الذي تدور حوله سياسات الحكومات في هذه الدول والتي لم تحاول تعديلها وهو ما كان ولا يزال سببا في نشوب نزاعات الحدود فيما بينها.

ثانيا: التفرقة بين النزاع الإقليمي والنزاع الحدودي

يقصد بنزاع الحدود (Boundary dispute) الخلاف حول المسار الصحيح لخط الحدود أما النزاع الإقليمي (Territorial dispute) فيقصد به الخلاف الذي ينشأ بسبب ادعاءات متعارضة على إقليم ما

[1].قادري احمد عبد ألنعيمي، **دور محكمة العدل الدولية في تطبيق مبادئ تسوية النزاعات الحدودية**، (لبنان: دار المعرفة، 2010)،ص .10

[2].ابراهيم احمد سعيد، الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم الشرق العربي "تاريخيا وحضاريا"، **مجلة دمشق**، (م30، ع1 و2)، ص ص. 675-674

تكون هذه التفرقة واضحة إذا كان الإقليم محل النزاع لا يجاور إقليم أي من الدولتين المتنازعتين كجزيرة مثلا ومثالا على ذلك أن النزاع بين اريتريا واليمن بشأن بعض الجزر في البحر الأحمر هو في المقام الأول نزاع بشأن السيادة على الإقليم، وأنه لن يتسنى تحديد الجزر بسبب ما قد ترتبه هذه الجزر ومساحاتها من أثر على مسار الحدود البحرية، ولذلك يبدوا منطقيا النص في المادة الثانية من اتفاق التحكيم المبرم بين اريتريا واليمن في 1992/10/3 على أن تصدر محكمة التحكيم أحكاما وفقا للقانون الدولي على مرحلتين بحيث ينتج عن المرحلة الأولى حكم بشان السيادة الإقليمية Territorial Sovereignty، أما المرحلة الثانية فينتج عنها حكم يحدد الحدود البحرية على أن تأخذ المحكمة في الاعتبار –وضمن أمور أخرى– الرأي الذي ستكونه بشان مسائل السيادة الإقليمية، بينما يرى كثير من فقهاء القانون الدولي أن معالم التفرقة بين نزاعات الحدود والنزاعات الإقليمية قد تختلط وتنطمس في حالة نشوب نزاع بين دولتين متجاورتين اذا تداخلت خصائص النزاعين وذلك لان المطالبة بخط حدود معين هي في الواقع مطالبة بالإقليم الذي يضمه هذا الخط كما أن ادعاء السيادة على إقليم ما يستلزم تحديد نطاق الإقليم محل الادعاء.[1]

المطلب الثالث: النزاعات الحدودية بين آليات التسوية القانونية والسياسية

تختلف وسائل التسوية القانونية والسياسية باختلاف النزاعات المطروحة على الساحة الدولية وتساهم هذه الوسائل في التخفيف من حدة ووطأة ما تخلفه النزاعات بين الدول وخاصة منها النزاعات الحدودية

أولا: التفاوض

[1].فيصل عبد الرحمان على طه، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، (مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط2، 1999)، ص. 173

1/يعرف التفاوض على انه قيام مجموعة من الأطراف بالحوار والتشاور والنقاش والتباحث لتحقيق الاتفاق حول قضية تهم الأطراف المتحاورة وذات صلة بمصالحهم المشتركة.[1] سواء في مجال التجارة والأعمال أو صراع الدول وإدارة الأزمات، كما تشكل المفاوضات وسيلة لتبادل الرأي بين دولتين متنازعتين لإيجاد تسوية سلمية لنزاع قائم بينهما، فتبادل الأفكار بحذر لتغيير علاقة أو وصول إلى اتفاق سلمي يعني أن الأطراف في حالة تفاوض من أجل تحقيق المصالح الوطنية بالوسائل السلمية.[2]

و في حالة لجوء الدول إلى المفاوضات لحل نزاعاتها الحدودية، وجب عليها الانخراط في هذه العملية بنية التوصل إلى تسوية منصفة ومبكرة للنزاع، كما يجب عليها الامتناع عن ممارسة أي تصرف من شانه تغيير مسار المفاوضات أو تعريضها للخطر أو الفشل، ويكون ذلك باحترام مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول واحترام الجولات و المواعيد المتفق عليها بين الطرفين، إضافة إلى ايلاء الأهمية الكافية للاقتراحات وللمصالح الخاصة بالطرفين.[3]

وبالطبع فان المعرفة الجيدة للمكان ودقة الخرائط لمكان النزاع هي من الشروط الفعالة لإجراء ونجاح المفاوضات، وقد استطاعت الكثير من الدول تسوية نزاعاتها الحدودية عن طريق المفاوضات المباشرة كالنزاع الهولندي الألماني والنزاع المالي الموريتاني والأرجنتيني الارغواني ونزاعات أخرى.[4]

ثانيا: الوساطة والمساعي الحميدة

يعبر عن المساعي الحميدة بأنها تدخل ودي لطرف ثالث بين طرفين متنازعين أو هي جهود ودية من قبل طرف ثالث هدفها تنقية الأجواء بين الأطراف المتنازعة وحثها على إجراء مفاوضات فيما بينها بالطرق الدبلوماسية المعروفة بغرض تسوية النزاع، هذه الجهود يمكن أن تقوم بها دولة، او شخص معين كرئيس دولة أو حكومة أو مندوب منظمة، أو بصفة جماعية، وفي كل الحالات فالوساطة والمساعي الحميدة لا تشارك بمقترحات أو شروط

[1].على صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975)، ص. 80

[2].حسين قادري، **النزاعات الدولية "دراسة وتحليل"**، (الجزائر: منشورات خير جليس،2007)، ص. 117

[3].محمد ذيب، **مرجع سابق**، ص. 14

[4].نوري مرزه جعفر، **مرجع سابق**، ص. 93-94

بين الأطراف المتنازعة بأي صيغة كانت، إلا في حالة طلب منها ذلك فان ما تتقدم به من مقترحات لا يتعدى كونه مشورة ليس لها صفة الإلزام حيث يمكن للأطراف المتنازعة أن تقبل أو ترفض هذه المقترحات دون أن يشكل ذلك خرقا للقانون الدولي.[1]

ومن تطبيقات العمل الدولي فيما يتعلق بدور الوساطة كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود عين مجلس الأمن في عام 1950 القاضي الاسترالي السيد "أوين ديكسون"، وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق "فرانك كراهام"، والدبلوماسي السويدي "جارتك" على التوالي وسطاء لحل النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير، وقد أخذ "ميثاق جامعة الدول العربية " بأسلوب الوساطة لحل النزاعات التي تنشب بين الدول العربية، وقد جاء في المادة الخامسة من الميثاق "ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما".[2]

ثالثا: التحكيم الدولي

أ/مفهوم التحكيم الدولي

يعرف التحكيم في اللغة من المصدر "حكم" من باب التفعيل بتشديد الكاف مع الفتح، وحكمه في الأمر أي فوض إليه الحكم فيه، وحكموه بينهم أي أمروه أن يحكم، والتحكيم الدولي في فقه القانون الدولي العام

يعتبر التحكيم الدولي أسلوبا مشروعا في القانون الدولي العام، يجد مرجعه في اتفاقية لاهاي في عام 1899 المتعلقة بحل النزاعات بالطرق السلمية.[3]ويعتبر واحد من شطري التسوية السلمية القضائية للنزاعات الدولية.[4]

ب/أقسام التحكيم الدولي

[1].غي انيل، **قانون العلاقات الدولية**، تر نور الدين لباد (د.ب.ن: مكتبة مدبولي، 1999)، ص. 133

[2]. شارل روسو، **القانون الدولي العام**، (بيروت: مطابع الأهلية، 1982)، ص.285

[3].احمد سي علي، **النزاع البريطاني الأرجنتيني في منطقة جزر الفولكلان في ضوء القانون الدولي العام**، مذكرة دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،2005،ص. 326

[4].فيصل عبد الرحمان علي طه، **مرجع سابق**، ص. 214

ويقسم التحكيم الدولي الى تحكيم دولي عام وتحكيم دولي خاص ويقتصر التحكيم الدولي العام على حل النزاعات بين الدول وأشخاص القانون الدولي العام، في حين يختص التحكيم الدولي الخاص بالفصل في النزاعات والمعاملات المتعلقة بالتجارة الدولية وغيرها من المعاملات ذات الطبيعة الخاصة التي لا ترتبط بسيادة الدول، والتحكيم يكون دوليا من خلال نزاع دولي كتحكميات الحدود، ومثاله تحكيم "طابا" بين "مصر" "واسرائيل"، وتحكيم جزر "حنيش" بين "اليمن" و"اريتريا".[1] وتركز قرارات التحكيم الدولي على الأخذ بعين الاعتبار اية عوامل سياسية او استراتيجية او جغرافية او اقتصادية او اجتماعية ينص عليها في اتفاق التحكيم، فمثلا نصت المادة الرابعة من اتفاق تحكيم "البريمي" بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية في عام 1954 على ان تأخذ في عين الاعتبار من بين أمور أخرى الاعتبارات التالية:[2]

*الولاءات القبلية لسكان المنطقة المعنية

*التنظيم القبلي وطريقة حيات القبائل التي تقيم في المنطقة المعنية

وفي حين احتكام الدول المتنازعة إلى التحكيم الدولي يترتب عليها اختيار اعضاء هيئة التحكيم والذي يفضي الى وجود ثلاث أنماط هيكلية ممكنة تتمثل في، المحكم الفرد، اللجان المختلطة، والمحكمة الجماعية وكلها تعمل على محاولة حل النزاع الحدودي رغم اختلاف تفصيلها.[3]

و التحكيم يتميز عن الوساطة كون هذه الأخيرة وسيلة لحل النزاعات يلجأ إليها الأطراف بصورة اختيارية بغية الوصول الي حل ينال موافقة الأطراف جميعا، بينما تتمتع القرارات التحكيمية بقوة إلزامية ويفرض على المتنازعين بصرف النظر عن رضاهم وهذا الفرق الجوهري بين الوسيلتين.[4]

المبحث الثاني: الإطار العام لظاهرة التكامل

---

[1].محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**،(الجزائر: دار هومة،ج3، 2004) ص. 155

[2].فيصل عبد الرحمان طه، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، مرجع سابق، ص. 220-221

[3].محمد بو سلطان، **مبادئ القانون الدولي العام**، (الجزائر: دار العرب للنشر،ج2، 2002) ص. 239

[4].ناريمان عبد القادر، **اتفاق التحكيم وفقا لقانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية رقم 27 لسنة 1994**، (القاهرة :دار النهضة العربية، 1996) ص. 12

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول إعادة النظر في طبيعة العلاقات فيما بينها، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما احتياجات شعوبها بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، لذلك تلجا هذه الأخيرة إلى عمليات التكامل، ومنه فدراسة التكامل تقتضي توضيح ماهيته وكذا شروطه والأهداف التي يسعى لتحقيقها، كما تقتضي ايضاح الاتجاهات النظرية المفسرة له، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الاول: مفهوم العملية التكاملية

تتعدد الدراسات والبحوث التي تتحدث بكثرة عن مفهوم التكامل وتسعى للإزالة اللبس عن هذا المفهوم ورغم ان هناك بعض الاختلافات والتباينات بين بعض الدارسين والباحثين فيما يخص هذا المفهوم الا انها تصب كلها في نفس المضمون.

اولا: التكامل لغة واصطلاحا

أ-التكامل لغة

التكامل لغة يدل على التكميل أو التمام، وكمل الشيء كمولا، تمت أجزاؤه أو صفاته ، وأكمل الشيء أي أتمه، وفي قوله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله ".....اليوم أكملت لكم دينكم.. " وجاء في لسان العرب أن الشيء تكامل و أكملته انأ وأكملت الشيء أي أجملته وأتممته و أكمله هو واستكمله وكمله أي أتمه وجمله.[1]

ب-اصطلاحا

يقصد بمصطلح التكامل اصطلاحا تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الأخر وهو حالة من التوافق و الانسجام والاعتماد المتبادل بين أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظام، بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها.[2]

[1]. محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص ص. 66-67

[2].موسوعة السياسة، **مرجع سابق**، ص. 779

ويعرف احد ابرز رواد التكامل أرنست هاس(E.HAAS) التكامل على أساس أنه "مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية".[1]

ويعرف **فيليب جاكوب** (F.JACOB) التكامل بأنه يتضمن بشكل عام الحس الجماعي بين أفراد الوحدة في كيان سياسي واحد، وهو يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم.[2]

أما **ليون ليندبرغ** (LEON LINDBERG) فقد قدم تعريفا للتكامل مفاده انه الحالة التي تجد الدول نفسها غير قادرة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلال عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قراراتَ مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.[3]

والتكامل على المستوى الدولي يفهم كعملية خلق مؤسسات بين دولتين او اكثر وبالتالي يرى **كابوراسو** (A.CAPORASO) و **الان بلوسكي** (ALAN PELOSEKI) أن التكامل يعني تطوير بنى ووظائف جديدة على مستوى نظام جديد تكون أكثر اتساعا وأكثر شمولا، سواء من الناحية الجغرافية أو الوظيفية.[4]

من خلال ما تقدم يمكن تقديم التعريف الاجرائي التالي

" إن مفهوم التكامل هو عبارة عن عملية تتبناها مجموعة من الدول لتحقيق أهداف معينة لا يمكن للدولة أن تحققها بمفردها، وذلك من خلال بناء مؤسساتي يكون فيه تحويل للولاء من الدولة إلى هذا البناء المؤسساتي الجديد لتغطية احتياجات تلك الدول والشعوب في مختلف المجالات.

---

[1].حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008)، ص. 10

[2].ادم قبي، **دور التجمعات الإقليمية العربية في الوحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 1994) ص. 9.

[3].عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي والإقليمي**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008)، ص. 53

[4].المرجع نفسه، ص. 39

ثانيا: المفاهيم المشابهة لمفهوم التكامل

يختلف مفهوم التكامل عن بعض المفاهيم المشابهة مثل التحالف، التنسيق، التعاون وغيرها من المفاهيم سواء كان الاختلاف في الجانب الشكلي او في المحتوى.

أ-التحالف(alliance): هو تكتل بين دول تسعى إلى تنسيق تحركاتها لإنجاز هدف ما، و يتكون عادة لمواجهة تهديد معين، فعلى سبيل المثال لجأت العراق إلى التحالف مع دول مجلس لتعاون الخليجي خلال حربها مع إيران (1980-1988)، وتهدف الدول من دخولها في أحلاف معينة إلى زيادة قوتها في مواجهة دول أخرى، وبالتالي تحقق نوعا من التوازن معهم.[1]

و التحالف قد يكون سياسيا أو اقتصاديا او عسكريا، وتحدد طبيعة واستمرارية هذه المصلحة المشتركة وجود التحالف وقوته، وعلى عكس التكامل فالتحالف لا يهدف الى تحقيق بناء مؤسساتي له القدرة على اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى تحويل الولاء إلى المؤسسة الجديدة.[2]

ب-التعاون (cooperation): عادة تتضمن علاقات التعاون العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال معين يهدف إلى تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل[3]. أي انه يختلف عن التكامل في انه لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسساتي، إضافة إلى إن التعاون لا يسعى بالضرورة إلى التوسع والانتشار من مجال معين إلى عدة مجالات أخرى.

ج-التنسيق (coordination): محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات وتشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا لوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف

[1].خليل حسين، **مرجع سابق**، ص ص. 462،463

[2].حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 13

[3].عبد الوهاب حميد رشيد، **التكامل الاقتصادي العربي**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1977)، ص. 3

رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة ومنه فالتنسيق ينطلق من مؤسسة وجودها سابق على عملية التنسيق عكس التكامل، كما انه ينصب على ميدان محدد ويكون له طابع مؤقت في الغالب.[1]

ثالثا: أنواع التكامل

أ-التكامل الاقتصادي: يعرف بيلا بالاسا (B. Blassa) التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن عملية وحالة فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وإذا نظرنا إليه على انه حالة، فانه في الإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.[2]

وقد أدرج بالاسا (B.Blassa) نموذجه للتكامل من خلال خمسة مراحل وذلك وفقا لمبادئ الليبرالية الكلاسيكية:[3]

1-المنطقة التجارية الحرة: وتعني إزالة التعريفة الجمركية وغيرها من القيود أمام التجارة بين الدول المشتركة في هذا النظام.

2-الاتحاد الجمركي: إضافة إلى إزالة العوائق أمام التجارة الداخلية تختار الدول الأعضاء تعريفة مماثلة في تجارتها مع الأطراف الخارجية.

3-السوق المشتركة: اتحاد جمركي يتم من خلاله تدفق حر لعناصر الإنتاج (العمل- رأس المال) بحيث يتم تحركها بين الدول المشتركة دونما عوائق.

4-الوحدة الاقتصادية: تشمل نفس مميزات السوق المشتركة إضافة إلى تماثلية وتناسقية السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

---

[1].حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.13

[2].زايري بلقاسم،" تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 6، ع1، (فيفري 2009)، ص.57

[3].سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر،1994)، ص ص. 287-297

5-التكامل الاقتصادي الكامل: وبطلق عليه أيضا تسمية التكامل النقدي، وهو الذي يضيف إلى كل مما سبق توحيد للمؤسسات والسياسات الاقتصادية وتشمل أيضا اختيار نظام نقدي مشترك.

ب-التكامل السياسي: يعرف هاس (Hasse) التكامل السياسي بأنه العملية التي يقتنع من خلالها الفاعلون السياسيون في أنظمة سياسية عديدة ومختلفة، أن يغيروا ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته القدرة على إصدار التشريعات التي تسري في تلك الأنظمة.[1] ويعتبر تحقيق الوحدة السياسية في شكل اتحاد فدرالي في الغالب هو الحالة النهائية للتكامل، لذا نجد أن بعض التجمعات تسعى إلى إقامة وحدة سياسية إما لتوفر حلا سلميا لصراع متكرر بين دولها، أو لتتخطى الصعوبات التي تواجهها خاصة فيما يخص صغر حجمها الذي يعوقها عن تحمل أعباء تنمية مجتمعاتها كما هو الحال بالنسبة لدول الكاريبي.[2]

المطلب الثاني: مقومات واهداف التكامل

للتكامل مقومات يبنى على اساسها واهداف يسعى لتحقيقها، وهو ما سنتطرق الى ذكره فيما يلي:

أولا: مقومات العملية التكاملية

هناك مجموعة من المقومات الواجب توافرها للدخول في مسار التكامل، إذ تعتبر من العوامل الرئيسية لنجاحه وتشمل مقومات جغرافية واجتماعية، قيمية ومصلحية ويمكن إيضاحها فيما يلي[3]:

ـ الإرادة السياسية: غياب الإرادة السياسية يعد من أهم أسباب فشل التكامل، لذا يجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

---

[1].عمر إبراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص. 48

[2].محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.577

[3].فلاح خلف الربيعي، "الإدارة والاقتصاد"، مقال متاح على الرابط التالي، تم تصفح الموقع: 2016/03/20)
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879

اما حاليا وبسبب اختلاف الظروف الدولية فقد أصبحت الدوافع السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي انطلاقا من العملية التكاملية.

_تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية .

ولكن نرى في المقابل إن قيام عدد من التكتلات اليوم لا يشترط هذا العنصر بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

-الجوار الجغرافي : إن التواصل الجغرافي يعتبر أساس التعاون، والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق، والتبادلات الاقتصادية، هذا إضافة إلى ما يوفره هذا العنصر من تسهيلات للاتصال والتبادل.[1]

-التجانس الاجتماعي: وهو التقارب و التشابه في القيم الاجتماعية، مما يساعد على خلق التصورات فوق القومية، والتجانس الاجتماعي يمكن أن يمتد حتى إلى الثقافة السياسية وإلى إيديولوجيات مجتمعات التكامل كخصائص وحدة اللغة، التاريخ، الدين، التراث، بالإضافة إلى التجانس في الهوية وفي الأهداف السياسية.[2]

وفي المقابل نجد ان أوروبا مثلا متعددة شكلت دائما بؤرة لصراع تاريخي ذي طابع تناحري بين قوميات وثقافات ولغات متنوعة ومتعددة ومع ذلك نجحت في ترسيخ وتعميق عملها المشترك والذي تحقق في نهاية القرن الماضي مع انطلاق اليورو، وبالتالي فهي تجربة رائدة يمكن الأخذ بها.

-تشابه القيم: إن تشابه القيم هو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل في معتقدات ونظم قيمية معينة في ميادين مختلفة، فإن الدخول في العملية التكاملية يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالديمقراطية،

[1]. إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط2،د.ن)، ص. 43

[2]. **المرجع نفسه**، ص. 43_44

التعددية الحزبية والسياسية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان والحريات، هذا بالإضافة إلى جانب القيم الاقتصادية.[1]

-المصلحة المشتركة: إذا كانت الدول تدخل عملية التكامل بهدف تحسين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فإن هذه العملية يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف وبطريقة عادلة نسبيا إذ يجب في النهاية أن يكون بجميع الدول الأعضاء في التكامل مصلحة محققة، وهذا لا يمكن أن يعني أن الاستفادة متساوية بالنسبة لكل الدول في أي مجال من المجالات، فقد تستفيد دولة أكثر من غيرها في المجال الاقتصادي، لكن هذا الغير يستفيد أكثر في الجانب الأمني أو السياسي أو الاجتماعي.[2]

-العلاقات التاريخية الودية: توفر نوع من التبادل يسهل كثيرا من تحقيق العملية التكاملية بين الدول هذا إذا لم يكن هذا من بين العوامل الضرورية لنجاحها، فالدول والنخب والحكومات لا يمكنها أن تعمل إلا في إطار من التفاهم والود والذي يمتد حتى إلى العلاقات التاريخية بينها المليئة بالحروب والأزمات[3].

-التكاليف المرتبطة بعملية التكامل: إذا كان لعملية التكامل جانب مرتبط بتحقيق مصلحة وفائدة جميع الدول المعنية فإنها كذلك تنطوي على جانب التكاليف وعليه يشترط لنجاح مسار التكامل أن تكون تكاليفه أقل نسبيا من فوائده وأرباحه[4].

-التأثير الخارجي: كان هذا العامل إلى وقت قريب مهمش من قبل دعاة التجارب التكاملية الجهوية، وللتأثير الخارجي جانبين رئيسين[5]:

الجانب الأول: يتمثل في عدم معارضة الدول للقوى الكبرى على الساحة الدولية، خاصة تلك التي لها تأثير على دول التكامل، (الولايات المتحدة الأمريكية، السوق الأوروبية المشتركة).

---

[1]. محسن الندوي، **مرجع سابق**، ص.90

[2]. **المرجع نفسه**، ص.90

[3]. حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.18

[4]. المرجع نفسه، ص. 63-64

[5]. حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.19

الجانب الثاني: فيتمثل في وجود خطر مشترك على دول التكامل (الخطر الشيوعي على دول السوق الأوروبية المشتركة) فهذا الخطر كان من بين المبررات التي دفعت إلى تكوين هذه التجربة التكاملية.

ثانيا: أهداف العملية التكاملية

تسعى العملية التكاملية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف قد تكون اقتصادية او اجتماعية او سياسية وإجمالا تهدف جل التجارب التكاملية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[1]

أ/ القوة السياسية: في ظل نظام القطبية الثنائية لا يمكن للدول الصغيرة والمشتتة أن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية. وعلى العكس من ذلك فإنها تصبح مستهدفة من قبل القوى العظمى. وهذا ما يؤدي إلى تهميش الدول الصغيرة أو جعلها ضحية نظام القطبية الثنائية. وعليه يصبح التكامل في هذه الحالة عبارة عن وسيلة لتغيير هذا النظام إلى نظام التعددية القطبية.

ب/ القوة الاقتصادية: من خلال إتباع مناهج أداء اقتصادية تجنب دول الإقليم كل ما من شانه التأثير السلبي على اقتصاديات بعضها البعض واتخاذ إجراءات مشتركة تحقق مستويات يتعذر بلوغ الدول إياها منفردة.[2] بالإضافة إلى رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.[3]

ج/ حل النزاعات: الهدف الثالث للتكامل هو محاولة القضاء نهائيا على بعض الخلافات والنزاعات الجهوية أو خلافات الجوار، ففي حالة الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي ووجود شبكة من المصالح المشتركة ورغم أنها لا تنهي وتقضي بالضرورة على مصادر النزاع إلا أنها تقلل من احتمالات وقوعه.[4]

---

[1].المرجع نفسه، ص.19

[2].محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص.570

[3].عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية**، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص.16

[4].محسن الندوي، **مرجع سابق**، ص.85

إضافة إلى هذه الأهداف الرئيسية فإننا نجد أهدافا أخرى يسعى التكامل إلى تحقيقها ومنها:

_الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر(J.Viner) بأنه اثر خلق التجارة trade creation effect ومفاده ان زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.[1]

-التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصا إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة-اتحاد جمركي على الأقل-حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.[2]

_التعامل مع قضايا العولمة سواء بدعم التعاون الإقليمي من اجل مواجهة أثارها أو بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آلياتها وبخاصة القدرات التكنولوجية بما في ذلك الاستفادة من التجارة الالكترونية والعمل على اجتياز الانقسام الرقمي داخليا وخارجيا، وعبور فجوات المعرفة.[3]

_تنمية الموارد البشرية بصورة مشتركة، خاصة في الدول النامية وصغيرة الحجم، لتمكينها من النهوض بالأعباء الإدارية لإدارة شؤون اقتصادياتها وتنميتها، والنهوض بأعباء تنظيماتها التكاملية، إضافة الى رفع مستوى المعيشة لمواطني الدول الأعضاء وتحسين نوعية الحياة وتحقيق رفاهة المستهلكين، ورفع الدخل الحقيقي نتيجة رفع مستوى الدخل النقدي وخفض نفقات المعيشة.[4]

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التكامل

---

[1].فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)،ص.7

[2].ملوكي سفيان،"ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالميا"، متاح على الرابط التالي: تم تصفح الموقع،(2016/03/15).
http://www.shaimaaatalla.com/vb/archive/index.php/t-5628.html

[3]. محمد محمود الامام، **مرجع سابق**، ص ص.273,247

[4].المرجع نفسه، ص ص.571-572

يهدف هذا العنصر الى تقديم رؤية أوضح واشمل من خلال التعرض إلى أهم النظريات التي سعت إلى توضيح وتفسير الظاهرة التكاملية وهي النظرية او الاتجاه او المنهج الدستوري بشقيه الفدرالي والكونفدرالي والنظرية الوظيفية بشقيها الوظيفية الأصلية والجديدة.

أولا: المنهج الدستوري

تبدأ المدرسة الدستورية من التركيز على ضرورة بناء الوحدة والتكامل بين وحدات سياسية مستقلة انطلاقا من الجانب السياسي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفير عامل الإرادة السياسية لدى الوحدات السياسية.[1]

وترتكز هذه النظرية على الأسس التالية:[2]

أ_ توافر الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة: تفترض هذه المدرسة بأن التوجه نحو التكامل أو الوحدة يتم انطلاقا من رغبة القيادات السياسية في ذلك، إذ يشترط المنهج الدستوري ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها وصلاحيتها لأجهزة الاتحاد الجديد.

ب_ القبول بالمشاركة في السلطة: من خلال هذا العنصر يمكن للدول أن تتنازل طوعا عن بعض سلطاتها لصالح السلطة المركزية الاتحادية، وتقبل هذه الأخيرة المشاركة في إدارة الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد.

ج_ عقلانية السلطة: يقصد بعقلانية السلطة أن تقوم السلطات الحاكمة في الوحدات السياسية الأعضاء، باختيار قراراتها بناء على عملية حسابية دقيقة حول الجوانب السلبية والإيجابية لعملية التكامل.

يمثل هذا المنهج بفرعيه الفدرالي والكونفدرالي مدخلا مؤسسيا مباشرا في عملية التكامل، ولكن يتميز المفهوم الفدرالي عن المفهوم الكونفدرالي بالموقف من فكرة الدولة، فالأول يهدف إلى تذويب الشخصية الدولية للدولة

[1].حشوف ياسين، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008) ص.28

[2].حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.32

في الدولة الفدرالية، أما الثاني فيبقي على سيادة الدول مع وجود روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الكونفدرالي.

وتنقسم المدرسة الدستورية إلى شقين يختلفان أكثر مما يتجانسان وهما الفدرالية والكونفدرالية.

أ_ الاتجاه الكونفدرالي: الكونفدرالية هي عبارة عن اتفاق بين دولتين او أكثر بهدف تكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديدها بواسطة هذا الاتفاق بحيث تتنازل الدول الأعضاء لهذه الأجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها بممارسة مهامها. وعليه فالاتحاد الكونفدرالي يمثل مدخلا مؤسساتيا مباشر في عملية التكامل الدولي.[1]

وتنطلق هذه النظرية من ضرورة بناء التكامل، وتحقيق الوحدة بين الدول انطلاقا من المستوى السياسي، بحيث يصبح العامل السياسي متغيرا مستقبلا ترتبط به باقي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في عملية التكامل.[2]

ويمكن وصف الاتحاد الكونفدرالي كمرحلة لاتحاد فدرالي خاصة إذ ما أنصب عمل الأجهزة الرئيسية للاتحاد الكونفدرالي على التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في كافة المجالات وتمهيد الأرضية نحو بناء تكاملي أكثر صلابة.[3]

وإجمالا، إن الاتحاد الكونفدرالية كشكل من أشكال التكامل الدولي تعتمد أساسا على توفر عاملي الإرادة وعقلانية السلطة ولا تؤدي الكونفدرالية إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد، بل تبقى على سيادة واستقلال الدول الأعضاء في مختلف الميادين كما ان الاتحادات الكونفدرالية يمكن أن تتحول إلى اتحادات فدرالية.

من الناحية التاريخية يمكن القول أنه كانت هناك اتحادات قديمة يمكن أن نصنفها من ناحية الشكل والمضمون كاتحاد الكونفدرالية، كما هو الحال بالنسبة للرابطات الإغريقية القديمة، الاتحادات السويسرية ثم الجهوية

---

[1].ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 282-283

[2].هشام صاغور، **دور النخب السياسية في تفعيل مسارا لتكامل ألمغاربي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.68

[3].حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.35

الفدرالية الألمانية، ورغم وجود هذه التجارب القديمة تبقى التجربة الأمريكية التي تقترن بظهور أول دستور مكتوب تعتبر كأول تجربة لاتحاد فدرالي وفق للمتغيرات والشروط التي أصبحت تحكم هذه النظرية

ب:الاتجاه الفدرالي

عرف "دافيد ميتراني" الفدرالية بأنها الأسلوب الذي بواسطته يتم التحام مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة في حكومة مركزية، ويهدف هذا الاتحاد إلى تذويب سياسة الدول المندمجة في سياسة واحدة، ولكن ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الفيدرالي، فالفيدرالية عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر، يكون أساسه دستور مكتوب يحدد شكل وطبيعة هذا الاتحاد، كما يحدد صلاحيات واختصاصات كل من الحكومة المركزية أو الفيدرالية والحكومات الجهوية أو الدول الأعضاء في الاتحاد. كما تملك الدولة الفيدرالية حق إصدار القوانين الوطنية النافذة على جميع رعايا الدول الأعضاء عملا بالقاعدة التي تقول: "إن القانون الاتحادي ينسخ قانون الدويلات ويتقدم عليه".[1]

وتقوم الفيدرالية كشكل من أشكال التكامل على مجموعة من المبادئ تتلخص في ما يلي[2]:

1_ مبدأ الاستقلالية: ويشتمل على حق كل مجموعة في النظام الفيدرالي أن تحدد تشكيلتها البشرية وما يرتبط بذلك من قيم وعادات...الخ، ويطلق على هذا الإثبات الشخصي، كما أن هذا المبدأ يشمل كذلك حق كل وحدة من الوحدات الفيدرالية في تحديد رقعتها الجغرافية بنفسها وليس السلطة المركزية، ويطلق على هذا الحق التحديد الشخصي، وأخيرا يشتمل هذا المبدأ على حق كل جماعة في وضع نظامها الداخلي بحيث لا يجب أن يتعارض مع النظام الأساسي الأعلى أو الفيدرالي، كما يجب أن لا يتعارض مع النظام الأساسي لبقية الوحدات.

2_ مبدأ توزيع الصلاحيات: يقوم هذا المبدأ على أساس أن مجموع الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي تعبر عن تعددية منظمة يحكمها مبدأ توزيع الاختصاصات الذي يتمتع بأساس عقلاني وعادل. حيث أن لكل وحدة الحق في الاحتفاظ بكل الصلاحيات التي تستطيع القيام بها وهذا دون المساس بالمجموعات الأخرى، و على الوحدة

[1].عمر إبراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص.39

[2] .حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص.36-39

التي لا تستطيع القيام بصلاحياتها أن تخولها إلى السلطة المركزية، وفي هذه الحالة يكون تدخل هذه الأخيرة ثانويا، و لهذا فالسلطة لا تخول من الأعلى إلى الأسفل بل من الأسفل إلى الأعلى وهذا ما يكرس مبدأ الديمقراطية والعدالة.

3_ مبدأ المشاركة: ويقصد به مشاركة المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ممارسة السلطة في الأجهزة المركزية، وهذا ما يضمن التعددية والحرية والديمقراطية في الأنظمة الفيدرالية، وعليه نجد أن جل هذه الأنظمة تحتوي على برلمانات ذات الغرفتين، إحداهما تمثل فيها الوحدات الفيدرالية بالتساوي مهما كان حجمها وعدد سكانها مواردها، أما الغرفة الثانية فيكون التمثيل فيها نسبيا حسب عدد السكان.

وهذا النظام لا يسمح للوحدات الكبرى بابتلاع الوحدات الصغرى، كما لا يسمح لهذه الأخيرة أن تكون في نفس درجة الوحدات الكبرى والتي لها أهمية اقتصادية وسياسية...الخ.[1]

وكنتيجة يعتبر المنهج الفيدرالي ملائما للدول الصغرى التي تتشابه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى الحضارية والعرقية. فهذه الطريقة تمكن هذه الدول الصغيرة من تحقيق قوة اقتصادية وسياسية هامة.

ثانيا: النظرية الوظيفية

حظيت النظرية الوظيفية باهتمام نظري أكثر في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبخاصة على مدى عقدي الستينات والسبعينات. وقد أتى البيان الأساسي للأطروحات النظرية الوظيفية من خلال ا لعمل الذي قدم عام 1943م. تحت عنوان "the working peace system".ويرى دافيد ميتراني (David

[1].**المرجع نفسه**، ص.39

Mitrani)* إن الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة (الدولة) وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين.[1]

أ/ الوظيفية التقليدية (الأصلية)

تقترب الوظيفية التقليدية كثيرا من الماركسية في التركيز على أولوية الاقتصاد على السياسة حيث يرى "ميتراني" أن القاعدة الاقتصادية تمهد الطريق نحو الاتفاق في الميادين السياسية. وذلك من خلال تنظيم المجتمع الدولي على أساس وظيفي.[2]

ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات وأجهزة دولية تشرف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي وعلى معالجة الاختلال الموجود فيها بطريقة دولية، وعلى توجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو خير الجماعة الدولية.[3]

وتعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، كما يرى "ميتراني" إن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني ومثل هذه الإعمال لم تخلق الطلب على المتخصصين المهرة وطنيا وحسب إنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما

*.دافيد متراني: روماني الأصل غاش في بريطانيا وهو صاحب النظرية الوظيفية، وقد بلور متراني مجمل أفكاره في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. انطلق من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية لذلك.

[1]. ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 276

[2].حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 46

[3].ماجد إبراهيم علي، **قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب**، (القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية، 1993)، ص. 239

يمكن من تحقيق التكامل، لان نمو مثل هذه المشاكل التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في الحالات التقنية.[1]

1: مرتكزات النظرية الوظيفية

من أهم المرتكزات النظرية للمدرسة الوظيفية الأصلية نجد:[2]

ـ يذهب الوظيفيون إلى ضرورة تحويل الاهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية والتي تقوم أساسا على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبشرية كلها. فيرى "نورمان أنجل" أن النظام الدولي للدول القومية أعمى الناس عن احتياجاتها لحقيقة في الرفاهية فقد أعطاهم مجموعتين من القيم المتصارعة، أحدها منبثقة من الولاء إلى الدولة الوطنية المستقلة، وتتطلب الدفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية والأخرى منبثقة من الحاجات الإنسانية البسيطة كالصحة، والسكن والنقل وتركيز الوظيفية يكون على المجموعة الثانية التي عليها التكامل.

ـ تركز النظرية الوظيفية على مبدأ التعاون الذي يبدأ من جوانب السياسة الدنيا المتمثلة في المسائل الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والفنية، والتي يمكن فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا ذات أهمية إيديولوجية ورمزية.

ـ يؤكد الوظيفيون الأصليون أن أساس مشكلة السيادة لا يمكن أن ينقل من الدولة القومية إلى مؤسسات دولية عن طريق الوثائق الدبلوماسية بل يجب أن يتم ذلك من خلال الوظيفة ويتم ذلك بواسطة تحويل الاختصاص من الدولة القومية إلى الجهاز الدولي الذي أنشئ خصيصا للقيام بنشاط معين في مجال من المجالات وعن طريق تحويل الاختصاص يتم التنازل عن جزء من السيادة القومية لصالح المنظمات الدولية في مجال معين، وتدريجيا يمكن تحويل كل السيادة الوطنية لفائدة أجهزة دولية مما يساعد في مرحلة متقدمة من تكوين الحكومة العالمية.

---

[1].اسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، 2007)، ص ص. 27،28

[2].ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص ص.276،277

ـ إقامة مجتمع مسالم وهذا عن طريق التعاون وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق، لأنه بفضل هذا التعاون سوف يخلق شبكة مكثفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المتداخلة والمتشابكة مع وحدات الظاهرة التكاملية

2-منهج الوظيفية الأصلية: يقوم المنهج الوظيفي للتكامل والاندماج الدولي على مبدأ التعميم أو الانتشار الذي يغني انه اذا نجحنا في ظاهرة تكاملية واحدة فهذا سيعمم على الظواهر التكاملية الأخرى وكل مشروع تكاملي ناجح يؤدي الى ظهور مشاريع أخرى تكاملية مترابطة، لم تكن مقصودة ولا مبرمجة.[1]

ومن جهة أخرى فإن منهج الوظيفية الأصلية تأثر إلى حد كبير بالمناهج المستعملة في العلوم الطبيعية والدقيقة ويتجلى هذا التأثير خاصة عند محاولة الوظيفيين الأصليين تقسيم الحاجات الإنسانية إلي قطاعات وشرائح مختلفة تفصل الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي عن الجانب السياسي، فإن المنهج الوظيفي يستعمل الكمية للتأكيد على أساس أنه كلما تزايد عدد المنظمات الدولية الوظيفية كلما اتجهنا نحو تحقيق التكامل والاندماج الدولي. بمعنى أنه، يمكن قياس درجة الاندماج والتكامل وفقا لمؤشر التزايد والتناقص في عدد المنظمات الدولية المتخصصة.[2]

ب: الوظيفية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية الى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الاصلية، خاصة فيما تعلق بصعوبة او استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسة والتي كانت من بين الاسباب الرئيسية في فشلها، وقد تأثرت الوظيفية الجديدة بنشأة الجماعة الاوروبية حيث تعتبر انعكاسا للاطار الفكري لها. وقد اجمعت هذه النظرية المحدثة اسهامات كل من ارنست هاس (Ernst

[1].روبرت بالستغراف وجيمس دوراثي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي،(الكويت: شركة كاضمة للنشر والتوزيع،1989)، ص.270

[2].حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.46

Hass) واميتاي ايتزيوني(Amitai Etzioni) وكارل دويتش(Karl Deutsh) الذين اكدوا على وجود عدد من الاسس التي تغذي العملية التكاملية:[1]

-يرى هاس ان التكامل ينتج عن عمل نخب اجتماعية واقتصادية مترابطة في القطاعين الحكومي والخاص واللذان يدعمان التكامل لأسباب ذاتية ، ثم ان النخب التي لديها توقعات بالحصول على مكاسب من خلال نشاطات إطارات تنظيمية فوق قومية او وطنية ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى لها نفس التصور خارج حدود وطنها[2].

- وجوب اقحام جماعات المصالح والنخب والاحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود اطر مؤسسية يوكل اليها الحد الادنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات اقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي ان البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات من اهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة الى المؤسسة الاقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة اقليمية ، وعموما تبدا هذه المراحل باليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الامور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الافراد، ثم المرور الى نوع من التكامل الايجابي اين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يمنح سلطات اوسع للمؤسسة الاقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم البشر كيف يحدثون التكامل بالتجربة الى ايجاد رغبة لديهم بالمضي فيه قدما.

-من بين المرتكزات النظرية للوظيفية الجديدة كذلك هي اعتمادها على مفهوم التكامل الجهوي، بدلا من التكامل في إطاره الدولي كما ترى الوظيفية الأصلية، فالوظيفيون الجدد يعتقدون أن محاولة الجمع بين مجموعة كبيرة من الدول تختلف في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هو ضرب من المثالية والخيال، ولهذا

[1].ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق** ،ص ص.276،277

[2].حشوف ياسين، **مرجع سابق**، ص.27

يجمع جل منظري الوظيفية الجديدة على أساس أن من بين أهم هذه الشروط الأولية للتكامل والاندماج الدولي هو التجانس الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المعنية.[1]

يعتبر منهج الوظيفية الجديدة منهج آلي ومرحلي في آن واحد، وهو يحدث الا اذا كانت هناك رغبة من الأطراف انطلاقا من المصلحة المشتركة، واستعدادا للتكيف والاستفادة من النجاح في قطاع تم فيها التكامل للانتقال نحو قطاع أخر، وقد أطلق هاس(Hass) على هذا المنهج الانتشار و التعميم.[2]

كخلاصة لما سبق نجد ان النزاعات الحدودية بين الدول تعد من أهم وأخطر النزاعات التي تهدد العلاقات بين الدول إذا لم يتم تسويتها بالوسائل السلمية وخاصة نزاعات الحدود بين الدول العربية وذلك لعدم وجود دقة أو وضوح في تخطيط وترسيم حدودها المشتركة، وأيضاً الحاجة الماسة لدراسة القواعد والقوانين والمبادئ التي تنظم حل نزاعات الحدود بالوسائل السلمية كاللجوء إلى التحكيم، أو المفاوضات الثنائية المباشرة ، والوساطة...الخ.

اما بالنسبة لموضوع التكامل فقد احتل مكانة بارزة في الأجندة العالمية، واخذ نصيبه الوافر من الأدبيات ومازال الباحثين بصدد دراسة مختلف جوانبه من مفاهيم وشروط وأهداف، ذلك بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية المتوافرة.

[1].هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص.94

[2].حشوف ياسين، **مرجع سابق**، ص.28

الفصل الثاني: مجلس التعاون الخليجي كتجربة تكاملية

لم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، وليد لحظته، اذ دفعته الى حيز الوجود الظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت احداثها في اواخر السبعينيات من القرن الماضي من جهة، ومن جهة اخرى الرغبة في حماية المنطقة من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، اضافة الى محاولة القضاء على النزاعات البينية بين دولها والرغبة في حفظ الامن والاستقرار الإقليمي.

المبحث الأول: التعريف بمجلس التعاون الخليجي

نتطرق في هذا المبحث الى الاحاطة بالسياق التاريخي الذي تمخض عنه مجلس التعاون الخليجي والدوافع التي دفعت بدول الخليج العربية الى انتهاج المسار التكاملي، ثم التعريف بمجلس التعاون الخليجي كتجربة تكاملية خليجية عربية، لندرج بعدها الى دراسة الهيكل التنظيمي لهذا التكتل، وكيفية عمل هذه الاجهزة.

المطلب الأول: دواعي نشأة مجلس التعاون الخليجي

تعود نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجملة من الظروف السياسية والامنية والاقتصادية، التي ساهمت في بروزه الى الساحة الاقليمية وكذا العالمية، وقد مر تأسيس المجلس بعدة مراحل قبل الوصول الى صيغته اليوم:

أولا: نشأة مجلس التعاون الخليجي

ترجع خطوات انشاء مجلس التعاون الخليجي الى عام 1975 حين جرت محادثات بين رئيس مجلس الوزراء "جابر الأحمد الجابر الصباح" أمير الكويت مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، وبعد مناقشة مطولة صدر عنهما بيان مشترك دعا الى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل.[1]

وفي ماي 1976 دعا الرئيس جابر الصباح الى انشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة

[1].حلمي رجب يحيا، **مجلس التعاون الدول الخليج العربية**، (الكويت: مكتبة دار العروبة، 1983)، ص. 63

شعوب هذه المنطقة واستقرارها، ثم تمت المحادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان بحيث دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول الى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول الى وحدة دولهم العربية التي تجمعها الروابط الدينية والقومية وامالي شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم، وبالإضافة الى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين دول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام1978.[1]

وأساسا ترجع فكرة انشاء مجلس التعاون الدول الخليج العربية الى الاقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج على هامش القمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980 وكانت الاقتراحات الثلاثة كما يلي:[2]

-المشروع السعودي: الدعوة الى انشاء منظمة خليجية والدعوة الى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج.

-المشروع الكويتي: اتخذ أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجي وتجنب الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي وركز على التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي الى اتحاد إقليمي بين دول الخليج.

-المشروع العماني: ركز على عنصر الامن والتعاون العسكري بوضعهم نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد، ودعا الى انشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة في المنطقة.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981، اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر، ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداول الاطراف حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم وكان امامهم المشاريع الثلاثة المقترحة من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم احيلت الى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها الى صيغة

[1]. **المرجع نفسه**، ص.64

[2]. محسن بدوي، **مرجع سابق**، ص ص.292،293

موحدة، ورغبة من هذه الدول الخليجية في تطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات، بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4 فيفري 1981 في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية، بالموافقة على بيان قيام مجلس التعاون الخليجي، بحضور وزراء الخارجية البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، وقام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25 ماي 1981 في أبو ظبي حيث بدأ عمل مجلس التعاون الخليجي بصفة رسمية.[1]

ثانيا: تعريف مجلس التعاون الخليجي

دول مجلس التعاون الخليجي، تتكون من منظومة دول عربية تقع على الخليج العربي من جهة جزيرة العرب، وهي منطقة يجتمع فيها عدد من المكونات المشتركة بين شعوبها وحكوماتها، ويمكن ايجاز ذلك في كونها دولا ذات هوية واحدة، واهم مكوناتها العريقة: الاسلام دينا لجماهير مواطنيها ودولها، ومن ثم فان السعي في توحيد انظمتها مطلبا حكوميا وشعبيا، ينتظره الجميع، ولاسيما في ظل اتجاه المجلس نحو الاتحاد، الذي دعت اليه كبرى دوله: المملكة العربية السعودية وتم تبنيه في اجتماع القمة الثانية والثلاثون.[2]

ويقصد بدول مجلس التعاون الخليجي الدول الستة التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في 4 فيفري 1981 بإنشاء مجلي للتعاون والتنسيق في كافة المجالات، ويتكون من الدول التالية:[3]

دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.

ففي 25ماي 1981 توصل قادة الدول سابقة الذكر في اجتماع عقد في ايو ظبي الى صيغة تعاونية تضم الدول الست، تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط فيما بينها في مختلف الميادين، وصولا الى وحدتها

[1].مانع جمال عبد الناصر، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 260

[2].سعد بن مطر العتيبي، "اليات تطبيق توحيد الانظمة في دول مجلس التعاون "رؤية في ضوء السياسة الشرعية"، **مجلة العدل**، ع 57 (ديسمبر 2013)، ص.210

[3].بدرية عبد الله العوضي، **دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية**، (الكويت: دار المعرفة،1985)، ص.29

اعتمادا على صدق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الاسري بين مواطنيها وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية والحدود المشركة.[1]

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمجلس التعاون الخليجي

يقوم التنظيم الهيكلي لمجلس التعاون الخليجي على مجموعة من الاجهزة الرئيسية والهيئات التابعة او الفرعية والتي سناتي على ذكرها

أولا: مؤسسات مجلس التعاون الخليجي

أ/المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويعقد كل سنة دورة عادية مع جواز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة اي دولة عضو، وتأييد عضو اخر.[2]

وتعتبر اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الأعضاء، ويقوم نظام التصويت فيه على التفرقة بين المسائل الموضوعية التي تتطلب اجماع الأعضاء المشتركين في التصويت، والمسائل الإجرائية التي يكتفى فيها بالأغلبية، ويضع المجلس الأعلى السياسة العليا لمجلس التعاون الخطوط الأساسية التي ينبغي له السير عليها، وينظر في التقارير والدراسات والتوصيات التي يرفعها اليه المجلس الوزاري، تمهيدا لاعتمادها، وهو الذي يعين الأمين العام ويقر النظام الداخلي، ويصدق على الموازنات، وينشئ اللجان ويضع أنظمتها.[3]

و تتبع المجلس الاعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الاعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف، اضافة الى الهيئة الاستشارية والتي تتكون من 30 عضوا على اساس خمسة اعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة وذلك لمدة ثلاث سنوات، وظيفتها تقوم على المشورة حول

[1].مانع جمال عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص.260

[2].الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عشرون عاما من الانجازات، **مرجع سابق** ص.6

[3].الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الهيكل التنظيمي، متاح على الرابط التالي: تم تصفح الموقع (2016/04/12)
https://www.gcc-sg.org/index2beb.html?action=Sec-Show&ID=2

أي موضوع يحال لها من طرف المجلس الاعلى.[1] وبالإضافة الى هذه الاجهزة قرر المجلس الاعلى انشاء لجان وزارية تعمل بالتنسيق مع الامانة العامة وتقوم بمهمات مؤقتة، ومن هذه اللجان: لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التعاون المالي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.[2]

ب/**المجلس الوزاري**: المكون من وزراء الخارجية او من ينوب عنهم، والرئاسة فيه دورية ولمدة ستة أشهر ويعقد اجتماعا عاديا كل ثلاثة أشهر، وتعتبر اجتماعاته قانونية إذا حضرها ثلثا الأعضاء، والتصويت فيه يجري على أساس التفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، ومن اختصاصاته العمل على تشجيع التعاون وتنسيق الأنشطة بين الدول الأعضاء واحالة التوصيات الى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وهو الذي يعد جدول الاعمال للمجلس الأعلى.[3]

ج/الامانة العامة: وهي التي تختص بإعداد المشاريع والخطط الخاصة بالتعاون والتنسيق وتضم في جهازها ست قطاعات في المجالات السياسية والعسكرية و الامنية و الاعلامية والقانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمالية والادارية اضافة الى مركز المعلومات.[4]

يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:[5]

*أمين عام يعينه المجلس الاعلى لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

*عشرة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، الإنسان والبيئة، القانونية ، الإعلام والثقافة، المعلومات، المالية والإدارية، الحوار الاستراتيجي والمفاوضات بالإضافة إلى رئيس بعثة

---

[1].محسن لافي الشمري، **مرجع سابق**، ص.49

[2].محسن بدوي، **مرجع سابق**، ص.298

[3].المجذوب محمد، **التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، (لبنان: دار الحلبي الحقوقية، 2006)،ص ص. 430،431

[4].وضحة نيبان غنام المطيري، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج، 2003–2011**، (جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم،2011). ص.27

[5].الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الهيكل التنظيمي، متاح على الرابط التالي:

https://www.gcc-sg.org/index2beb.html?action=Sec-Show&2

مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، وبرئيس بعثة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

*مدراء عاموا قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين ، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام

ثانيا: اهداف مجلس التعاون الخليجي

حدد النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي أهداف المجلس في:[1]

1-تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

2-تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3-وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الاعلامية والسياحية.

4-دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وانشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

ونلاحظ ان المادة 4 من النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي لم يرد فيها ذكر للأهداف الامنية والسياسية، ومرد ذلك رغبة الدول في تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات وتفتح الخلافات.

المبحث الثاني: دوافع ومجالات التكامل في مجلس التعاون الخليجي

كان قيام مجلس التعاون الخليجي نتيجة لدوافع معينة، كان اهمها الظروف السياسية المحيطة بالمنطقة الخليجية في تلك الفترة، وقد عمل على محاولة تحقيق التكامل بين دوله في المجال السياسي والامني، ومحاولة الانتقال الى باقي المجالات الاقتصادية والعسكرية.

المطلب الاول: دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي

[1].محسن لافي الشمري، **مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط،)2012 ص.44

يعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مطلبا اساسيا من متطلبات الحياة الطبيعية لسكان هذه الدول، وذلك من اجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع ورفع قدراته الذاتية من اجل الصمود امام التحديات الدولية، ومنه فهناك اسباب هامة دعت هذه الدول الى التكامل الاقتصادي وجعلته ضرورة ملحة، من أهمها

أولا: الدوافع السياسية والامنية

إن الاعتبارات الأمنية كانت الدافع الأول وراء قيام هذا الاتحاد. وإيمانا منها بضرورة إتباع سياسية أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي سعت الدول الخليجية الست إلى محاولة إيجاد صيغة جماعية تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول خاصة، والأمن الإقليمي والعالمي كلل، ومنذ البداية كانت عمان أقوى الدول المطالبة بالتعاون والدفاع انطلاق من موقعها الاستراتيجي، أما الكويت فقد تحفظت في البداية لتنظم فيما بعد، أما السعودية فقد قامت بعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول الخليج الأربعة الأخرى سنة1984، ومع تزايد الأخطار التي تهدد المنطقة كان لابد من قيام المجلس لتلافي ثلاث مخاطر رئيسية:[1]

– الثورة الايرانية 1979:ادت الثورة الايرانية في طهران الى زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما احدثته من تهديد وتوتر وعدم استقرار لجيرانها، ذلك لأنها خلفت طموحا توسعيا، مصدرا لأيديولوجية خطرة تحفز على الشعور الثوري العنصري تسبب في الاخلال بالتوازن والتعايش فيما بين هذه الدول.[2]

– الحرب العراقية–الايرانية1980:بسبب الخوف من احتمال امتداد الحرب الى اراضيها، فضلا عن ان تلك الحرب كانت حربا لتغيير الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا وهو الامر الذي كان من المستحيل ان تقبل به دول المنطقة، وللكل مصلحة في الابقاء عليها، وقد دفعت تلك الحرب دول الخليج الى التفكير بطريقة غير تقليدية لمواجهة الرغبة في تغيير الوضع القائم، وكان مجلس التعاون الخليجي هو تلك الطريقة غير التقليدية.[3]

[1] . العنزي ناصر، **مرجع سابق**، ص.25

[2] . **المرجع نفسه**، ص.25

[3] .مرهون عبد الجليل، **امن الخليج بعد الحرب الباردة**، (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص.112

– الغزو السوفياتي لأفغانستان 1979: وما صاحبه من الاحساس بالخطر من اقتراب الاتحاد السوفياتي من المنطقة الخليجية، وتنافسه مع الولايات المتحدة الامريكية على مقدرات وثروات المنطقة، وبالتحديد الطاقة النفطية، والآثار السلبية للاحتلال السوفيتي التي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج، وما أبدته موسكو من اهتمام بأمن المنطقة وعزمها على المشاركة في شؤونه، وقد أدى هذا الموقف إلى دخول دول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة عندما رد "بريجينيف" على نظرية "كارتر" حول أمن الخليج، خاصة وأنه كان لموسكو صداقة مع العراق وعلاقات متطورة مع الكويت جعلت الخلاف حول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية.[1]

ثانيا: الدوافع الاقتصادية

والتي تتمثل في:[2]

–تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها وخاصة امام الصناعات ذات الحجم الكبير، لأجل هذا يعتبر ضم هذه الاسواق وجعلها مفتوحة امام منتجات دول المجلس وازالة الحواجز فيما بينها لتحويلها الى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.

–اعتماد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق اي استيراد كل ما تحتاج اليه ابتداء من الحبوب الى الالكترونيات بتعقيداتها.

–تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة العمالة الاجنبية نتيجة للنقص الحاد في العمالة المحلية.

–بروز عصر التكتلات الاقتصادية الاقليمية مما يحتم على دول المنطقة لمواجهة ذلك، قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يملك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الاجنبية.

–توافر راس المال في معظم الدول الاعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات ابعاد اقليمية وعالمية.

---

[1].عبد الله بشارة، **بين الملوك والشيوخ والسلاطين: يوميات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981–1993**، (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص. 24–25

[2].العتري ناصر، **مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية العربية (1990–2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الاردنية: كلية العلوم السياسية،2008) ص.23

-تشابه الانظمة الاقتصادية للدول الاعضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية المواطنة لتتولى مسؤولياتها في تشغيل و ادارة المرافق الاقتصادية، اضافة الى تبني نماذج واوليات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.[1]

ثالثا: دوافع جغرافية:

-تتميز دول المجلس بامتدادها على ارض منبسطة، ولا يوجد بينها حواجز طبيعية.

-تطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الاحمر، مما يسمح بسهولة الاتصال البري والبحري بينهما ومن ثم نمو حركة الاشخاص والسلع.[2]

المطلب الثاني: مجالات التكامل في مجلس التعاون الخليجي

تبرز أوجه التكامل بالنسبة لأي تكتل اقليمي في العموم، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي في عدة محاور او مجالات منها المجال التجاري، الخدماتي، ومجال راس المال.

أولا: المجال التجاري

-تعتبر البلدان الخليجية مركز الثقل النفطي، فهي تحوي على أكثر من 65% من احتياطي النفط في العالم وتساهم في الانتاج العالمي بما يزيد عن الثلث. ومن المتوقع ان يستمر انتاجها حتى اواخر القرن المقبل وتعد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الاقتصاديات المنفتحة على الاقتصاد العالمي حيث تمثل التجارة الخارجية من صادرات وواردات أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي بينما نجدها في الدول العربية لا تزيد عن نسبة 50% والدول الصناعية45 %، [1]ويعتمد مجلس التعاون الخليجي بشكل كامل على مادة النفط كمكون رئيسي للصادرات، بالإضافة إلى دور الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة لها،

---

[1]. وصاف سعيدي، "**مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي**"، **مداخلة مقدمة الى ملتقى التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الاوروبية** خلال (8_9ماي ،جامعة سطيف،2005) ص.1.

[2].**المرجع نفسه**، ص.2.

[1] .**المرجع نفسه**، ص.3.

فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع اغلب منتجاتها من النفط، وتستخدم عائداته للحصول على اغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية.[2]

-تسعى دول مجلس التعاون إلى تفعيل دور القطاع الخاص ومشاركته في مسيرة العمل المشترك عن طريق إتاحة الفرصة لمشاركة اتحاد غرف المجلس في اجتماعات اللجان الفنية، بالإضافة إلى عقد لقاءات مشتركة لمناقشة القضايا التي تهم القطاع الخاص، ومن جهة أخرى تمت الموافقة على مشروع القانون (النظام) الموحد لحماية المستهلك بدول المجلس (gcc.consumer.org) بحيث أصبح عنوان الموقع الالكتروني الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون، والذي تم افتتاحه في مطلع شهر جانفي 2014، ويحتوي على البيانات والمعلومات الخاصة بأسعار السلع والمنتجات الخليجية.[3]

الجدول رقم (1) يمثل صادرات وواردات دول الخليج في الفترة الممتدة من 2012 و2013.

الدولة	نسبة النمو الاقتصادي	قيمة الصادرات (بالمليار دولار)	قيمة الواردات (بالمليار دولار)
عمان	%10,4	4	2,11
الكويت	%3,8	4,58	3,31
البحرين	%3,2	0,721	2,32
السعودية	%9,2	39,25	17,83
الامارات	%5,9	38,25	12,11
قطر	%2,5	12,09	16,82

المصدر: https://www.cia.gov/library/publications/the-world/index.htm

الشكل رقم(1) : إجمالي التجارة البينية لدول المجلس(صادرات–واردات) من 1983 إلى 2011.

[2]. يوسف خليفة اليوسف، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والأفاق، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثالث، (خريف ،1994)، ص ص. 12-13

[3]. الأمانة العامة، المسيرة والانجاز، **مرجع سابق**، ص.97.

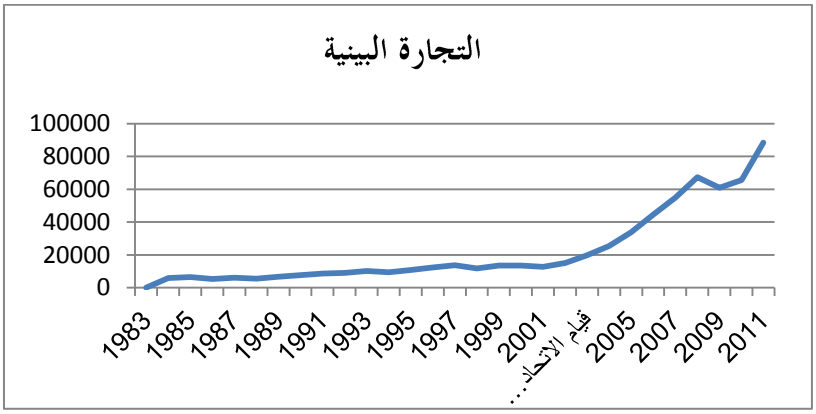

المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد5، سنة 2012.ص 12

نلاحظ من خلال هذا المنحنى البياني ان التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي شهدت ارتفاعا طفيفا في المدة من 1983 حتى 2001 ثم بعد ذلك شهدت التجارة البينية ارتفاعا ملحوظا من 2001 الى 2011 ومرد ذلك قيام الاتفاقية الاقتصادية عام 2001 وكذا قيام السوق المشتركة والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2008.

اضافة الى ما تم ذكره سابقا فقد امتد المسار التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي الى قطاعات اخرى نذكر منها ما يلي[3]:

الصناعة:

منذ الموافقة على مشروع القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وفقاً للصيغة المعدّلة، والموافقة أيضاً على تشكيل لجنة فنية دائمة من الجهات المعنية في الدول الأعضاء لمتابعة تطبيق هذه القواعد بعد اعتمادها،وقد قدمّت لجنة التعاون الصناعي تعديلات مقترحة على ضوابط إعفاء مدخلات الصناعة، وعلى ضوء ذلك قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي تشكيل لجنة فنية مشتركة من وزارات المالية والصناعة وإدارات الجمارك بدول المجلس لدراسة الموضوع والوصول إلى توافق حيال التعديلات المقترحة.

[3] الامانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة والانجاز، **مرجع سابق**، ص ص.160-176.

الطاقة والكهرباء

تم انجاز 50% من أعمال مشروع الربط المائي بدول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2015م، وافتتاح المبنى الرئيسي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية في شهر إبريل 2014م وتستمر جهود هيئة الربط الكهربائي الخليجي في العمل على انشاء سوق لتجارة الطاقة الكهربائية بين الدول المشاركة.

سكة الحديد الخليجية:

قامت دول مجلس التعاون بالتوقيع على مذكرة تفاهم للانضمام لعضوية منظمة أوتيف(OTIF)، للنقل الدولي والسكك الحديدية. ويسير مشروع سكة الحديد الخليجية في الاتجاه المطلوب حيث تم تحديث إحداثيات مسار سكة حديد دول المجلس ونقاط التقاء المسار فيما بين الدول الأعضاء المتجاورة وتوقيعها على خرائط هندسية، وتم تزويد الدول الأعضاء بالخرائط الهندسية بشكلها النهائي كما تم إنشاء العديد من الهيئات والشركات المعنية بتنفيذ مشروع سكة حديد دول المجلس ومشاريع السكك الحديدية الوطنية بالدول الأعضاء والتي من شأنها العمل على توطين واستدامة مشاريع السكك الحديدية بدول المجلس ورفع الكفاءات والخبرات الخليجية اللازمة لتنفيذ وتشغيل قطاع السكك الحديدية.

ثانيا: المجال الخدماتي

الشكل (2): عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات وإجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء الأخرى

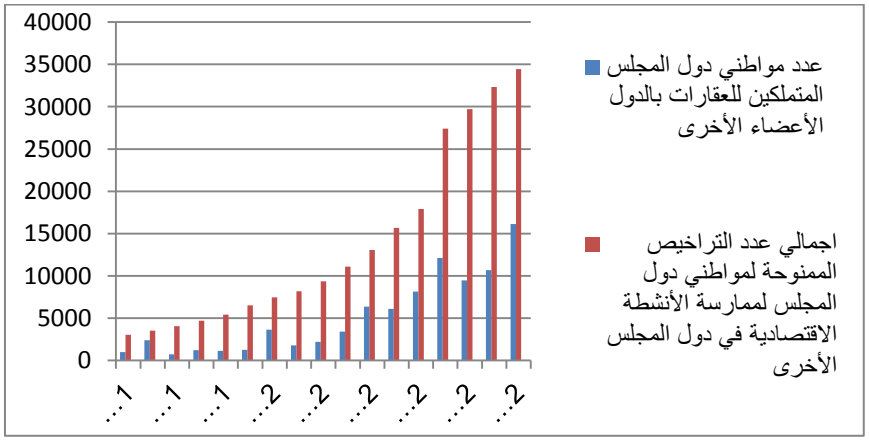

المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد5، سنة 2012. ص.24

تبين من خلال الشكل ارتفاع عدد مواطنين المتملكين للعقارات بدول المجلس، ما يدل على ارتفاع وتحسن ملحوظ في المستوى الخدماتي بين دول المجلس.

الشكل (3): عدد مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم الدول الأعضاء الأخرى

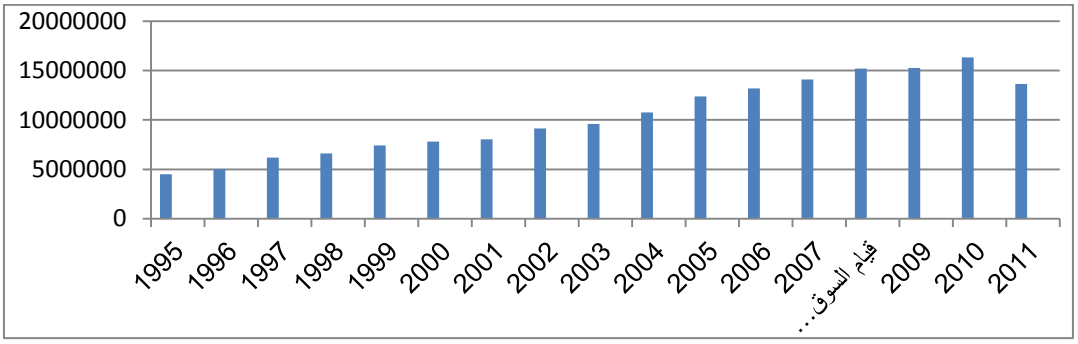

المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد5 ، سنة 2012.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تزايد أعداد المواطنين الذين تنقلوا بين دول المجلس من 4،5 مليون مواطن في سنة 1995 إلى قرابة 14 مليون مواطن في سنة 2011، وبنسبة نمو قدرها 189%، حيث احتلت السعودية في سنة 2011 المرتبة الأولى ب 4،4 مليون مواطن وتليها البحرين ب 8،3مليون مواطن ثم الكويت ب 3،2 مليون مواطن وعمان ب 598 ألف مواطن.

الشكل (4): عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في دول المجلس الأخرى

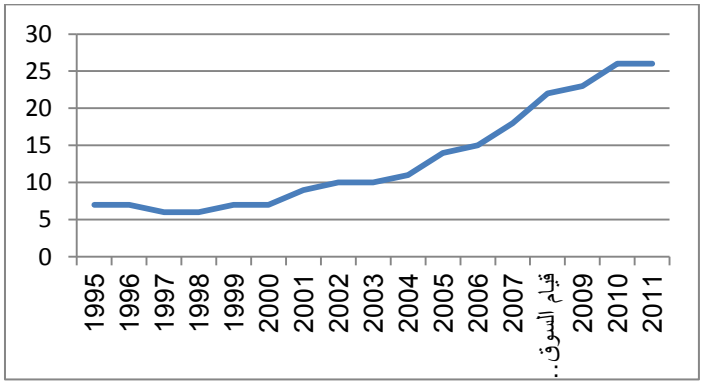

المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات–إدارة الإحصاء، العدد5، سنة 2012.

يتبين من هذا الشكل زيادة ملحوظة في البنوك التجارية المصرح لها بالعمل بدول المجلس الأخرى ، وخاصة بعد قيام السوق المشتركة، فقد شهدت البنوك المصرح بها ارتفاعا ملحوظا، ما يدل على زيادة التعاملات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثا: مجال راس المال

اعتمد مجلس التعاون الخليجي عدداً من المشاريع أهمها : استمرار العمل بالقواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم– السندات – الصكوك) ، واستمرار العمل بمشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،كذلك اعتماد مشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية التابعة لهذه الدول.[1]

رابعا: المجال العسكري والامني

أ–المجال العسكري

شهد التعاون العسكري والدفاعي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية، وذلك بتوقيع قادته في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الاعلى (المنامة ديسمبر 2000)، على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي حيث حددت الاتفاقية العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاته واسسه واولوياته، وهو ما اتضح جليا في ما يلي[2]:

1–التاكيد على التزام جميع اعضائه بالنظام الاساسي لمجلس التعاون، واحترامها لميثاقي جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة، كما تؤكد عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية.

[1] .وليد عبد مولاه، **المعهد العربي للتخطيط**، (19، افريل،2010)، ص ص.6-7

[2] .الامانة العامة، المسيرة والانجازات، **مرجع سابق**، ص.136.

2-عزم الاعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق افضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، وتشير في هذا الصدد الى استمرار تطوير قوة درع الجزيرة*، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، واعطاء اهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

3-حددت الاتفاقية قواعد وشروط واليات المساندة العسكرية، والامنية لأي من دول المجلس وذلك على النحو التالي[1]:

نصت المادة2 على ان : "تعتبر الدول الاعضاء ان اي اعتداء على اي منها هو اعتداء عليها كلها، واي خطر يتهدد احداها انما يتهددها جميعا".

نصت المادة 3 على ان "عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقا للمادة51 من ميثاق الامم المتحدة تلتزم الدول الاعضاء بالمبادرة فورا الى مساعدة الدولة او الدول المعتدى عليها ضمن دول مجلس التعاون باتخاذ اي اجراء ضروري بما في ذلك من استخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء واعادة الشرعية والامن والسلام الى نصابها، وتخطر على الفور جامعة الدول العربية ومجلس الامن الدولي بوقوع الاعتداء والاجراءات المتخذة.

ب-التعاون الامني

لم يقتصر التعاون بين دول المجلس على المجالات العسكرية فحسب، بل امتدت الى المجالات الامنية، وعلى صعيد الامن القومي، اولت دول المجلس التعاون الامني اهمية كبرى، ومن ذلك ان المجلس اقر الاستراتيجية الامنية الشاملة لدول الخليج في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 10فيفري1987، وتم في لقاء وزراء الداخلية لدول المجلس في ماي 2008، عرض مشروع تحديث

*.يذكر ان قرار انشاء قوة درع الجزيرة يعتبر من اقدم القرارات الخاصة بالتعاون العسكري، حيث صدر قرار انشاء هذه القوة بتاريخ 10 اكتوبر 1982. وفي وقت لاحق صدرت قرارات بتطوير هذه القوة لتصبح فرقة مشاة الية بكامل اسنادها الناري والقتالي، كما استمرت الدراسات الهادفة الى تطويرها وتحديثها الى قوات مشتركة لتكون بحجم وعلى مستوى من الكفاءة العملياتية والفنية يؤهلها للاضطلاع بمهمة اسناد قوات دول المجلس بما يحفظ امنها واستقراراها ويساهم في حماية مكتسباتها ومقدراتها.

[1] .الامانة العامة، المرجع السابق، ص.187.

وتطوير الاستراتيجية الامنية، والتي سعت الى تحقيق اهداف مهمة ومحددة، منها توطيد الامن وحماية الحدود، وتنمية الوعي الامني ورفع كفاءة الاجهزة الامنية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الاجهزة، ومواجهة التحديات والمخاطر الاقليمية مثل المخاطر النووية والصراعات الاقليمية والكوارث ومكافحة الارهاب والتطرف، وبالفعل تم تحقيق العديد من الانجازات في مجال التعاون الامني من بينها اقرار المجلس الاعلى في دورته الخامسة عشرة في البحرين، ما توصل اليه وزراء الداخلية بشان التوقيع على الاتفاقية الامنية لدول المجلس وكذا الاستراتيجية الامنية الشاملة لدول المجلس، والتي اعتبرت اطارا عاما للتعاون الامني بين الدول الاعضاء.[1]

المبحث الثالث: التحديات المواجهة لتكامل مجلس التعاون الخليج

تواجه مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحديات، والتي تؤثر سلبا على المنظومة الخليجية ونذكر من بين هذه التحديات مشكلة السيادة بين دول مجلس التعاون الخليجي، النزاعات البينية، تنامي دور قطر الجديد في المنطقة اضافة الى التهديد الايراني.

المطلب الاول: معضلة السيادة في منطقة الخليج وتأثيرها على مجلس التكامل الخليجي:

يرتبط مفهوم الحدود بالسيادة والشرعية والذين يحملان أبعاد مختلفة في هذه المنطقة.[2]

أولا: مفهوم السيادة

كان أول من وضع تحديدا لمفهوم السيادة هو الكاتب الفرنسي "جان بودان، (J. BODIN) في مؤلف "ست كتب عن الجمهورية" عام 1576 حيث عرف السيادة على أنها: "السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية". وعليه فالسيادة عند "بودان" تعني توفر القدرة الكافية للدولة من اجل إصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات القمع والاستقلال عن كل سلطة خارجية وبذلك

[1].احمد طاهر الضريبي، "دور المنظمات الاقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الازمة البحرينية نموذجا "،**سلسلة الاصدارات الخاصة**، ع.37. (افريل2014)، ص.106

[2].سالم مشكور، **مرجع سابق**، ص. 77

ترتبط السيادة بالقوة، و الانفراد بإصدار القرارات داخل الدولة وخارجها مع رفض الامتثال لأي سلطة خارجية في المجتمع الدولي.[1]

ويرتبط مفهوم السيادة من حيث الشكل او من حيث المضمون بتسليم الدول كبيرها وصغيرها بعدد من المبادئ او القواعد العامة الحاكمة للعلاقات في ما بينها، وفي مقدمتها مبدا المساواة ومبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، فان هذه المبادئ نفسها تثير العديد من الاشكاليات فيما يتعلق بوضع مفهوم السيادة موضع التطبيق.[2]

ثم ان اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التمركز الاقليمي اي تكتل الدول بعضها مع البعض الاخر اقتصاديا، يعد من ابرز السمات التي ميزت ظاهرة العولمة في الوقت الراهن، وقد كان الدافع وراء ذلك التكتل هو ارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، حيث وجدت الدول الوطنية نفسها عاجزة عن القيام بدور فعال في هذه المنافسة، مما يشكل تهديدا اقتصاديا لها، فتخلت تدريجيا عن وظيفتها كعنصر داخل العلاقات الاقتصادية الدولية لتسمح للمجموعات او التكتلات الاقليمية بالقيام بهذه الوظيفة.[3]

تاريخيا لم تكن المجتمعات على الجانب العربي للخليج تعرف السيادة الاقليمية بمفهومها الغربي، حتى وقت قريب نسبيا. فقد ارتبط الولاء العام في هذه المجتمعات بالمبادئ تارة وبالأشخاص (قبائل، اسر او افراد) تارة اخرى، و لم يكن مرتبطا بالأرض قط، فقد كانت الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام 1913 والخط الازرق الذي نتج منها اول خطوة نظرية لدخول مفهوم السيادة على الجانب العربي للخليج. لكن هذه السيادة بدأت عهدها العملي بعد مؤتمر العقير عام 1922، اذ ادخلت الاتفاقية التي اسفر عنها هذا المؤتمر ترسيم الحدود على الارض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية بين امارات لم تكن سوى اقاليم في دولة الخلافة، ولا

[1].عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت، امواج للنشر والتوزيع،2003)، ص ص. 53-54

[2].طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر (دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.26، ع.1 (2010)، ص.55

[3] اميرة حناشي، **مبدا السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2008)، ص.26

تفصل بينها اية اعتبارات جغرافية او دينية او اثنية او تاريخية، ذلك ان أيا من هذه الاقاليم لم يكن امة مستقلة بحسب المفهوم الحديث للامة والدولة.[1]

ثانيا: السيادة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي

يبرز الجانب السيادي كتحدي بالنسبة للتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ثلاثة ابعاد سنتطرق الى ذكرها كما يلي:

أ- توحيد العملة

تعتبر العملة الوطنية من اهم عناصر الحقوق السيادية للدولة، فهي تدخل ضمن السياسة العامة للدولة، فهذه الاخيرة هي وحدها المعنية بصك عملتها الوطنية التي تميزها عن باقي عملات الدول الاخرى. وتجدر الاشارة الى ان معظم التعاونات الدولية تتجنب التعاون في المجال السياسي وبالضبط في مجال العملة، ويمكن القول ان قضية الاتحاد النقدي تحتل اولوية في العمل الخليجي. الا ان هناك بعض النقاط المعلقة التي اثارتها قضية الوحدة الجمركية الخليجية والتي ادت الى تأخر الاتحاد الجمركي سنوات عديدة عن الموعد الذي كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد اتفقت عليه ، ويعود ذلك لكون لجنة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي تواجه صعوبات من اهمها الشفافية في عرض البيانات المالية من قبل الدول الاعضاء، اذ تصر معظم الدول الاعضاء على سرية البيانات المالية المتعلقة بها[2].

ومن هذا المنطلق فان اقامة السلطة النقدية المشتركة بحاجة الى اتفاق واضح حول اليات التعامل وبما لا يؤثر سلبا على بعض الدول نتيجة لتفاوت مستوى وضع البنى الاساسية، فالسلطنة العمانية على سبيل المثال بمساحتها الجغرافية والتزايد السكاني فيها لا تزال بحاجة الى إنفاق كبير على البنى الاساسية، الامر الذي قد لا تستطيع معه الابقاء على النسبة المفترضة في معيار النمو في اقتصاداتها او معيار مستوى الدين العام او العجز في الموازنة العامة. لذلك فان مطلب الوصول الى مرحلة الاتحاد النقدي والعملة الواحدة يتطلب قبل المضي فيه الاتفاق على كيفية معالجة هذه الحالات. الى جانب ذلك فانه من المناسب اعادة تقييم هذا الامر والترتيب لحين ازالة تلك المعوقات التي قد تؤثر سلبا على قيام الاتحاد النقدي. وبالإشارة للأمور المتعلقة

[1]. سالم مشكور، **مرجع سابق**، ص ص.78،79

[2]. تاج الدين عبد الحق، "العملة الخليجية بين معطيات الاقتصاد واعتبارات السيادة"، **جريدة الشرق الاوسط**، (2007)، ص.1.

بالمسائل السيادية التي ستفوضها الدول الاعضاء للسلطة النقدية المشتركة والمتطلب تأسيسها لإقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة، فان قرار توحيد العملة هو قرار يمس بمبدأ السيادة الوطنية للدول الاعضاء حتى يمكن للدول التخلي عن هذا المبدأ فلا بد ان تتحقق لها القدرة على الانفاق حول اليات التعامل في حال مواجهة أي دولة من دول المجلس اية مشكلات اقتصادية ومالية تحتم عليها استخدام سياسات نقدية او مالية لمعالجة هذه المشكلات، باعتبار ان القرار لن يعود بيد دولة منفردة.[1]

ب- الاتحاد الجمركي

دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في يناير 2003 وبذلك حل محل منطقة التجارة الحرة، ويتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، وقد تم إعطاء فترة انتقالية من 2003 إلى 2009 للدول الأعضاء حتى تتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي كاستيراد الأدوية والمستحضرات الطبية واستيراد المواد الغذائية واستمرار الحماية الجمركية لبعض السلع والتحصيل المشترك للإيرادات الجمركية.[2]

ان توحيد الانظمة والاجراءات الجمركية في دول المجلس يعتبر من اهم الاسس التي تعمل ادارات الجمارك بدول المجلس على انجازها، والتي من بينها ايجاد قانون موحد للجمارك لدول مجلس التعاون الخليجي. والذي يعمل على توحيد جميع ادارات الجمارك بين الدول الاعضاء، اضافة الى المساهمة في تعزيز التعاون في هذا المجال، وقد بدا العمل لتحقيق هذا الهدف منذ 1992، وقد اقر القانون الموحد للجمارك بدول المجلس في الدورة العشرين للمجلس الاعلى، والتي عقدت بالرياض خلال الفترة الممتدة من 27 الى 29 نوفمبر 1999 على ان يطبق بشكل استرشادي لمدة عام من تاريخ اقراره من المجلس الاعلى، ثم مراجعته ليتم تنفيذه بشكل الزامي في جميع ادارات الجمارك في الدول الاعضاء ابتداء من 2002.[3]

---

[1]. تاج الدين عبد الحق ،**المرجع السابق**، ص ص.1،2

[2]. إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج 2014 ،متاح على الرابط التالي:

http://www.alsharq.com/news/details/291113#.Vt54w5vlb5c

[3]. اميرة حناشي، **المرجع السابق** ،ص.79.

ج- تدخلات درع الجزيرة:

ويعتبر ما حدث في حرب تحرير الكويت عام 1990، وكذلك عام 2003 حينما قرر وزراء الدفاع والخارجية في اجتماعاتهم بجدة نقل قوات درع الجزيرة الى الكويت اثناء حرب العراق بناءا على طلب الكويت تحسبا لأي تداعيات قد تترتب على توجيه الولايات المتحدة ضربة محتملة ضد العراق، حيث تم آنذاك نشر حوالي 8 الاف مقاتل من قوات درع الجزيرة المجهزة بجميع انواع الاسلحة من دبابات ومدفعية وحاملات جنود متطورة، وكذا ارسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في اطار قوات درع الجزيرة والتي قامت بدعم النظام الحاكم في البحرين في14 مارس2011، من ابرز الامثلة على عمل قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي.[1]

وبالفعل تم تحقيق العديد من الانجازات في مجال التعاون الامني من بينها اقرار المجلس الاعلى في دورته الخامسة عشرة في البحرين، ما توصل اليه وزراء الداخلية بشان التوقيع على الاتفاقية الامنية لدول المجلس وكذا الاستراتيجية الامنية الشاملة لدول المجلس، والتي اعتبرت اطارا عاما للتعاون الامني بين الدول الاعضاء.[2]

المطلب الثاني: اشكالية النزاعات الحدودية

تعج منطقة الخليج بالصراعات المتفجرة والكامنة بقدر ما هي غنية بالنفط والغاز، وتأتي معضلة الحدود على رأس عوامل هذه الصراعات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، كما يعد النفط أهم عوامل تفعيل هذه المعضلة وتفجيرها بين الحين والأخر على شكل أزمات وحروب.[3]

اولا: الدور البريطاني في معضلة الحدود

عند التطرق لموضوع النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا بد من الوقوف عند اول مرحلة عملية لرسم الحدود على الارض والتي اضطلعت بها بريطانيا، ويعني ذلك التحدث عن مؤتمر العقير*، الذي

---

[1] . قوات درع الجزيرة ، انظر على الرابط التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sharkawsat/sec19.doc_cvt.htm

[2] . احمد طاهر الضريبي، **مرجع سابق**، ص.106

[3] .سالم مشكور، **مرجع سابق**، ص.77

رسم الحدود بين العراق والكويت والسعودية. فقد تضمنت هذه المعاهدة بذور خلاف بين الاقطار الثلاثة وظلت توقد الازمات بينها باستمرار حتى يومنا هذا، كما وضع برسي كوكس(PERSI KOKS) الذي رعى المفاوضات، بل وقام هو برسم الحدود، اساس نظام شاذ اضحى فيما بعد السبب الرئيسي للنزاعات الحدودية بين كل دول الخليج.[1]

وقد كان من بين النتائج التي خرج بها المؤتمران، منح مناطق كويتية للسعودية، وتضييق اطلالة العراق على الخليج ما جعل هذا الامر مثار جدل ونزاعات دائمة بين دول المنطقة، اضافة الى انه لا يمكن اغفال القصد من حديث كوكس حول منطق القوة في تقسيم الاراضي، فباعتراض رئيس الكويت على قرار منح بعض الاراضي التابعة لدولته الى دولة الكويت، رد كوكس بان السعودية الان تمتلك من القوة ما يمكنها من ذلك على عكس الكويت وانه بإمكان الكويت فعل نفس الامر اذا امتلك من القوة ما ينافس السعودية او يفوقها دون ان تعارض بريطانيا ذلك[2] .

لم يكن ذلك حوارا عابرا، بل انه صار القانون الذي يحرك المطالب الحدودية ويثير الازمات والحروب، كلما شعر طرف انه قادر على اخذ ما يطالب به، او الغاء معاهدات واتفاقيات حدودية يتم المصادقة عليها. اما بذرة الخلاف التي زرعتها بريطانيا في اتفاقيات الحدود التي "رعتها" ودفعت الحكومات الى ابرامها، فهي صوغ الاتفاقيات بشكل تصبح فيه قابلة لتفسيرات شتى، الامر الذي ابقاها مصدر خلاف مستمر بين الاطراف المعنية. وعادة يبرز الخلاف عندما تبدأ مرحلة تنفيذ الاتفاقيات على الارض، او عندما تقدم وصفا نظريا للحدود لا يمكن تنفيذه عمليا على الارض. وكذلك ادخلت بريطانيا ظاهرة المناطق المحايدة بين دول المنطقة، وهي ظلت سبب نزاع بين الدول المحيطة بها، وقد حل معظمها بالاقتسام مناصفة، ومنها المنطقتان المحايدتان بين العراق والسعودية وبين الكويت والسعودية، الا انها مرشحة للانفجار مرة اخرى، بسبب ما يترتب على الاقتسام من مشكلات تتعلق بالمناطق نفسها او بالأجزاء التابعة لها كما هي

---

* العقير: تسمية لميناء في الاحساء، وهو مؤتمر لترسيم الحدود بين كل من الكويت، السعودية والعراق برعاي الطرف البريطاني من خلال المكلف بترسيم الحدود برسي كوكس، حيث تؤكد كل الروايات المتوفرة حول هذا المؤتمر ان كوكس امسك بالقلم، ورسم على الخريطة خطا احمر، وقال انها الحدود التي يجب ان تكون بين هذه البلدان دون الاخذ في الحسبان مصالح هذه الدول.

[1].سالم مشكور، **مرجع سابق**، ص ص.82-83

[2].احمد مصطفى ابو حاكمة، **تاريخ الكويت الحديث**، (الكويت: دار ذات السلاسل، 1984)، ص.359

حال المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت التي تقابلها جزر خليجية لم يحسم موضوع تابعيتها على الرغم من اقتسام المنطقة.[1]

ومن بين النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية نذكر النزاع الحدودي بين السعودية واليمن سنة1934 حول اقليم عسير الحدودي، وكذا النزاع الحدودي بين السعودية والامارات على واحة البريمي.[2]

إذا فالخلافات الخليجية–الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فمن المعروف أن هنالك العديد من الاختلافات في وجهات النظر؛ تؤدِّي أحيانًا إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى. ومن المعروف –أيضًا– أن بعض هذه الخلافات يبقى سريا؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج؛ رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلَّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين الدول، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدَّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوَّرت أحيانًا إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام 2002.[3]

ثانيا: أثر النزاعات الحدودية على المنطقة الخليجية

منذ 1980 وحتى الان شهدت منطقة الخليج سلسلة أحداث وحروب هي الأعنف في تاريخ المنطقة المعاصر، بدا بالحرب العراقية– الإيرانية التي دامت ثمان سنوات (1980–1988)، مرورا بالاجتياح العراقي للكويت (1990–1991)، وما أسفر عنه من حرب مدمرة أعادت رسم الخريطة السياسية للمنطقة والعالم، وأخيرا وربما ليس أخرا، النزاعات المتجددة بين قطر والبحرين حول جزر متنازع عليها وعودة النزاع الإيراني– الإماراتي حول الجزر الثلاث(طنب الكبرى والصغرى وابو موسى)، والنزاع

[1]. سالم مشكور، **مرجع سابق**، ص.84.

[2].الصراعات الحدودية بين دول الخليج، انظر الرابط التالي:http://saudiinfocus.com/ar/forum/forum/منتدى-المواضيع–الساخنة/منتدى–المواضيع–الساخنة-aa/106150-الصراعات–الحدودية–بين–دول–الخليج–وجوارها–حروب–جاهزة

[3].اسلام خالد حسن، الخلافات الخليجية الخليجية: الاسباب، القضايا وأليات الحل، متاح على الموقع:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2028%3A2015-02-01-06-31-26&catid=151%3A2011-04-09-07-48-16&Itemid=1

السعودي القطري حول مركز الخفوس الذي بلغ مرحلة الاصطدام المسلح. ولا تزال الساحة الخليجية مفتوحة على احتمالات نزاعات جديدة مرشحة للتفجر في كل حين[1].

وبالحديث عن اختلاف دول مجلس التعاون الخليجي في اقامة سياسة خارجية موحدة وكذا الاختلاف حول القضايا الاقليمية وكذا العالمية فأنها ترد اسبابها بالدرجة الاولى الى موقف كل دولة من النزاعات الحدودية، حيث ترتطم الارادات الخليجية بتسارع الأحداث الأمنية والاقتصادية وبفعل تطور البيئة الهيكلية للمجتمع الخليجي من جهة والهيكلة الإقليمية بفعل التوازنات الجديدة من جهة ثانية، فقد كان الطموح الواعد أن تتسلح الإيرادات الخليجية لدول الخريج العربي برسم معالم سياسة خليجية موحدة وعملة موحدة وسياسة أمنية متقاربة ودبلوماسية تجابه تسارع الأحداث في الجوار والإقليم على حد السواء، غير أن الذي يحدث هو أن الدول الخليجية حاليا تعيش حالة من الانكفاءات الجديدة بفعل رسم مقاربة أولوية الداخل على الخارج وذلك في ظل هشاشة البنية الداخلية لبعض الدول، فباستثناء الاستراتيجية التي رسمتها السعودية والبحرين والاتفاقيات الخاصة بالتعاون المشترك فقد أبان الربيع العربي عن سياسات المحاور الجديدة، وقد أبرزت مسالة التعاطي مع قضايا الإرهاب والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) رؤى متباينة في فهم الدول الخليجية واليات التحرك الإقليمي وظهرت سياسات جيوسياسية وجيوستراتيجية لم تكن بارزة بشكل جلي في السابق، ومع سياسة التمدد الإيراني كحالة التحالف الصلب بين إيران وحزب الله وسوريا، وكذا الدور المتعاظم لإيران في الحالة اليمنية[2].

ومن الطبيعي أن تتأثر دول الخليج بجميع الأزمات المحيطة بالمنطقة الخليجية ذات الأهمية الاستراتيجية، بدءا بالصراع العربي الإسرائيلي، إلى الخلاف الغربي- الإيراني حول البرنامج النووي لإيران، و نتائج التحولات التي فرضتها الثورات العربية في مصر وسوريا تحديدا، والحرب على الإرهاب والحملة الدولية للقضاء على تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية "داعش"، إضافة إلى تنامي الصراع الطائفي الشيعي-السني، وتمثيلاته في

[1]. سالم مشكور، **مرجع سابق**، ص9.

[2]. بوحنية قوي، **مرجع سابق** ص 3

البحرين والعراق وسوريا ولبنان، وتهاوي اسعار النفط، نتيجة الحرب في ليبيا، وغيرها من الدول النفطية التي تعرف نزاعات وأزمات سياسية[1].

وتندرج حقيقة النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي تحت عدة نقاط نذكر اهمها: [2]

– إن حقيقة الخلافات بين الدول الخليجية هي ليست وليدة خلافات حول قضايا إقليميه وعربية، وإنما تعود إلى خلافات بين هذه الدول منذ زمن.

– هناك قضايا خلافيه حول الحدود تظهر بين الحين والأخر وتعكر صفو العلاقات بين هذه الدول ، فالإمارات العربية المتحدة لا تريد حصول السعودية على مناطق تعتبرها ضمن حدودها ، فقد شكل تدشين حقل أشيبه قبل ستة أعوام من قبل السعودية ازمه في العلاقات ما زالت آثارها لليوم ، كما أن الكويت لن تقبل بتأخير ترسيم الحدود البحرية بينها وبين السعودية الأمر الذي عطل حتى الآن ترسيم حدود الكويت البحرية مع إيران وعلى الحدود بين السعودية واليمن.

–كما ان هناك بؤر توتر تكاد لا تختفي حتى تظهر مرة أخرى ، الصراع بين السعودية واليمن حيث تم تبادل إطلاق النار بين قبائل يمنيه والجيش السعودي بعد أن حاول الاستيلاء على مواقع حدودية غنية بالنفط، وهناك توتر من قبل غالبية البحرينيين بسبب وجود قوات سعودية على أراضيهم حيث تتمركز هذه القوات في مناطق حساسة وهي شاركت في التصدي للمتظاهرين البحرينيين.

–لم تنجح العقود الماضية من احتواء آثار الخلافات فقد بقيت القضايا الحدودية من أكثر ما يعصف بعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي ،وان اغلب المشاكل الحدودية تدور رحاها بين السعودية و دول اخرى خليجية.

– تعتبر المواقف السياسية احد أهم الخلافات التي تتمحور رحاها بين قطر والسعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن مواقف السعودية السياسة مغايره لمواقف العديد من دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] .**المرجع نفسه**، ص.4

[2] .على ابو حبلة، الصراعات الإقليمية والدولية انعكاس للصراع بين مجلس دول التعاون الخليجي، متاح على الرابط:
http://www.qudsnet.com/news/View/267896

المطلب الثالث: تنامي الدور القطري الجديد في المنطقة

أولا: مرتكزات السياسة الخارجية لدولة قطر

ادركت قطر وبعد النزاعات الحدودية مع دولة السعودية، وسياسة ايرانية متجهة نحو الهيمنة والنفوذ، بان الدبلوماسية والحوار السياسي يمكن ان يحل الكثير من المشاكل والازمات ويجنبها الكثير من التحديات، وللعب دور اكبر في اطار التسويات والحلول الاقليمية والعربية، وحتى في اطارها الدولي اذا سمحت الظروف الدولية بذلك، مستندة في ذلك الى امكانياتها المادية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية التي ارتكزت على اسس وثوابت سياستها الخارجية في التأكيد على ما يلي:[1]

- حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- حل النزاعات بالطرق السلمية، وهو المبدأ الذي ترجمته السياسة القطرية الى ارض الواقع اذ تمكنت من تسوية خلافاتها الحدودية مع السعودية، والتجات الى التحكيم الدولي، في نزاعها على جزر الحوار مع البحرين بلا ان تفسح المجال للتدخلات الخارجي.

- دعم القضايا العربية والاسلامية.

- تطوير علاقات التعاون في اطارها الاقليمي والدولي بغية ايجاد مناخ طبيعي للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، وايجاد بيئة مستقرة للاستثمار، وهو ما حاولت الدوحة الاستفادة من نتائجه الايجابية، الامر الذي جعلها تقف على راس قائمة الدول المستثمرة في الشرق الاوسط شمال افريقيا.

ومن هنا وبغية الدخول كلاعب سياسي يتقدم كل القوى الاقليمية الاخرى في قضايا المنطقة، ولما اتسمت به من سياسة حيادية كوسيط نزيه وموثوق به، ليس له اي نفوذ او طموحات نحو الهيمنة وفرض اجندات معينة، فان القيادة القطرية فضلت استخدام القنوات الدبلوماسية التي تمتطي صهوة القوة المالية التي تتمتع بها، والتوسط في قضايا المنطقة وازماتها في الوقت الذي فشلت فيه كل الوساطات الاخرى، بما في ذلك كل الوساطات التي طرحتها قوى دولية كبرى. كما وضعت قطر خططا لدورها الخارجي بتبني أدوات عديدة من القوة في رسم سياستها الخارجية، معتمدة في ذلك على القوة الذكية، بممارسة النفوذ من

[1].اثير ناظم عبد الواحد، **دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية** والاقليمية، **دراسات دولية**، ع،43، ص.117.

خلال الجمع بين القوة الناعمة والقوة الافتراضية القوة الصلبة، بالعمل على تحويل قطر من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية وإعلامية مؤثرة داخليا وخارجيا. وتمكنت قطر من وضع استراتيجية تضمن لها البقاء وتحقق لها المكانة الإقليمية، من خلال تبني دور محايد يقوم على سياسة "تصفير المشاكل" التي سمحت لها بأن تكون صديًقا لدول تجمعها خلافات، وايضا على سياسة الكيل بمكيالين. فعندما تسلم الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني السلطة في 1995 ، كان لديه هدف وحيد هو وضع قطر على الخارطة، فاستخدم موارد الغاز الذي كان والده يرفض تطويرها خوفا من تغيير طبيعة المجتمع القطري"، وبعد 18 سنة من الحكم استطاع أن يحقق هدفه، بفعل امتلاكها لترسانة مالية ضخمة تجبر دول الجوار والعالم على احترامها، وبات دورها الدبلوماسي المدعوم بالثروة معترفا به، كما أن الحس الاستراتيجي الذي يتمتع به الشيخ حمد سمح له بأن لا يفوت فرصة التغيير في المنطقة العربية لممارسة دوره و تحقيق طموحاته الإقليمية[1].

كما تتميز الاوضاع الداخلية لقطر بالتماسك خلافا للدول الاخرى لاسيما السعودية والتي تواجه تحديات الجمود السياسي والملف الشيعي في المنطقة، ما مكنها بالتوجه بقوة خارجيا، حيث استطاعت قطر في فترة وجيزة ان تنسج شبكة من العلاقات مع أطراف إقليمية و دولية، حيث أقامت علاقات مع الولايات المتحدة، والبلدان الأوروبية لاسيما فرنسا و بريطانيا، و تقاربت مع إسرائيل بعد اتفاق أوسلو مباشرة 1993 ، و أقامت علاقات قوية مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني وكثير من الأحزاب الإسلامية و دول "محور الممانعة" إيران و سوريا. كما أظهرت قطر نفسها على أنها الوسيط الرئيسي في الصراعات الإقليمية، بحيث لعبت دورا في إدارة العديد من الملفات من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا، فعلى جبهة شمال إفريقيا كان لها دور في ملف الصحراء الغربية والملف الليبي في قضية الممرضات البلغاريات و دورها في تحقيق السلام بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور في 2010 ، الأمر الذي عزز من سمعتها كوسيط "أمين" بين الأطراف المتنازعة.[2]

[1]. فاطمة مساعيد، مستقبل الدور الاقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع 11. (جوان،2014)، ص. 34.

[2].عبد الخالق عبد الله، التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي، **السياسة الدولية**، المجلد ،48. العدد 192، (افريل 2013)، ص82.

أما على جبهة الشرق الأوسط، كان لها دور في منع لبنان من الانزلاق إلى حرب أهلية أخرى في مايو 2008، وعلى المستوى الفلسطيني، لعبت الدوحة دورًا فاعً لا في فتح القنوات مع كل من السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس في غزة. وفي فيفري 2012، نجحت في جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وزعيم حماس خالد مشعل لتوقيع اتفاقية لإنشاء حكومة وحدة وطنية. و بلغ انخراط قطر في المسألة الفلسطينية ذروته في أكتوبر 2012 حين زار أمير قطر غزة، المحاصر ة، ووعد بمساعدات ومشاريع للفلسطينيين المتضررين، وفي في مجلس التعاون الخليجي، بقيت الدوحة ناشطة، مع احتفاظها بعلاقات دافئة مع طهرا ن، الشيء الذي بقي يزعج الرياض وأبو ظبي، اللذان يعانيان من توتر العلاقات منذ زمن مع إيران القوة الإقليمية الواعدة، ذات الطموحات النووية، و انخرطت مع الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في محادثات.[1]

ثانيا:القناة الفضائية "الجزيرة" و الدور القطري الجديد

منذ تأسيسها في عام 1995، حظيت قناة "الجزيرة" بالمصداقية في الشارع العربي، وصلت إلى حد مقارنتها بعدما تحولت لشبكة متعددة القنوات، بإمارة خليجية صغيرة احتلت بحجمها موقعا مهما على الخريطة الإعلامية العربية والإقليمية. وقد أعطت قناة "الجزيرة" في البداية مساحة من الحرية التي كانت اغلب الشعوب العربية في اشد الحاجة إليها، كما ركزت على أهم القضايا العربية المحورية مما شد إليها قطاعات واسعة من المجتمع حاملة رسالة قطر إلى أكثر من 60 مليون مشاهد عربي يوميا، و اتسعت لتدخل عالم العالمية، بالانتقال من مجرد قناة إخبارية عربية إلي شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة ، ساهمت في تعزيز دور قطر ومكانتها، حيث نالت هذه القناة الإشادة لكونها أكثر حيادية ورغبة في بث الآراء المتضاربة من المنظمات الإعلامية العالمية[2].

يبدو أن مواقف الدول الخليجية من الدول العربية التي عصفت بها رياح التغيير ليست واحدة ما عدا الثورتين الليبية واليمنية، ويبدو أن الانخراط اللوجيستي والمادي القطري أثار حفيظة الدول الخليجية الأخرى

---

[1]. عبد الرحمن أياس، قطر والربيع العربي، انظر الرابط التالي:

http://www.lb.boell.org/web/50-1053.htm

I

[2]. قطر والجزيرة.. شركاء رحلة نجاح، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/pages/6b3d32d3-9314-49bd-bb94-a824f7b474e

لاسيما السعودية التي بدأت تمارس التضييق على الجارة الصغيرة من كل الاتجاهات. وبات واضحا أن الخلافات القطرية السعودية، لا تتجه نحو الاستقرار، في ظل الاختلاف حول تفاصيل الملف السوري واستخدام قطر "للحوثيين" كورقة لتهديد السعودية بالمد "الشيعي" وهو ما حدث في بداية 2013 من محاولات قطرية من التواصل مع عدد من القيادات جنوب اليمن السابقة المقيمة في الخارج من أجل إبعادها عن أي تحالف قادم بين الجنوبيين والسعودية. كما شهد الدور القطري انحسارا خليجيا بسبب فقدان الثقة التي كانت تليها كل من البحرين والإمارات لها ولتحالفاتها السياسية، وتشعر دولة الإمارات بشكل خاص بغضب إزاء تنامي علاقة قطر بحركة الإخوان المسلمين، وبدأت بالعمل على تقويض النفوذ القطري في كل المجالات. لكن بعد تسلمه للسلطة، قد يسعى الشيخ تميم للعمل من أجل تصحيح علاقات قطر مع الدول الخليجية المجاورة وإعادة البلاد إلى كنف مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القادمة[1].

المطلب الرابع: التهديد الايراني

تمثل ايران قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الاقليمي الخليجي، لذا ارادت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها باعتبارها القوة الاكبر اقليميا، وترى ايران ان مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الامن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله.[2]

أولا: السياسة الخارجية الايرانية

بعد حرب الخليج الثانية، وما احتوته من استعراض للقوة الامريكية والتكنولوجيا المتقدمة، واثرها في احباط شعورها بأهميتها كأكبر دولة اقليمية في المنطقة، عبرت ايران عن ادراكها خطر هذه المستجدات، من خلال تأكيدها على:[3]

1ـ رفض اي تغيير في الحدود السياسية، بين الدول الخليجية، خصوصا إذا اقتضى اعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الاهمية الاستراتيجية لإيران.

[1] . عبد الخالق عبد الله، **مرجع سابق**، ص.82.

[2] . مرهون عبد الجليل، **مرجع سابق**، ص.209.

[3] . الزيات محمد صفوت،" الولايات المتحدة وامن الخليج...طموح المصالح وحدود القوة"، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد 16، ص. 12 – 17.

2_حرصت إيران على وحدة التراب الوطني العراقي، من منظور ان العراق، يعد عمقا استراتيجيا لها، والحفاظ على وحدته ضمانة اساسية من ضمانات التكامل الاقليمي والقومي الايراني نفسه.

3_ضرورة حفظ التوازن الاستراتيجي، التركي-الايراني، انطلاقا من مشكلة الاقلية الكردية الايرانية التي تجسد الخلفية التي ينبع منها هذا التصور الايراني.

4_رفض الوجود الاجنبي في الخليج، الذي شكلته الولايات المتحدة الاريكية لطرد العراق من الكويت، والذي قبلته على مضض، وفور انتهاء حرب الخليج الثانية اكدت مجددا على وجوب خروج القوات الاجنبية من المنطقة، وان امن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه.

5_التاكيد ان صيغة التعاون الامني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول منطقة الخليج، هي الانسب للحفاظ على الامن الاقليمي، والإطار الامثل لتنظيم العلاقات الايرانية الخليجية، وتامين المنطقة في المستقبل ضد اي احداث، غلى شاكلة العدوان العراقي على الكويت.

وفي ما يخص المشروع لنووي. فان شعور دول المجلس بالقلق ازاء هذا الملف مرده احتمال توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد إيران من جانب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، فقد اوضحت الادارة الامريكية والاسرائيلية بان امتلاك الجمهورية الاسلامية الايرانية للقنبلة النووية سيعد تهديدا لا يمكن السكوت عنه. وذلك ما سيؤدي حسب مجلس التعاون الخليجي الى اشاعة الفوضى في منطقة الخليج بخاصة، والمنطقة باسرها عامة. أي انه وعلى الرغم من ان الدول الخليجية ، وعلى المدى البعيد لها تخوف من امتلاك ايران للسلاح النووي ولها اسبابها الحقيقية، فان مخاوفها على المدى القصير ستدور حول ما يمكن ان تقدم عليه الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تجاه الموضوع.

ثانيا: تأثير السياسة الطائفية الايرانية على منطقة الخليج

تعرف الطائفية بشكل اجمالي بانها العملية التي تسيس من خلالها انماط الهوية العرقية والدينية، وبما انه لا يمكن ان يكون هناك عاملا واحدا لتفسير السياسة الايرانية في منطقة الخليج، تبقى الحقيقة ان الهوية على اساس الانتماء القومي المشترك لطالما كانت عالما متنازعا عليه في منطقة الخليج، وقد اثرت الهويات الطائفية على المسار المضطرب للسياسة الحديثة في المنطقة، مع انعكاسات مرئية ملموسة في المجالين المحلي والدولي.

ومنه توجب على دول المنطقة الخليجية مواجهة الايديولوجيات والهويات العابرة للحدود الوطنية والتعامل معها بشكل او باخر.

هناك سمة واحدة للطائفية في منطقة الخليج وهي ان العديد من المجموعات عابرة للحدود الوطنية، وغالبا ما توجد في المناطق الحدودية حيث كانت في الماضي تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. وفي فترة ما قبل العصر الحديث، تشاركت الشعوب في منطقة الخليج ثقافة بحرية مشتركة واختلطت المجموعات الدينية واللغوية حيث وجد العديد من متكلمي اللغة العربية والمسلمين السنة على الجانب الفارسي من الخليج، ووجدت المجتمعات الشيعية الناطقة بالفارسية على الجانب العربي. وقد سبب هذا صعوبة في الحديث عن الهوية, حيث تمتلك شعوب هذه المنطقة هويات متعددة يمكن تنشيطها في اوقات مختلفة[1].

ان هناك ما يقدر بنحو 2 مليون شيعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي الست، ويفوق المواطنون الشيعة في البحرين الى حد كبير عدد السنة، ويوجد في الكويت عدد كبير من الشيعة بما يقارب من 25 الى 30 % وتستأثر الشيعة الزيدية في اليمن بحوالي 25% من التعداد السكاني. وتحوي دول مجلس التعاون الخليجي الاربع الباقية اقلية شيعية ايضا تبلغ زهاء 20 % ، وتبلغ اعداد الشيعة في منطقة الخليج في المجمل اكثر بكثير وذلك عند ضم تعداد الشيعة في ايران(70 مليون) وفي العراق(22 مليون) [2].

ومنه ان العوامل التي تؤدي الى الصراع الطائفي هامة للاستكشاف. ويبدو ان هناك نمطا من التحدي والاستجابة، والذي فيه النشاط المتزايد من جانب فريق واحد يحفز النشاط لفريق اخر غالبا ما يكون الفريق المضاد. وهكذا في العراق، فان صعود الشيعة منذ عام 2003 والاضطرابات الاخيرة في البحرين حفزت الاهتمام من جانب اهل السنة في هويتهم الخاصة، وقد ادت الى البحث عن الرموز الثقافية التي يمكنهم اثبات هويتهم. وبالمثل، فان التشيع الذي لا هوادة فيه الذي تروج له الحكومة في ايران والوهابية في المملكة العربية السعودية ادى الى شعبية اكبر للصوفية[3].

---

[1]. لورانس ج. بوتر، "المقدمة "، **السياسة الطائفية في منطقة الخليج**، (قطر: مركز الدراسات الدولية والاقليمية،2015)، ص.20.

[2]. **المرجع نفسه** ص.4.

[3] .**المرجع نفسه**، ص.11.

اضافة الى المنافسة الاقليمية الاكبر للنفوذ الايديولوجي والمادي التي تخاض بين المملكة العربية السعودية وإيران وعملائهما ومناصريهما من اصحاب القوى العظمى. ولقد بدأت بعد تهديد الثورة الاسلامية بإيفاد شيعتها الى منطقة الخليج، واستعرت عند اجراء تغييرات النظم المتعاقبة في افغانستان والعراق والتي جعلت الامور تبدو سيئة الى حد كبير، واعطى هذا التنافس الجيوسياسي مادة اخرى للتمييز الكامن بين السنة والشيعة، ولقد عمل التعداد الشيعي في العراق والبحرين والسعودية والكويت الى جانب الجمهورية الاسلامية المحتمل تسليحها نوويا على تضخيم هذه المخاوف الوجودية، وسرع الخطط لتعميق التكامل السياسي والعسكري بين اعضاء مجلس التعاون الخليجي. ومع اتجاه الاخير في السيطرة السياسية بالأحداث الربيع العربي، انشغلت المنطقة باسرها وبشكل متزايد بما سمي "الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط" وهو صراع تأليب الملكيات العربية السنية ضد انظمة قيادة الشيعة في ايران والعراق وسوريا في الآونة الاخيرة[1].

وكخلاصة لهذا الفصل نستنتج انه في خضم التحولات الدولية المتسارعة التي عصفت بكثير من المفاهيم السياسية للكيانات الإقليمية، وبينما يتجه العالم نحو مزيد من التنسيق والتعولم وسياسات التشبيك لا يزال كيان دول مجلس التعاون الخليجي يراوح مكانه في ساحة التأثير السياسي والدولي والإقليمي لاعتبارات هيكلية وسياسية واقتصادية، وبينما يقترب الكيان الخليجي من عقده الرابع تزداد التساؤلات الكبرى حول درجة تأثير هذا الكيان الإقليمي وقدرته على التكيف تجاه التسارع في التغير الذي يحرك المنطقة العربية والجوار الإقليمي بوجود لاعبين قدماء ولاعبين جدد، وتتعاظم التهديدات والتحديات التي تواجه المجلس ، وما عرفته السياسة الخارجية الخليجية من تعثر لدرجة حولت الشك إلي يقين واضح بدليل الحديث عن "سياسات خليجية "بدلا من الحديث عن "سياسة خليجية" ومواقف متباينة بدل موقف موحد وامن وطني بدل الحديث عن الأمن الجماعي الخليجي المشترك.

[1]. جاستين جينغنيز، السياسة الطائفية في منطقة الخليج, **مرجع سابق**، ص,14.

الفصل الثالث: النزاع الحدودي بين قطر و السعودية وأثره على التجربة التكاملية لدول الخليج العربية

تعتبر قضية الحدود من ابرز العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الدولية، وباعتبار أن هذه القضايا لا يفقدها الزمن أهميتها، فتعكير صفو العلاقات وإعاقة التنمية الاقتصادية وعرقلة التعاون المشترك بين الدول وتهديد السلام والأمن الدوليين هو رهن بإطلالة خلاف حدودي على ساحة الأحداث، وتعتبر القضية الحدودية بين قطر والسعودية من أهم قضايا الحدود في منطقة الخليج والتي تأثرت كسائر القضايا الحدودية في المنطقة الخليجية وخصوصا بين دول مجلس التعاون الخليجي بالقرارات البريطانية القاضية بترسيم الحدود بين هذه الدول، وقد تبع هذه القرارات اعتراضات كل من قطر والعربية السعودية حول عائدية المناطق المتنازع عليها لتظهر بذلك الادعاءات الحدودية من قبل الجانبين والتي استندت على أسس متباينة كان من أبرزها مشكلات الجوار الجغرافي والادعاءات التاريخية، كما كان للمعاهدات التي وضعتها الدول الاستعمارية دورا في تفعيل مشكلات الحدود بين البلدين، فضلا عن ادعاءات ممارسة السيادة والولاء القبلي.

المبحث الأول: مدخل عام لدراسة النزاع القطري السعودي

عرفت الساحة الخليجية منذ تشكل المنطقة أزمات عديدة، مثل فيها الجانب الجغرافي المتمثل في الحدود ابرز خلافاتها، وبالحديث عن النزاع السعودي القطري حول الحدود نجد أن تداخل الحدود بين دول الخليج البرية والبحرية جعل من مناطق النزاع خاضعة لسياسات مختلفة تمثلها مصالح الدول المتنازعة

المطلب الأول: دراسة عامة حول منطقة النزاع

اعتبرت السعودية قطر، منذ البدايات الأولى لتشكيل المملكة السعودية جزء لا يتجزأ من إقليم الإحساء الذي تعتبره بحكم القرب الجغرافي و السند التاريخي منطقة تابعة لها، وبموجب حصول قطر على استقلالها1971، أصبحت قطر تمارس السيادة الكاملة على إقليمها الجغرافي بما في ذلك المناطق المتنازع عليها، حيث شهدت

الحدود القطرية السعودية تصعيدا خطيرا حول منطقة "الخفوس" وهي عبارة عن مقاطعة صغيرة تضم المركز العسكري الحدودي القطري، وهي نقطة حدود ثلاثية بين السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة[1].

تقوم مطالب السعودية في المنطقة على أنها منطقة سعودية لا قطرية إضافة إلى كونها من المسطحات الغنية بالنفط، بينما تصر قطر على المطالبة انطلاقا من اعتبارها المنفذ الوحيد الذي يربطها بدولة الإمارات العربية المتحدة

(الشكل رقم 05): خريطة الحدود المشتركة البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية وقطر

المصدر:http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp

المطلب الثاني: أطراف النزاع المباشرة: المملكة العربية السعودية وقطر

أولا: المملكة العربية السعودية

تقع السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة أسيا، تشغل أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية، بمساحة قدرها 2.250.000كلم، عاصمتها الرياض وتعتبر أكبر دولّة في الخليج العربي و منطقة شبه الجزيرّة العربيّة، طقسها

[1].مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، **مجلة آداب الكوفة**، العدد5، جامعة الكوفة كلية الآداب،ص.100

صحراوي حار جاف صيفا وشديد البرودة شتاء وتتنوع تضاريس المملكة نظرا لاتساع مساحتها، ، يبلغ عدد سكان المملكة حسب إحصائيات 2013 ما يقارب 28 مليون نسمة، أما من ناحية الحدود يحدّ السعوديّة من الشرق الإمارات ودولّة قطر ودولّة البحرين، ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشمال المملكة الأردنية الهاشمية والعراق، ومن الشمال الشرقي دولّة الكويت، ومن الجنوب اليمن، ومن الجنوب الشرقي سلطنة عُمان.[1]أما صحراء الربع الخالي فهي تشكل الجزء الشرقي من المملكة وهي منطقة صحراوية كبيرة تقدر مساحتها ب64000 كلم مربع تتكون من كثبان رملية كثيفة[2].

(الشكل رقم 06):خريطة تمثل دولة المملكة العربية السعودية

المصدر:http://www.moudir.com/vb/showthread.php?t=178371

و يقدر احتياطي البترول في جوف الأراضي السعودية بنحو 31 ألف مليون طن، منها نحو16 ألف مليون طن مؤكد الوجود وهو ما يجعل السعودية أولى دول العالم في الاحتياطي المؤكد وقد بدأ إنتاج البترول في المملكة عام 1938.[3]

[1].عبد العزيز حسين الصويغ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية**، (الرياض: أوراق للنشر والأبحاث،1992) ص. 56

[2].وزارة التخطيط السعودية ، الكتاب الإحصائي السنوي العام لعام 2000،ص.148.

[3].جودة حسنين جودة، **مرجع سابق**، ص ص 75-94

ثانيا: دولة قطر

تشكل قطر شبه جزيرة في منطقة الخليج العربي، حيث تقع في الجهة الشرقية من شبه الجزيرة العربية و في الجنوب الغربي من قارّة أسيا، عاصمتها الدوحة تغطي مساحة تبلغ حوالي 11000 كلم، بما في ذلك عدد الجزر الساحلية الصغيرة، ويبلغ أقصى طول لها حوالي180 كلم، بلغ عدد سكان قطر عام 2013،1.963.124نسمة، ويحيط قطر الخليج العربي من جميع الجوانب باستثناء الجنوب الذي يرتبط بالمملكة العربية السعودية.[1]

و تتكون الأراضي القطرية من سطح صخري منبسط بوجه عام و يتميز بالعديد من الظواهر الجغرافية، منها كثرة "الأخوار" والخلجان المنتشرة على شواطئ البلاد المختلفة، بالإضافة إلى الأحواض والمنخفضات التي يغلب وجودها في مناطق الشمال والوسط وتعتبر الأراضي الشمالية والوسطى في البلاد من أخصب المواقع التي تكثر فيها النباتات الطبيعية[2].

(الشكل رقم 7): خريطة تمثل الموقع الجغرافي الدولة القطرية

المصدر: http://www.moudir.com/vb/showthread.php?t=178371

[1] الجازي الحويطي،.متى تأسست قطر، مقال متاح على الموقع http://mawdoo3.com.

[2] .جان جاك تيري، **الخليج العربي**، ترجمة نجدة ماهر ،وسعيد الغز، (بيروت، منشورات المكتب التجاري،1959) ص172-173

المطلب الثالث: السياق التاريخي للنزاع القطري السعودي

يعود جذور النزاع القطري السعودي إلى عام 1909، حين كان كل من إقليم الإحساء والقطيف وقطر تحت السيطرة العثمانية، وكانت بريطانيا ترتبط بمعاهدة حماية مع زعماء الخليج العربية ما عدا قطر التي كانت ترتبط بعلاقات شبه حماية مع الدولة العثمانية منذ عام 1871-1915، ولم تكن الحدود معروفة أو مرسّمة بين البلديين حتى عام 1913، فقد كان المواطن من كلا الجانبين يتنقل من مكان إلى آخر، سواء للسفر أو للرعي أو غير ذلك دون عراقيل.[1]

وقد برزت مسألة الحدود لأول مرة عام 1909، كما ورد أعلاه، بسبب احتلال القوات العثمانية لجزيرة "الزخنونية" الواقعة على حدود البلدين، وقامت برفع العلم العثماني فوقها، إزاء ذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى الاحتجاج لدى الحكومة العثمانية، بحجة أن احتلالها للجزيرة يعد جزءاً من مخطط الدولة العثمانية الذي يستهدف السيطرة على "ساحل قطر" و"ساحل المهادنة"، ويهدد المصالح البريطانية في المنطقة وطالبتها بسحب قواتها من هناك فوراً، ونتيجة لعدم قدرة الدولة العثمانية الدخول في صدام عسكري مع بريطانيا اضطرت إلى سحب قواتها من تلك الجزيرة في 21 نوفمبر 1909.[2]

29 جويلية 1913، وقعت اتفاقية تقسيم النفوذ في شرق الجزيرة العربية بين الدولة العثمانية وبريطانيا وبموجب هذه الاتفاقية تم تحديد الحدود القطرية السعودية غير أنّ هذه الاتفاقية لم تُنهِ مسألة الحدود بين البلديين، فقد تأزمت العلاقات بينهما مع بداية التنقيب عن النفط من قبل الشركات البريطانية و الأميركية عام 1922.[3]

---

[1].السعيد دلال محمد سليمان، **علاقة الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة أم القرى،كلية الشريعة، قسم التاريخ،1988) ص170.

[2].شفيق منير، **مجلس التعاون الخليجي في منظور العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989) ص ص9-10.

[3].عبد الله القباع ، **السياسة الخارجية السعودية**،(الرياض: مطابع الفرزدق، 1986)، ص232.

(الشكل رقم 08): خريطة تمثل الحدود البرية والبحرية لدولتي قطرية و السعودية المتنازع عليها

المصدر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/geography/map041.htm_cvt.htm

وقد حاولت بريطانيا التي ترتبط بمعاهدة حماية مع قطر منذ عام 1916، أن تتوصل إلى حل لأزمة الحدود مع السعودية بعقد اجتماعات مع وفود سعودية قبل الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، غير أنّ تلك المحاولات باءت بالفشل، نظراً لإصرار كل طرف على التمسك بموقفه، وكان الخلاف حول منطقة "دوحة سلوى" جنوب قطر عام 1965، قد تم التوصل فيه إلى صيغة توافقية بين الطرفين تم بموجبه تقسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين، حيث قُسمت منطقة النزاع "دوحة سلوى" مناصفةً بين المملكة العربية وقطر، وأصبح "جبل نخش" تابع لقطر، في مقابل بقاء "هجرتي السكك" و"أنباك" للسعودية، إضافةً إلى حصول المملكة على اعتراف قطري بتبعية "خور العديد" لها، لكن تلك التقسيمات لم ترسم بطريقة قانونية وهو ما جعل مسألة الحدود بين البلدين عالقة دون حل، حتى حصول قطر على استقلالها عن بريطانيا في 3 سبتمبر عام 1971[1].

ثم عاد الخلاف للظهور عام 1992، بسبب عدم تثبيت الخط الحدودي على الأرض، بسبب حادثة مركز "الخفوس" الحدودية والتي شكلت منعطفًا فارقًا في العلاقات القطرية السعودية، حيث اتهمت قطر قبيلة "آل

[1]. علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية "قضايا الاستمرار والتغير"**،(د.ب.ن، د.د.ن،د.س.ن)، ص ص186-187.

مرة" التي تقيم قبائلها في كل من قطر والسعودية، والإمارات، والكويت، والبحرين، واليمن، بتدعيمها القوات السعودية على حساب القوات القطرية، في هجومها على المركز الحدودي، الذي أدى إلى مقتل جنديين قطريين، أما الرواية السعودية فانحصرت في القول بان الحادث كان مجرد إطلاق للنار بين القبائل وفي أراضي سعودية لا قطرية، وفي كل الأحوال فقد كان الحادث سببا في إعلان قطر وقف العمل باتفاق عام 1965، وهو ما رفضته السعودية رفضا قاطعا، كما قامت بسحب قواتها من قوة درع الجزيرة وقاطعت اجتماعات مجلس التعاون في عام 1992.وترجع أهمية موقع "الخفوس" بالنسبة لقطر لكونه يربطها بدولة الإمارات أكبر شريك تجارى لها في منطقة الخليج، وترى قطر أن سيطرة السعودية على هذا الموقع تجعل جميع الطرق البرية لقطر محاطة تماما بالأراضي السعودية، وعليهم أن يمروا بنقاط المرور السعودية قبل الوصول إلى الإمارات وعليه تصبح المملكة العربية السعودية دولة عبور بالنسبة لقطر.[1]

لتزيد الأوضاع سوءا بعد الانقلاب الأبيض- الذي فشل- على الرئيس القطري السابق حمد بن خليفة آل ثاني، التي دبرها والده الأمير الأسبق الشيخ خليفة، سعيًا لاستعادة الحكم مرة أخرى، بعد انقلاب ابنه عليه عام 1995، وعلى الرغم من تواجد هذا الأخير بالإمارات، إلا أن قطر اعتبرت أن اطراف سعودية متورطة في هذه العملية ومنذ ذلك الحين والنزاع القطري السعودي في تزايد، وغالبًا ما يتم التعتيم عليه في مواضع معينة، والتشهير بها إن تَطلَّب الوضع ذلك.[2]

المطلب الرابع: النزاع القطري السعودي: قراءة في الأسباب

يخضع الخلاف الحدودي بين المملكة السعودية وقطر عبر مراحله المختلفة لثلاث عوامل أساسية، وهي العامل الطائفي، العامل الاقتصادي و العامل الخارجي الذي وظف العاملين السابقين لمصلحته، فقد كانت قطر أحد أهداف توسع المملكة العربية السعودية، حيث خضعت قطر للاحتلال السعودي أول مرة 1792، قبل تولي آل ثاني الحكم فيها إذ كان يحكمها آن ذاك "العتوب" من آل خليفة الذين قدموا من الكويت لكنهم أجبروا في

[1].محمد مصطفى شحاتة، منازعات الحدود بين السعودية ودول الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، يناير 1993، ص 27.

[2].خالد عبد المنعم، غياب مصر يشعل المنافسة بين قطر والسعودية على الزعامة، متاح على الموقع:
http://elbadil.com/2015/12/19/غياب-مصر-يشعل-المنافسة-بين-قطر-والسعود/

اثر الاجتياح السعودي على الهجرة إلى البحرين وظلوا فيها إلى اليوم، وأصبحت الفترة التي ظلت قطر فيها خاضعة للسلطة السعودية الحجة التي يستند إليها السعوديون في ادعاءاتهم في قطر في ما بعد[1].

كما يرجع الباحثون أسباب النزاع إلى جملة من المؤثرات الأخرى ويأتي على رأسها، الدور الجديد لقطر في المنطقة والدور التقليدي للمملكة السعودية

أولا: سياسة الهيمنة السعودية في المنطقة الخليجية

أن طبيعة الصراع السعودي القطري يأتي من منطلقات السعي للهيمنة، فالسعودية كانت ولا زالت غير مستعدة أن تتقاسم الريادة والدور الرئيس في مجلس التعاون الخليجي، وكوكيل معتمد للمنطقة إقليمياً وعربياً في ساحة التوازنات السياسية والاقتصادية العالمية، وهو ما لم تعد ترتضيه الدوحة، خصوصاً وأنها لعقود حكم ما قبل عام 1995، كانت إلى حد كبير لاعباً على الهامش في جميع القرارات الإقليمية والعربية، بحيث لم يكن لها أي دور حقيقي في ديناميكية السياسة والاقتصاد الإقليمي والعربي.[2]

ثانيا: التموضع القطري الجديد والخروج من العباءة السعودية

وثمة حدثين هامين دفعا القيادة القطرية إلى تغيير سياستها المتسمة بالانطواء على الذات، وخاصة في عهد ولى العهد الشيخ حمد بن خليفة أولهما: الاجتياح العراقي للكويت 1990، وفشل المنظومة الخليجية بقيادة السعودية في حماية الكويت وصد الاجتياح، مما دفعها لطلب الحماية الغربية، وهذا ما اظهر ضعف المملكة السعودية التي لم تستطع حماية نفسها فما هي فرص قدرتها على حماية قطر وغيرها من الدول الخليج؟ وثانيهما فيتمثل في اهتزاز العلاقة بين السعودية وقطر بسبب مناوشات حدودية بين عامي 1992و1994، على إثرها

[1]. سالم مشكور، مرجع سابق، ص 113.

[2].ياسر الغسلان، قطر والسعودية صراع الهيمنة، مقال متاح على الموقع:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/19/saudi-qatar-gulf-crisis-opinion-yasser-alghaslan

اجتاحت القوات السعودية مخفر الخفوس القطري الحدودي وهو ما اعتبرته قطر انتهاكا لسيادتها على الإقليم التابع لها بموجب قرار ترسيم الحدود 1965.[1]

المبحث الثاني: النزاع القطري السعودي والتجربة التكاملية الخليجية: ثنائية التأثير والتأثر

يتطرق هذا المبحث إلى دراسة وتحليل أداء مجلس التعاون الخليجي بشكل عام أثناء فترة النزاع الحدودي بين قطر والسعودية، وذلك من خلال إبراز أثر هذا النزاع على العلاقات ما بين البلدين باعتبارهما العضوان الأكثر فاعلية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى إدراج أداء المجلس أثناء فترة النزاع، لنختم بنظرة استشرافية حول مستقبل التجربة التكاملية الخليجية في ضوء النزاعات الحدودية العالقة.

المطلب الأول: أثر النزاع القطري السعودي على العلاقات بين البلدين

اتسمت العلاقات بين كل من قطر والسعودية قبل بداية ظهور النزاع الحدودي حول مركز الخفوس بالهدوء والعلاقات الطيبة الا انه وبظهور هذا النزاع شهدت العلاقات بين البلدين توترا، والذي مس خاصة العلاقات السياسية والدبلوماسية، اضافة الى العلاقات الاقتصادية.

أولا: العلاقات السعودية القطرية قبل النزاع

لقد كانت العلاقات السعودية القطرية قبل فترة النزاع الحدودي ومنذ البداية علاقات طيبة، بحكم التقارب الديني والمذهبي في المنطقة و خاصة في عهد الملك عبد الله بن جاسم أل ثاني، وعبرت هذه العلاقات عن مصداقيتها من خلال استضافة قطر في عهده- جاسم أل ثاني- الملك عبد الرحمان بن فيصل أل سعود مع أسرته بعد أن دخل أل رشيد المملكة السعودية عام 1890.[2]

---

[1]. ماجد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 49، ص216

[2].مفيد الزيدي، عبد العزيز أل سعود وبريطانيا-دراسة في السياسة البريطانية اتجاه إمارة نجد 1951-1927،(بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2002) ص.220.

وفي عام 1902 استطاع آل سعود استعادة الرياض من آل رشيد حيث عبر الملك جاسم أل ثاني عن تأييده المستمر ل "آل سعود" من خلال التوسط لدى السلطات العثمانية بعدم إرسال القوات العسكرية ل "آل رشيد" وطلب الاعتراف بالملك سعود رسميا ملكا على بلاد نجد.[1]

ثانيا: العلاقات السعودية القطرية وإشكالية الحدود

شهدت السنوات الأخيرة من حكم جاسم آل ثاني نوعا من التأزم في علاقاته مع آل سعود، ذلك أن استيلاء المملكة العربية السعودية على إقليم الإحساء عام 1913، وإطلالته على الساحل الشرقي في شبه الجزيرة العربية أدى إلى تخوف حاكم قطر من احتمال توجه المطامع السعودية تجاه الأراضي القطرية.[2]

كما أن العلاقات بين البلدين كانت قد بدأت بالتوتر وعدم الاتفاق، بسبب المنطقة الحدودية "الخفوس" التي كانت تابعة لدولة قطر جغرافيا و سياديا و المتنازع عليها بين السعودية والإمارات، التي تنازلت عنها هذه الأخيرة للمملكة العربية السعودية،كجزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بينهما عام 1974 والذي يحرم قطر من الانتقال البري إلى دولة الإمارات عبر هذه المنطقة.[3]

وكان رد فعل الجانب القطري أن انسحبت من اتفاق1965 الذي ينظم الحدود بين الدولتين والذي لم يتم المصادقة عليه بشكل كامل وأعادت إلى مناطقها أكثر من200 جندي، بل كانت هناك تقارير تتحدث عن نيتها في الانسحاب من مجلس التعاون الخليجي.[4]

ويكاد يجمع علماء الجغرافيا السياسية المعنيين بشؤون الخليج العربي بان التصعيد العسكري على الحدود القطرية السعودية كان لأسباب جغرافية سياسية بحته هي:[5]

---

[1].محمد مرسي عبد الله، رسالتان في تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث، ج2، بحوث مؤتمر شرق الجزيرة العربية، الدوحة 1976.ص.ص 723-735.

[2].عبد العزيز محمد منصور، **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868–1916** (الكويت: دار السلاسل، 1975) ص122.

[3]يؤال جوزنسكي، قطر والمملكة العربية السعودية، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، معهد أبحاث الأمن القومي، (افريل، 2012) ص ص3-4.

[4].ناصر محمد شحاته، **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية 2003–2008: دراسة مقارنة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011)ص 90.

[5]. مجيد حميد شهاب، مرجع سابق، ص.107.

– الضغط على قطر للتنازل عن مطالبها بجزر "حوار" و"فشت الديبل"

– رفض المملكة العربية السعودية تمرير قطر لخط أنابيب الغاز إلى الكويت بدعوى أنها تخرق الحدود و السيادة السعودية

– محاولة السعودية السيطرة على شريط من الأراضي في منطقة "الخفوس" ينجر عنه فصل قطر عن دولة الإمارات العربية المتحدة

–انتزاع اعتراف قطري بسيادة السعودية على الشريط الواقع جنوب "خور العديد" الذي يفصل بين قطر والإمارات لاعتبارها أرضا سعودية

لذا اتخذت دولة قطر جملة من الإجراءات والسياسات أهمها[1]:

– أعلنت قطر وقف العمل باتفاقية ترسيم الحدود البرية والبحرية بينها وبين السعودية الموقعة عام 1965

– طالبت قطر بسحب القوات السعودية من منطقة "الخفوس" وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الاشتباك المسلح

– سارعت قطر إلى تدويل القضية عبر اطلاع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على الموقف بينها وبين السعودية.

– أعلنت قطر سحب قواتها العسكرية العاملة ضمن قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والتي بلغ عددها نحو 200 جندي يرابطون في منطقة "حفر الباطن" على الحدود الكويتية السعودية في أعقاب أزمة الخليج

– إعلان قطر مبادرة رسمية لتطبيع العلاقات مع العراق

– توثيق العلاقات القطرية الإيرانية من خلال تقديم قطر عرضا رسميا لإيران لتوقيع اتفاقية دفاع مشترك

[1].محمد مصطفى شحاته، منازعات الحدود العربية: الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 11. (جانفي، 1993)ص29.

- التلويح بإمكانية الانسحاب من مجلس التعاون لدول لخليج العربية

و أسفر النزاع الحدودي مع السعودية في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1994 إلى توقيع اتفاق ترسيم الحدود في 2008، ومنذ ذلك الحين تحاول قطر الحفاظ على علاقات متسمة بالهدوء مع السعودية، وحرصت بشكل كبير على عدم توتر العلاقات بينهما وكذا مع أي دولة من دول الجوار[1].

المطلب الثاني: تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي لاحتواء النزاع القطري السعودي

لقد كان توقيع الدول الأعضاء على بيان أبوظبي في مجلس التعاون الخليجي عام 1992 والذي كان في الحقيقة بيان نوايا يؤكد على ضرورة حل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية وعدم شرعية استخدام القوة للسيطرة على الأقاليم المتنازع عليها، إلا أن هذا الاتفاق لم تكن له السلطة الإلزامية من اجل فرض التسويات السلمية في النزاعات الحدودية بين دول المجلس، ولقد أضاف النزاع القطري السعودي دليلا آخر على محدودية دول مجلس التعاون الخليجي في تسوية القضايا محل الخلاف بين أعضائه الست.[2]

فالمجلس عجز عن تشكيل لجنة تمثله للوساطة في النزاع بين الدولتين أو طرح أية مبادرات لتسويته، ويرجع هذا بالأساس إلى:[3]

- التراكم التاريخي المشحون بالخلافات الحدودية بين دوله، والتأثير على الأداء الجماعي للمجلس

-تفضيل دول المجلس تسوية نزاعاتها في الإطار الثنائي المشترك وليس الإطار الجماعي رغم محاولات الكويت والإمارات لتسوية النزاع

- عدم الوضوح والتصريح في مواقف دول مجلس التعاون من النزاع القطري السعودي

[1].محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الأقصى: كلية العلاقات الدولية،2013) ص22.

[2].محمد مصطفى شحاته، **مرجع سابق**، ص 43.

[3].صادق سعيد محروس، منازعات دول مجلس التعاون الخليجي، ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري البحريني و النزاع القطري السعودي، **مجلة الاقتصاد و الإدارة**، مجلد8 العدد 1 أكتوبر 2009 ص ص 1-2.

– اهتزاز العلاقات السعودية القطرية وغياب الإطار الأمني الفعال في مجلس التعاون دفع قطر إلى تحسين علاقاتها مع إيران كقوة موازية لقوة السعودية من خلال التوقيع على اتفاق للدفاع المشترك كبديل عن مجلس التعاون الخليجي وهو في حد ذاته فشل في أداء المجلس في احتواء الدول المشكلة له.

– نجاح الوساطة المصرية بقيادة الرئيس حسني مبارك كطرف ثالث–من خارج المجموعة الخليجية– في تسوية النزاع القطري السعودي دليل آخر على فشل سياسات المجلس في تسوية نزاعاته البيني

المطلب الثالث: مدى تأثر التجربة التكاملية بالنزاع القطري السعودي

عرف مجلس التعاون الخليجي منذ بداية النزاع بين قطر والسعودية العديد من التغيرات والتذبذبات على مستوى السياسة الخليجية للمجلس في المنطقة والتي مست كل من المجالات السياسية والامنية والاقتصادية.

أولا: على الصعيد السياسي والأمني

منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي في بداية ثمانينات القرن الماضي، لم ينجح في تحقيق أي من الأهداف التي وضعها لمواجهة التهديدات الخارجية، التي تهدد أمن واستقرار دوله، خاصة في مواجهة المد الشيعي والمشروع الإيراني النووي الذي نجح في تطويق دول المجلس، وأصبح يهدد ليس فقط أمنها واستقرارها، ولكن أيضًا مستقبل الأنظمة الملكية في المنطقة، و كان الهدف من التنسيق والتعاون، صياغة مواقف مشتركة وموحدة تجاه القضايا السياسية، التي تهم دول مجلس التعاون في الأطر العربية والإقليمية والدولية، والتعامل كتجمع واحدفي إطار الأسس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة بما يصون مصالح دول المجلس، ويعزز أمنها واستقرارها، فضلًا عن العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مع التمسك بالحقوق العربية، وبالنظر إلى تلك الأهداف ومقارنتها بما تحقق على أرض الواقع، نلاحظ أن المجلس قد مني بانتكاسة

كبيرة، إذ حدث عكس ما طمح إليه، خاصة فيما يتعلق بمراعاة مصالح دول المجلس، التي لم ينجح تكتله في تخطي الأزمات الناتجة عن النزاعات الحدودية التي أدت ولا تزال تؤدي إلى تعميق الهوة بين أعضاءه المتنازعة.[1]

ثانيا: على المستوي الاقتصادي

شكل العامل الاقتصادي في التجربة الخليجية منذ البداية بعدا هاما على غرار البعد الأمني والسياسي، فقد اعتبرت دول المجلس أن الوصول إلى تكامل حقيقي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد قاعدة من المصالح المشتركة، عن طريق توحيد اقتصادياتها والتي تتميز بأحادية المصدر –دول مصدرة للنفط بنسب متقاربة ماعدا المملكة العربية السعودية التي تتفوق كما ذكرنا سلفا– للوصول إلى وحدة حقيقية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي كما نص عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، لكن نتائج هذا التكامل لم تكن فعالة مقارنة بالأهداف المنصوص عليها في الميثاق وهو ما يظهر جليا فيضعف التبادلات التجارية البينية بين الأعضاء الست، وكبر حجم الواردات مقارنة بالصادرات خارج المجموعة والتي يمثلها النفط، إضافة إلى عدم قدرة المجموعة على تنسيق وتوحيد الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية و التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركيةالتي مازالت قيد النقاش في اجتماعات المجلس في عدة جوانب، وعليه فان النزاعات الحدودية بين قطر والسعودية من جهة والسعودية وباقي مجلس التعاون الخليجي من جهة اخرى، كان لها الاثر الاكبر على الجانب الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي باعتبار ان السعودية هي الدولة صاحبة المساهمة الاقتصادية الاكبر في المجلس، وقطر بحكم الوزن السياسي الجديد لها على المستوى الاقليمي بصفة عامة والمجلس بصفة خاصة، ما اثر سلبا على عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتعثرها عند مرحلة السوق المشتركة الخليجية.[2]

المطلب الرابع: مستقبل التجربة التكاملية الخليجية في ظل النزاعات الحدودية العالقة

[1].شؤون خليجية، مستقبل مجلس التعاون الخليجي بين التماسك والانهيار، (العدد 68 ،2016)متاح على الموقع:http://alkhaleejaffairs.info/c-14323/

[2]. حشوف ياسين، **مرجع سابق**، ص ص178-179.

لم تنجح العقود الماضية من احتواء آثار الخلافات البينية في الخليج العربي عامة ودول المجلس خاصة، فقد بقيت القضايا الحدودية من أكثر ما يعصف بعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي، وان اغلب المشاكل الحدودية تدور رحاها بين السعودية والدول الأخرى، إضافة إلى أن المواقف السياسية تشكل أهم الخلافات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي نتيجة التدخلات البينية غير المتوازنة، والتي انعكست بمردود سلبي على دوره في المنطقة وعلى بناء موقف استراتيجي موحد للمجلس من المتغيرات الدولية والإقليمية.[1]

ويمكن قراءة جملة من التصورات لمستقبل التجربة التكاملية في ظل وجود النزاعات الحدودية البينية والأزمات الدولية التي تعصف بالمنطقة من خلال النقاط التالية:[2]

أولا: على صعيد التهديد الداخلي (البيني)

-بقاء المجلس كما هو شكلًا بلا مضمون، تمامًا كما هو حال جامعة الدول العربية، فهو مجرد إطار يجمع الدول الخليجية، ولكن في النهاية كل دولة تمارس سياسة خارجية مستقلة، وتضع الإطار الذي يحمي كيانها ومستقبلها بالاعتماد على شركائها الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

-الإبقاء على النزاعات الحدودية كمرجعية، أو إثارتها لعدم الاتفاق بين دول المجلس.

- لجوء دول المجلس إلى الأطراف الخارجية في حل النزاعات والأزمات الداخلية دليل أخر على عدم قدرتها على احتواء الأزمات الداخلية لدول المجلس، وهو ما أثبته تحرك دول مجلس التعاون إزاء الأزمة اليمنية الحالية، فعلي العكس تمامًا مما حدث إزاء الثورة البحرينية من تدخل دول المجلس مباشرة بالقوات العسكرية، لجأت الدول هذه المرة إلى مجلس الأمن لاستصدار أمر بالتدخل العسكري في الأزمة اليمنية، على الرغم من خطورة ما يحدث هناك على مستقبل الأنظمة الحاكمة في المجلس.

ثانيا: على صعيد التهديد الخارجي (الإقليمي)

[1].علي أبوحبله، الصراعات الإقليمية والدولية انعكاس للصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي، مقال متاح على الموقع:
http://www.qudsnet.com/news/View/267896/#.VvvH8JvIb5d

[2]. عبد العزيز شحاذة منصور، **مرجع سابق**، ص ص 591-592.

المتمثل عموما في التهديد الإيراني، حيث هناك عدد من الاحتمالات حولها، والتي تمثل في إجمالها خطرًا على دول الخليج؛ ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة نقاط أساسي.

-الأول: يتمثل في الوصول إلى اتفاق أميركي إيراني حول ملفها النووي قد يؤدي إلى قيام تنسيق استراتيجي بين إيران والولايات المتحدة، سيكون على حساب دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث أن أي تحرك إيراني في المنطقة ستكون معه موافقة ضمنية أميركية.

والثاني: أن يؤدي تصاعد توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج إلى محاولة الأولى اللعب على الوتر الطائفي في الثانية، ورغم أنه من المستبعد قيام مواجهة عسكرية مباشرة بين دول المجلس وإيران، فإن ذلك لا يمنع من إمكانية نشوب مناوشات وعبر وكلاء لها، من خلال استغلال بعض أذرعها في دول المنطقة.

والثالث: أن تمتلك إيران قنبلة نووية، وتتحول إلى قوة مهيمنة في المنطقة، وتحكم سيطرتها على العراق، ويزداد نفوذها في سوريا ولبنان، وتتمسك باحتلالها للجزر الإماراتية، وتتمادى في التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وهو أمر يمكن أن يدفع بدول مجلس التعاون إلى استمرار التمسك بالمجلس والحيلولة دون تفكيكه.

-استمرار تصاعد الإرهاب متمثلًا في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ما قد يؤدي إلى تفكك العراق، وهنا لن تقف حدود الخطر عند الداخل العراقي فقط، وإنما قد يمتد إلى دول الجوار، سواء لجهة تفاقم حالة الانفلات الأمني، وزيادة وتيرة عمليات تهريب السلاح والمخدرات وغيرها، أو لجهة ممارسات تنظيم "داعش" الذي سيسعى إلي تفكك العراق لإيجاد ظهير له في إحدى هذه الدول، عبر آلية التجنيد عن بعد، ومن ثم تصدير العنف، وهو ما يعني أن نجاح نموذج "داعش" في العراق يمكن أن يغري بتكراره في الدول الخليجية المجاورة.

وكخلاصة لهذا الفصل نجد ان اداء ومدى فعالية مجلس التعاون الخليجي اصبح محل شك وجدل في ما يخص مدى معالجته لمسائل النزاعات الحدودية و الفصل فيها، فبالرجوع الى النزاع القطري السعودي حول مركز الخفوس نجد ان المجلس لم يسعى بشكل جدي لحل هذه المشكلة ، فكان التدخل المحتشم الكويتي في بادئ الامر يليه التدخل الاماراتي لكن هذا التدخل كان بشكل فردي وبعيد كل البعد عن مظلة مجلس التعاون الخليجي، كما انه لم يعطي النتائج المرجوة منه، لتقوم مصر بدور الوساطة في حل هذا النزاع، والتوصل الى الترسيم

النهائي للحدود بين قطر والسعودية سنة 2008، اما بالنسبة لأثر النزاع الحدودي بين قطر والسعودية على اداء مجلس التعاون الخليجي، فبالنسبة للجانب السياسي شهد المجلس تباين في السياسات الخليجية اتجاه النزاع، اما اقتصاديا فقد اثر هذا النزاع سلبا من خلال تعطيل المسار التكاملي الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.

الخاتمـــة

مما سبق وبعد دراستنا لموضوع تأثير النزاعات الحدودية وتأثيرها على التجربة التكاملية الخليجية توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت في ما يلي:

– يعتبر العامل السياسي المقوم الرئيسي والاول لنشأة وقيام مجلس التعاون الخليجي خاصة فيما يتعلق بالرغبة في مواجهة المد الشيعي بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران.

– تحوي الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 ، والتي نصت على أن الهدف هو تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وقد خصصت الاتفاقية فصولها الثلاثة، للاتحاد الجمركي ، والسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي والاقتصادي، مشاريع تكاملية طموحة دفعت بمجلس التعاون إلى تحديد خطوات واسعة مستقبلية، ستحدث نقلة نوعية في طبيعة أعماله وإنجازاته، الا أن دول المجلس لم تحقق طوال العقدين الماضيين سوى إقامة منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي ،وسوق مشتركة، وهي مرحلة دُنيا من مراحل التكامل الاقتصادي.

– على الصعيد العسكري تعتبر اتفاقية الدفاع المشترك، حجر الاساس في التعاون العسكري، والي اكدت على عزم الدول الاعضاء الدفاع عن نفسها بصورة جماعية ، انطلاقا من أن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعًا، و والتي نتج عنها قوات درع الجزيرة المشتركة التي تشكلت بقرار في 10 أكتوبر 1982، وصدرت فيما بعد قرارات بتطوير هذه القوة لتكون ذات كفاءة عالية عمليًا، وتقنية حديثة تؤهلها للقيام بدورها في حفظ الأمن والاستقرار.

– ان الإنجازات التي حققها مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته، وحتى الآن محدودة جدًا إذا ما قُورِنت بعمر المجلس، بسبب القرار السياسي في دول المجلس، والتمسُّك بمفهوم السيادة الوطنية التامة لكل دولة تجاه القضايا الإقليمية والعربية والدولية، ولهذا جاءت مواقف هذه الدول متباينة تجاه هذه القضايا، وحتى النزاعات الحدودية بين دول المجلس، وهي قضايا سياسية، تمّ علاجها خارج المجلس الذي تجنّب إقحام نفسه في أي خلاف سياسي بين دوله.

– بالنسبة للنزاع القطري ـــ السعودي، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا النزاع ـــ والذي ثار بالتحديد عام 1992م على مركز الخفوس ذو المكانة الاستراتيجية لكل من الدولتين، ورغم انه اعتبر حادثاً عارضاً شأن

الكثير من الحوادث العرضية التي تقع في مناطق الحدود، ومع ذلك وعلى الرغم من هذه الصفة العرضية إلا أن الأمر قد تطور بشكل متصاعد بين البلدين مما هدد علاقات حسن الجوار بينهما، ومن ثم التأثير على عمل مجلس التعاون الخليجي.

– تتبنى دول مجلس التعاون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي، وتبني سياسة الحياد وهذا ما اثر على عمل واداء وكذا فاعلية المجلس في حل مثل هذه القضايا مما دفع بالأطراف الخارجية للتدخل في شؤون هذه الدول.

– تعتبر النزاعات الحدودية في مجلس التعاون الخليجي بين دول الاعضاء المرجعية الاساسية في تبني بعض الدول المنطقة الخليجية مواقف متباينة عن باقي دول المنطقة، الا انه يمكن ان تكون الاختلافات في المواقف بين الدول الاعضاء هي المرجعية الاساسية في اثارة النزاعات الحدودية.

– أصبحت النزاعات الحدودية التي كانت تشكل عائقًا أمام تطوير العلاقات التكاملية بين دول المجلس في طريقها إلى الحلّ، ولكن مع ذلك هناك مسائل حدودية مازالت عالقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وعلى أية حال، فإن الرغبة الحثيثة في التكامل ينبغي أن تستبعد أثر هذه النزاعات على قضايا التوحيد الاقتصادي والنقدي في المستقبل.

قائمـــــــــــــــة المراجـــــــــــــع

اولا: باللغة العربية

1-الكتب:

1-أبو هيف على صادق ، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975.

2-أبو ستيت فؤاد ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

3-ابو حاكمة احمد مصطفى ، **تاريخ الكويت الحديث**، الكويت: دار ذات السلاسل، 1984.

ابو سلطان محمد ، **مبادئ القانون الدولي العام**، الجزائر: دار العرب للنشر،ج2، 2002.

4-العشاوي على عبد العزيز ، على أبو هاني، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2010.

5-اليوسفي أمين قايد ، **تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية**، بيروت: دار الحداثة للطبع والنشر،1997 .

6-انيل غي ، **قانون العلاقات الدولية**، تر نور الدين لباد ،د.ب.ن: مكتبة مدبولي، 1999.

7- العفاس عمر إبراهيم ، **نظريات التكامل الدولي والإقليمي**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008.

8-العربي إسماعيل ، **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط2،د.ن .

9-وليد عبد مولاه، **المعهد العربي للتخطيط**، د.ب.ن، د.س.ن،2010.

10-الإمام محمد محمود ، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

11- العوضي بدرية عبد الله ، **دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية**، الكويت: دار المعرفة،1985 .

12-القباع عبد الله ، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض: مطابع الفرزدق، 1986 .

13-الزيدي مفيد ، عبد العزيز أل سعود وبريطانيا-دراسة في السياسة البريطانية اتجاه إمارة نجد 1951-1927، بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2002.

14-الصويغ عبد العزيز حسين ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية**، الرياض: أوراق للنشر والأبحاث،1992.

15-الندوي محسن ، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

16-بشارة، عبد الله **بين الملوك والشيوخ والسلاطين: يوميات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981-1993**، الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2005.

17-بالستغراف روبرت و دوراثي جيمس ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاضمة للنشر والتوزيع،1989.

18-بوقارة حسين ، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

19-ج. بوتر لورانس "المقدمة "، **السياسة الطائفية في منطقة الخليج**، قطر: مركز الدراسات الدولية والاقليمية،2015.

20-جعفر نورى مرزه ، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**،(د. ب.ن، ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن .

21-دغبار عبد الحميد ، **تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية**، الجزائر:دارهومة،ط2،2008.

22-هيكل عبد العزيز ، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976.

23-هلال على الدين ، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية "قضايا الاستمرار والتغير**، د.ب.ن، د.د.ن، د.س.ن.

24-حسين عدنان السيد ، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت، امواج للنشر والتوزيع،2003.

25-حميد رشيد عبد الوهاب ، **التكامل الاقتصادي العربي**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1977.

26-حسين خليل ، **العلاقات الدولية "النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا"**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

27-يوسف حتى ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي،1985.

28-محمد منصور عبد العزيز ، **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916** الكويت: دار السلاسل، 1975.

29-محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، لبنان: دار الحلبي الحقوقية، 2006.

30-محمد شحاته ناصر ، **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية 2003-2008: دراسة مقارنة**، .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.

31-مقلد إسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991.

32-صالح محمد محمود بدر الدين ، **التحكيم في نزاعات الحدود الدولية "دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل"**، القاهرة :دار الفكر العربي، 1999 .

33-صاغور هشام ، **دور النخب السياسية في تفعيل مسارا لتكامل ألمغاربي**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

34-عبد ألنعيمي قادري احمد ، **دور محكمة العدل الدولية في تطبيق مبادئ تسوية النزاعات الحدودية**، لبنان: دار المعرفة، 2010.

35-على طه فيصل عبد الرحمان ، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط2، 1999.

36-عبد الغفار محمد احمد ، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر: دار هومة،ج3، 2004.

37-عبد القادر ناريمان ، **اتفاق التحكيم وفقا لقانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية رقم 27 لسنة 1994**، القاهرة :دار النهضة العربية، 1996.

38-علي ماجد إبراهيم ، **قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب**، القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية، 1993.

39-عفيف حاتم سامي ، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر،1994 .

40-عبد الناصر مانع جمال ، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، .2007

41- عبد الجليل مرهون ، **امن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت: دار النهار للنشر، 1997.

42-قادري حسين ، **النزاعات الدولية "دراسة وتحليل"**، .الجزائر: منشورات خير جليس،2007.

43-سليمان حسين عبد الرحمان ، **تامين المنافذ البرية والبحرية والجوية**، أبو ظبي: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

44-شفيق منير ، **مجلس التعاون الخليجي في منظور العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1989.

45-رياض محمد ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

46-روسو، شارل **القانون الدولي العام**، بيروت: مطابع الأهلية، 1982.

47-رجب يحيا حلمي ، **مجلس التعاون الدول الخليج العربية**، الكويت: مكتبة دار العروبة، 1983.

48-تيري جان جاك ، **الخليج العربي**، ترجمة نجدة ماهر ،وسعيد الغز، بيروت، منشورات المكتب التجاري،1959.

2-القواميس والموسوعات:

1-ابن منظور، **لسان العرب**، لبنان: د.د.ن،ج3،1930.

2-الكيالي عبد الوهاب ،**موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج1، 1990.

3-غريفيتش مارتن ، اوكلاهان تيري **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج العربي للأبحاث،2002.

3- التقارير:

1-تقرير وزارة التخطيط السعودية ، الكتاب الإحصائي السنوي العام لعام 2000.

4- المجلات:

1-العيسى طلال ياسين ، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر (دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.26، ع.1 2010.

2-الضريبي احمد طاهر ، "دور المنظمات الاقليمية في التراعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الازمة البحرينية نموذجا "،**سلسلة الاصدارات الخاصة**، ع.37. افريل2014.

3- العتيبي. سعد بن مطر ، "اليات تطبيق توحيد الانظمة في دول مجلس التعاون "رؤية في ضوء السياسة الشرعية"، **مجلة العدل**، ع 57 ،ديسمبر 2013.

4- احمد سعيد ابراهيم ، الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم الشرق العربي "تاريخيا وحضاريا"، **مجلة دمشق**، م30، ع1 و2.

5-اليوسف يوسف خليفة ، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والأفاق، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثالث، خريف ،1994.

6-بلقاسم زايري ،" تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 6،ع1، فيفري .2009

7-باخشب عمر بن أبو بكر ، "تسوية الخلافات الحدودية بين إمارتي دبي والشارقة من خلال التحكيم الدولي"، **مجلة الحقوق الكويت**، م1،ع28، 2008.

8-جوزنسكي يؤال ، قطر والمملكة العربية السعودية، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، معهد أبحاث الأمن القومي، افريل، 2012.

9-مساعيد فاطمة ، مستقبل الدور الاقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع 11. جوان،2014.

10-صفوت الزيات محمد ،" الولايات المتحدة وامن الخليج...طموح المصالح وحدود القوة"، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد 16 .

11-عبد الواحد اثير ناظم ، **دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية** والاقليمية، **دراسات دولية**،ع،4 .

12-عبد الله عبد الخالق ، التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي، **السياسة الدولية**، المجلد ،48. العدد 192، .افريل 2013ز

13-سعيد محروس صادق ، منازعات دول مجلس التعاون الخليجي، ملامحها العامة مع دراسة للتزاع القطري البحريني و التزاع القطري السعودي، **مجلة الاقتصاد و الإدارة**، مجلد8 العدد 1 أكتوبر .

15-شحاته محمد مصطفى ، منازعات الحدود العربية: الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 11، جانفي، 1993.

16-تاج الدين عبد الحق، "العملة الخليجية بين معطيات الاقتصاد واعتبارات السيادة"، **جريدة الشرق الاوسط**.

17-خضير ماجد ، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 49.

18-شهاب مجيد حميد ، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، **مجلة آداب الكوفة**، العدد5، جامعة الكوفة كلية الآداب2009.

5-الدراسات غير المنشورة:

1-الوافي اسيا ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، 2007.

2- المطيري وضحة نيبان غنام ، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج، 2003-2011**، جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم،2011.

3-الشمري محسن لافي ، **مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2012.

4-حناشي اميرة ، **مبدا السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2008.

5-الرنتيسي محمود سمير ، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الأقصى: كلية العلاقات الدولية،2013)

6-ياسين حشوف ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.

7-محمد سليمان السعيد دلال ، **علاقة الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة أم القرى، كلية الشريعة، قسم التاريخ،1988

8-ناصر العتري ، **مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية العربية (1990-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية: كلية العلوم السياسية،2008.

9- قبي ادم ، **دور التجمعات الإقليمية العربية في الوحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 1994.

10-سي على احمد ، **النزاع البريطاني الأرجنتيني في منطقة جزر الفولكلان في ضوء القانون الدولي العام**، مذكرة دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،2005.

11-ذيب محمد ، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية، 2010.

6-الملتقيات العلمية:

1-عبد الله محمد مرسي ، "**رسالتان في تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث**"، ج2، بحوث مؤتمر شرق الجزيرة العربية، الدوحة 1976.

2-سعيدي وصاف ، **"مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي"**، مداخلة مقدمة الى ملتقى التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية خلال (8_9ماي) ،جامعة سطيف،2005.

7-مقالات من الانترنت:

1-أبوحبله علي ، الصراعات الإقليمية والدولية انعكاس للصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي، مقال متاح على الموقع:

http://www.qudsnet.com/news/View/267896/#.VvvH8JvIb5d

2-الغسلان ياسر ، قطر والسعودية صراع الهيمنة، مقال متاح على الموقع:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/19/saudi-qatar-gulf-crisis-opinion-yasser-alghaslan

3-الصراعات الحدودية بين دول الخليج، انظر الرابط التالي:http://saudiinfocus.com/ar/forum/forum/منتدى-المواضيع-الساخنة/منتدى-المواضيع-الساخنة-106150/aa-الصراعات-الحدودية-بين-دول-الخليج-وجوارها-حروب-جاهزة

4-أياس عبد الرحمن ، قطر والربيع العربي، انظر الرابط التالي:
http://www.lb.boell.org/web/50-1053.htm

5-الربيعي فلاح خلف ، "الإدارة والاقتصاد"، مقال متاح على الرابط التالي، تم تصفح الموقع: (2016/03/20)
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879.

6-الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الهيكل التنظيمي، متاح على الرابط التالي: تم تصفح الموقع (2016/04/12)
https://www.gcc-sg.org/index2beb.html?action=Sec-Show&ID=2

7-الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الهيكل التنظيمي، متاح على الرابط التالي:
https://www.gcc-sg.org/index2beb.html?action=Sec-Show&2

8-إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج 2014 ،متاح على الرابط التالي:
http://www.alsharq.com/news/details/291113#.Vt54w5vIb5c

9-حسن اسلام خالد ، الخلافات الخليجية الخليجية: الاسباب، القضايا وأليات الحل، متاح على الموقع:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2028%3A2015-02-01-06-31-26&catid=151%3A2011-04-09-07-48-16&Itemid=1

10-حسن الدعيس سنان عبد الله ، دور المفاوضات في حل النزعات الحدودية الدولية "دراسة تطبيقية لتسوية النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية" متاح على الموقع: http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=26910

11-عبد المنعم خالد ، غياب مصر يشعل المنافسة بين قطر والسعودية على الزعامة، متاح على الموقع http://elbadil.com/2015/12/19/غياب-مصر-يشعل-المنافسة-بين-قطر-والسعود/

12-قطر والجزيرة.. شركاء رحلة نجاح، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/pages/6b3d32d3-9314-49bd-bb94-a824f7b474e

13-سفيان ملوكي ،"ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالميا"، متاح على الرابط التالي: تم تصفح الموقع،(2016/03/15).

14-شؤون خليجية، مستقبل مجلس التعاون الخليجي بين التماسك والانهيار، (العدد 68 ،2016)متاح على الموقع:http://alkhaleejaffairs.info/c-14323/

http://www.shaimaaatalla.com/vb/archive/index.php/t-5628.html

ثانيا: باللغة الاجنبية

1- Kibeche Abdelkrim, **general theoties of international conflit,** unpublished work , Constantine, 2005.

2- Hmet Guy, et autres, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 5eme Edition, (édition Dalloz, paris 2001):

3- Doucet Lan, **Thinking about conflict**, sur site internet:

www. International- aller.org/pdf/publ**A/R**es**PK**_ Section2. pdf

-قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	صادرات وواردات دول الخليج في الفترة الممتدة من **2012** و**2013**	**50**

-قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس(صادرات-واردات) من **1983** إلى **2011**.	51
02	عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات وإجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء الأخرى	52
03	عدد مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم الدول الأعضاء الأخرى	53
04	عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في دول المجلس الأخرى	53
05	خريطة الحدود المشتركة البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية وقطر	75
06	خريطة تمثل دولة المملكة العربية السعودية	76
07	خريطة تمثل الموقع الجغرافي الدولة القطرية	77
08	خريطة تمثل الحدود البرية والبحرية لدولتي قطرية و السعودية المتنازع عليها	79

ملخص الدراسة

باللغة العربية:

خلصت هذه الدراسة حول موضوع تأثير النزاعات الحدودية على التجربة التكاملية الخليجية،(دراسة حالة النزاع القطري-السعودي) إلى أن النزاعات حول الحدود تؤثر وبشكل كبير على التجارب التكاملية العربية وعلى وجه الخصوص بين دول منطقة الخليج باعتبارها دول كانت تحت الوصاية البريطانية، وخروج الاستعمار من هذه الدول وتركه للمسائل الحدودية دون حل أو تسوية بشكل متعمد هو السبب الرئيسي وراء ظهور هذه النزاعات.

من المعروف أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الرغبة في التكامل من طرف الدول والمسائل الأمنية بينها، فلا وجود لتكامل بين دول متنازعة فيما بينها في مجال الحدود، ولا يمكن أن تكون هناك نزاعات حدودية بين دول متكاملة، ولكن عند دراسة التجربة التكاملية الخليجية نجد أن مجلس التعاون الخليجي يحتوي نزاعات حدودية بين الدول الأعضاء ما يثير التساؤل حول طبيعة التكامل بين هذه الدول، خاصة وان كل دولة في مجلس التعاون تتصرف حسب مصلحتها وتتمسك كل منها بسيادتها وعدم التنازل الجزئي عنها، وحتى عند الحديث عن المجال الاقتصادي، فالطبيعة الاقتصادية المتشابهة لدول مجلس التعاون الخليجي والقائمة أساسا على النفط موجة أساسا وبصفة شبه كلية إلى الخارج خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تخفض من مستوى التكامل في الجانب الاقتصادي.

ومنه تسلط هذه الدراسة الضوء على تأثير النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على العلاقات السياسية والدبلوماسية والسياسة الخارجية لهذه الدول بالدرجة الأولى، وعلى الجانب الاقتصادي بشكل أقل.

Les conclusions de l'étude sur l'impact des conflits frontaliers de l'expérience d'intégration de Golf (étude d' un cas de conflit national-saoudien) que les conflits de frontières influent de manière sensible sur les expériences d'intégration arabe, en particulier les États de la région du Golfe en tant qu'etats était sous tut elle britannique, la sortie de la colonisation de ces États s'est mettre des questions frontalières sans une solution ou un règlement délibérément la cause principale de l'apparition de ces conflits.

Chacun sait qu'il existe une relation impact touché entre la volonté de l'intégration des États et les questions de sécurité, il n'existe pour l'intégration des États concurrentes entre eux dans le domaine de la frontière, il peut y avoir des différents frontaliers entre etats intégrée, mais l'examen de l'expérience d'intégration de Golf , le Conseil de coopération du Golfe contenant des différends frontaliers entre les États Membres qui remet en question la nature de la complémentarité entre ces États et d'une intégration initialement dont notamment que chaque État du Conseil de coopération agissant en fonction de leur intérêt soutenant respectifs de souveraineté et de non-cession partielle, même lorsqu'il est question du domaine économique, la nature économiques similaires des États du Conseil de coopération du Golfe, fondés essentiellement sur le pétrole, ainsi que les exportations de ces États dans le domaine الريعي principalement destiné et pratiquement La faculté de l'étranger, en particulier les États-Unis d'Amérique et réduire le degré d'intégration de l'aspect économique.

Transmission met de l'étude sur les incidences des conflits de frontières entre les États du Conseil de coopération du Golfe ont affecté les relations politiques et de la diplomatie et de la politique extérieure de ces États en première classe et touchent l'aspect économique de manière moins.

Conclusions of the study on the impact of the border disputes on experience and the complementarity of the Gulf, case study conflict quatary -Saudi) that the disputes over borders affect on integration experiences, in particular between the countries of the Gulf region as countries were under British trusteeship and decolonization of these states and left the border issues without resolution or settlement in a deliberate way is the main reason behind the emergence of such conflicts.

It is known that there is a relationship between the affected desire in the integration of States and security issues, there is the integration between the competing countries among them in the area of the border, there can be no border disputes between States, integrated, but when examining the integrative experience gulf countries find that the Gulf Cooperation Council has border disputes between member states what raises the question of the nature of the complementarity between these States or that there was originally integration among them, especially that each State in the Cooperation Council act according to its interest, stuck to each of its sovereignty and the partial waiver, even when talking about the economic sphere, the economic nature similar to the Gulf Cooperation Council countries mainly based on oil, in addition to the exports of these States in the area of rent is primarily directed at and almost The faculty to abroad, especially the United States of America to reduce the level of integration in the economic side.

Including the domination of this study highlights the impact of border disputes between the Gulf Cooperation Council countries affected the political and diplomatic relations and foreign policy of these States in the first place, and affect the economic side is less.